

الإنصاف المركزي

شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية.. شؤون إيرانية.. شؤون سورية.. شؤون عالمية.. ضد الارهاب والتطرف.. روي و افكار.. تحليلات سياسية

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والوطنقة والعالم

السنة 26 12-3-1994

Website: pukme.com/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: [ensatpuk](https://www.facebook.com/ensatpuk)

مام جلال

الذكرى السنوية
لإعادة انتخابه
رئيسا للعراق

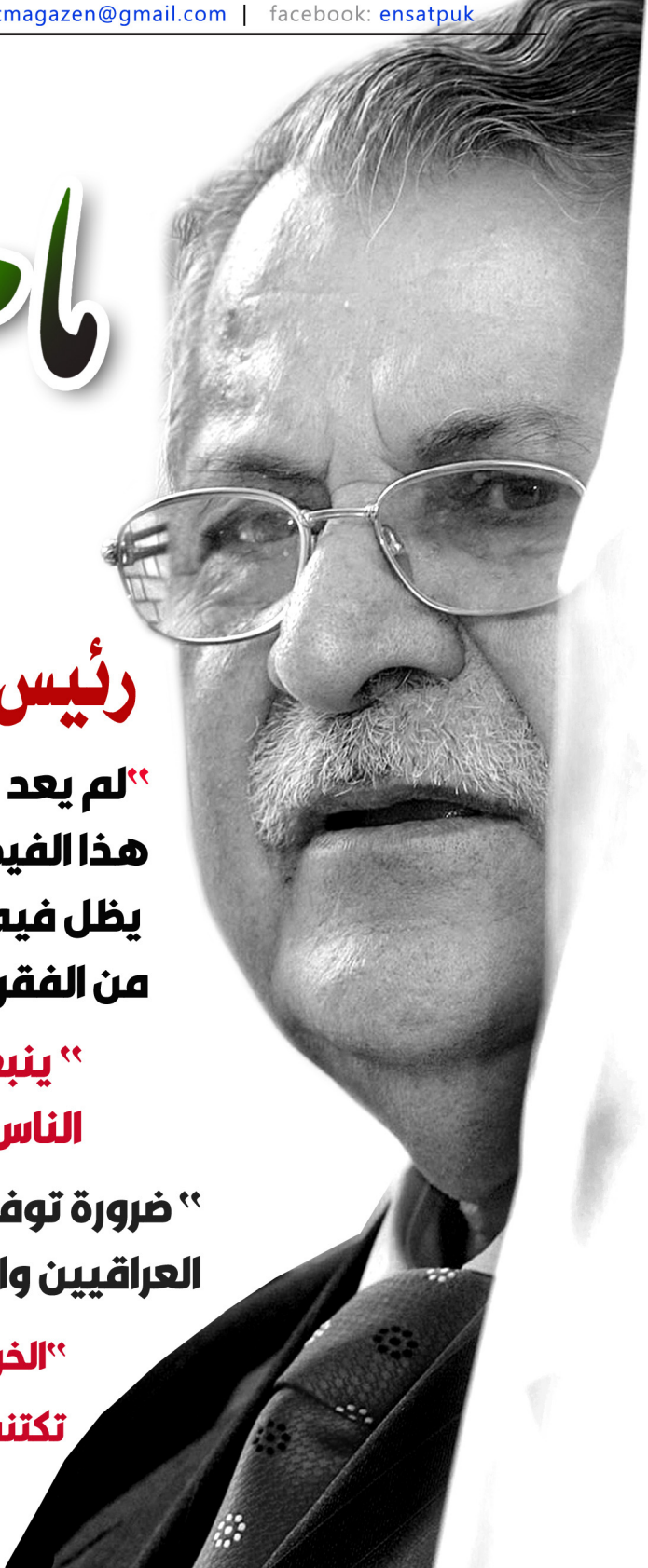
رئيس في التوقيت الصحيح

“لم يعد مقبولا أن بلدا وهبه الخالق
هذا الفيض من نعماته
يظل فيه من أبنائه من يعاني
من الفقر والبطالة وتردي الخدمات”

“ينبغي ان تكون آذاننا صاغية لصوت
الناس ومطالبهم المشروعة”

“ضرورة توفير الخدمات لجميع
العراقيين والشروع بمهام الازدهار”

“الخروج من عتمة العبودية إلى نور الحرية
تكتنفه معوقات وصعاب كثيرة”



يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكرية للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحديّات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات وحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الاستراتيجية المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية» و«آفاق وأبعاد» وقضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي» ،«المرصد الايراني» ،«المرصد السوري» ،«المرصد المصري» ،«المرصد الخليجي» ،«المرصد الصيني» و«المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوّع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي

يصدره مركز الرصد والمتابعة

بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

- السنة 25 -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا

www.pukmedia.com/ensat

facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:

دياري هوشيار خال

ليلي رحمن ابراهيم

محمد مجيد عسكري

هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم

Email:ensatmagazen@gmail.com

Mobile: 07701564347

العنوان: السليمانية - زركاري

الرئيس مام جلال :

يجب أن تكون أيدينا على نبض شعبنا الذي هو مصدر السلطات وشرعيتها

الذكرى السنوية لإعادة انتخاب مام جلال رئيسا للعراق في ١١/١١/٢٠١٠

من إرشيف الانصتات المركزي

يصادف اليوم الاربعاء الذكرى العاشرة لاعادة انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس منتخب لجمهورية العراق من قبل مجلس النواب العراقي، وسط تأكيدات على مآثر دوره الجامع لجميع الاطراف على وحدة الخطاب والجهد السياسي والجماهير من اجل اوصول البلد الى بر الامان والازدهار ودولة المواطنة الحقيقية، مشددين على حقيقة انه لو كان موجودا على الساحة السياسية لما حلت بالعراق والمواطن العراقي المآسي وان السير على نهج فخامته هو السبيل لتعزيز الاستقرار والازدهار والشراكة الحقيقية في البلد.

ففي يوم الخميس بتاريخ ١١/١١/٢٠١٠، استأنف مجلس النواب العراقي جلسته باشراف رئيس السن الدكتور فؤاد معصوم وحضور أغلبية اعضاءه، وقد استهل الدكتور فؤاد معصوم الجلسة بالقول ان المرشح الوحيد الى رئاسة البرلمان هو اسامة النجيفي عن القائمة العراقية. وصوت النواب لانتخاب اسامة النجيفي رئيسا للبرلمان بعد حصوله على (٢٢٧) صوتا من من اصوات ٢٩٥ نائبا حضروا الجلسة واعتبرت ٦٨ ورقة اقتراع باطلة. في حين انتخبوا مرشح التحالف الوطني القيادي في التيار الصدري قصي السهيل نائبا اول بـ(٢٣٥) صوتا وعارف طيفور عن التحالف الكردستاني نائبا ثانيا بـ(٢٢٥) صوتا واعتبر ٤٤ ورقة اقتراع باطلة. وبعد ذلك سلم الدكتور فؤاد معصوم ادارة الجلسة الى هيئة الرئاسة المنتخبة، حيث ألقى رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي كلمة.

وبعد فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية حدثت مناقشات بين اعضاء العراقية وهيئة الرئاسة بغية عرض الاتفاقات السياسية المبرمة فيما يخص المجلس الوطني للسياسات العليا وموضوع الاجتثاث مما دعا بنواب آخرين الى المطالبة بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقد عرض رئيس مجلس النواب هذا الموضوع على التصويت ولم يحظ بالاغلبية مما دفع بنواب وقادة العراقية مغادرة قاعة البرلمان من بينهم رئيس المجلس اسامة النجيفي، ولان النصاب بقي مكتملا فقد تم الخوض في انتخاب رئيس الجمهورية حيث كان هناك مرشحان لهذا المنصب هما القاضي حسين الموسوي ومرشح ائتلاف الكتل الكردستانية جلال طالباني، وقد حصل السيد جلال طالباني على ١٩٥ صوتا من مجموع ٢٢٢ صوتا، عدد الاعضاء الحاضرين.

والسيد حسين الموسوي على ١٢ صوتا واعتبر ٩ ورقات اقتراع باطلة وبجسب الدستور العراقي فان نسبة الاصوات التي حصل عليها السيد جلال طالباني لم تبلغ ثلثي عدد اعضاء مجلس النواب مما دعا برئيس المجلس الى جولة الاعادة وبعد ان انسحب القاضي حسين موسوي بقي السيد جلال طالباني المرشح الوحيد لهذا المنصب .

وقد حصل على (١٩٥) صوتا من أصوات الحاضرين وبذلك اصبح السيد جلال طالباني رئيسا للجمهورية لولاية ثانية.

وبعد ذلك ادى الرئيس مام جلال اليمين الدستورية وهذا نصها :

أقسم بالله العلي العظيم، أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفانٍ وإخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة أرضه وسماؤه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وأن أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، وألتزم بتطبيق التشريعات بأمانةٍ وحياد، والله على ما أقول شهيد).

من ثم ألقى فخامته كلمة فيما يأتي نصها :

نص كلمة الرئيس مام جلال أمام مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات العزيزات والأخوة الأفاضل أعضاء مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مستعيناً بالله سبحانه وتعالى ومستنداً إلى تصويت أعضاء المجلس النيابي المخولين من قبل الشعب العراقي، قبلت شاكراً الشرف الذي أوليتموني إياه بإعادة انتخابي رئيساً لجمهورية العراق.

إنني إذ أعرب لكم عن خالص امتناني وعرفاني، أدرك عظم المسؤولية التي وضعتموها على عاتقي كما أعرف حق المعرفة التطلعات والآمال التي يعلقها شعبنا العراقي الكريم على كل من يقع عليه الاختيار لإدارة دفة الحكم في بلادنا خاصة وفي هذه المرحلة الحساسة والمعقدة من تاريخها.

إنني أهني من صميم القلب الاخوة الذين نالوا ثقة أعضاء مجلسكم هيئة الرئاسة لتبوء منصب رئاسة المجلس والأخوين كنائيين له، ونرى إن هذه الخطوة التي طال انتظارها وضعت البداية لسلسلة إجراءات دستورية تتكامل بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية، التي ينبغي أن تشرع فوراً في معالجة جميع الملفات الملحة التي يتوقف عليها امن شعبنا واستقرار بلادنا وتوفير الخدمات لجميع العراقيين، والشروع بمهام الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولا بد من تسجيل الشكر والعرفان لفخامة الأخ مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان الذي كانت مبادرته التاريخية عاملاً أساسياً في تذليل الخلافات وجمع الكلمة، ومن خلال هذه المبادرة وما أسفرت عنه من نتائج أثبتت القوى السياسية العراقية قدرتها على معالجة اعقد القضايا التي يواجهها بلدنا بقواها الذاتية وعلى التراب العراقي، وبرهنت أن الإرادة العراقية المستقلة تبقى دوماً السائدة والقادرة على تذليل الصعاب وحل جميع المشاكل الماثلة أمام البلد.

واليوم هو يوم الانتصار، يوم انتصار الارادة العراقية الحرة.

لقد بقينا، نحن العراقيين، نحلم طوال عقود من الزمن بانتهاء عهد الجور والاستبداد وحلول عصر الحرية والديمقراطية لكي نعمل يداً بيد في استثمار ما حبانا الله من ثروات من أجل رفاهية الشعب وتقديم البلد.

وكان سقوط النظام الدكتاتوري البغيض قد شرّع الأبواب نحو هذا الهدف العظيم، فقد أطلقت حرية التعبير عن الرأي وكثرت المنابر الإعلامية وتعددت التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وانتهى احتكار السلطة، وارتفعت مداخيل المواطنين ارتفاعاً ملموساً وأزيلت الحواجز التي كانت تعزلنا عن احدث منجزات

الحضارة والمعرفة وتمنعنا من التواصل مع العالم، وأقمنا علاقات متينة مع مختلف البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية.

ولكن الخروج من عتمة العبودية إلى نور الحرية اكتنفته معوقات وصعاب كثيرة كان على رأسها الموجة الإرهابية الشرسة التي كان هدفها الرئيس العودة بالبلاد القهقري، والنفخ في نار الفتنة والاحتراب الأهلي.

وقد أثبتت الوقائع إن الحريق إذا ما اندلع فإنه لا يعرف حدوداً عرقية أو دينية أو مذهبية بل إن نيرانه تنال من الوطن بكل أجزائه ومكوناته. كما لم يساهم في تعزيز الاستقرار كون الوضع الجديد في العراق لم يحظ، على الدوام، بما كان يستحقه من ترحاب ودعم من الأشقاء والجيران.

كل ذلك جعل مسيرتنا تتلأأ في بعض الأحيان، وانعكس هذا التلكؤ في تأخير تشكيل الحكومة بضعة أشهر، وما أتاح لضمري الشر ونهأزي الفرص التحرك من جديد لاستثمار ثغرات أمنية وسياسية لشمل حركة البلد.

وبتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الاخ المالكي نكون قد وضعنا سداً منيعاً في وجه الإرهابيين والساعين إلى إثارة الفتن، بيد إن الاستقرار الحقيقي والأمن الدائم لن يتحقق إلا في ظل الوحدة الوطنية الحقيقية والمصالحة الوطنية الحقيقية التي تقوم على إجراء مراجعة شاملة للماضي من قبل الجميع ويكون عنوانها التسامح والغفران من دون نسيان الجرائم أو طمر الوقائع، فهذه يجب أن تبقى في سفر التاريخ درساً وموعظة وتحذيراً ومانعاً من الارتداد والنكوص.

أن المصالحة الحقيقية التي نتحدث عنها تعني أيضاً التعالي على الفئوية بكل أشكالها، الدينية والمذهبية والقومية والحزبية والعشائرية، والحيلولة دون ان تغدو وزارات وأجهزة الدولة إقطاعيات لطرف دون غيره، أو أن يجري منح المناصب وتوزيع المسؤوليات على أساس الولاء والانتماء وليس الكفاءة والخبرة والأهلية والنزاهة. أن المصالحة بمفهومها الواسع هي شرط ومقدمة لا بد منها ليس لتحقيق الأمن فقط بل ولإستئصال الفساد وتحديث عمل أجهزة الدولة وإنهاء ترهلها وتغيير أنماط التفكير وأساليب الإدارة، بما يتماشى مع روح العصر ومتطلبات المرحلة.

ويتطلب العمل على ترتيب بيتنا الداخلي وسيادة الوئام فيه، أن نسعى لبناء الإنسان الجديد النابذ بالمطلق للعنف كوسيلة للعمل السياسي والقابل بالرأي الآخر والتداول السلمي للسلطة والرافض للأناثية وحب الاستئثار والتعالي والإقصاء، الإنسان الذي يدرك إن وجود ابن وطنه المختلف عنه دينياً أو مذهبياً أو قومياً إنما هو شرط لوجوده، وإن الإناء العراقي الواحد يفقد رونقه وكيانه إذا اقتطع منه أو غاب عنه جزء منه.

وبما إننا نحيا في عالم مترابط فلا بد من السعي الحثيث لإقامة أوثق العلاقات وأطيبها مع محيطنا العربي والإسلامي وخاصة الدول الشقيقة والمجاورة، ومع سائر دول العالم، فالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف إقليمياً وعالمياً يجب ان يصبح سبيلاً نحو الاستقرار والإغناء المتبادل اقتصادياً وثقافياً ووسيلة لتطويع احدث منجزات المعرفة البشرية والتكنولوجيا لصالح التنمية في بلادنا، وهذه المنجزات كلها ينبغي أن توظف لغرض تنويع اقتصاد بلادنا وتحقيق نهضة عمرانية وإحراز تقدم سريع في مجالات التربية والثقافة والعلوم والفنون.

أن مفهوم الشراكة في الحكم لا ينبغي أن يكون محصوراً في توزيع المناصب والصلاحيات وتحديد آليات اتخاذ القرار، بل لابد أن ينطلق من فكرة الشراكة في الوطن وهي المرتكز والأساس الذي يتوجب أن يقوم عليه بنيان الدولة العراقية الحديثة، المستندة إلى هوية وطنية جامعة لأبناء القوميات والأديان والمذاهب من دون إلغاء

الخصائص الذاتية لكل منهم، دولة المساواة بين المواطنين ليس عبر نصوص دستورية فقط بل من خلال الممارسة العملية والواقع الفعلي، وينبغي ان يكون الأساس الثابت في عمل كل مفاصل الدولة متمثلاً في تكافؤ الفرص والندية وضمن الحق في العمل والضمان الاجتماعي والصحي.

أيتهن الأخوات أيها الأخوة أعضاء مجلس النواب الموقر.

أن تصدينا للمسؤولية في المرحلة المعقدة الراهنة يقتضي أن تكون أيدينا دائماً على نبض شعبنا الذي هو مصدر السلطات وشرعيتها، وان نكون آذاننا صاغية لصوت الناس ومطالبهم المشروعة، واضعين المصالح العامة فوق وقبل كل المصالح الفئوية والشخصية.

ولم يعد مقبولاً أن بلداً وهبه الخالق هذه الفيض من نعماته يظل فيه من أبنائه من يعاني من الفقر والبطالة وتردي الخدمات.

أن هذه الثروات الطبيعية التي حباها بها الله تعالى والإرث الحضاري والتاريخي العظيم المتراكم في وادي الرافدين والقدرات البشرية التي يزخر بها العراق، ينبغي ان تسخر جميعها للارتقاء ببلادنا عبر مشروع نهضوي نتكاتف جميعاً لإنجاحه.

وإنني إذ أكرر لكم الشكر والعرفان، لأعاهدكم على أن أظل وفياً للمبادئ التي ناضلنا من أجلها عشرات السنين وثبتناها في دستورنا بعد أن ترسخت في ضمائرنا.

أن الموقع الذي أوكلتموه إليّ أمانة في عنقي أتفهم عظم مسؤولياتها، وأن التزامي إمام الشعب وإمامكم دين عليّ لن أحميد عن الوفاء به.

وأعاهدكم إنني سأبقى خادماً لشعب العراق ساعياً لتعزيز نظامه الديمقراطي التعددي الاتحادي وتعزيز وحدته الوطنية، سائلاً الله تعالى أن يسد خطانا نحو تحقيق ما يصبو إليه شعبنا من أمان واستقرار ورفاه انه سميع مجيب.

وإنني اتعهد بأن أعهد وفق المادة (٧٦) من الدستور الفقرة (ب) برئاسة الوزارة الى مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً وهي كتلة التحالف الوطني وبالتالي سأكلف الأخ العزيز والقدير الدكتور نوري المالكي بتشكيل الوزارة الجديدة.

أجدد لكم الشكر جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تكليف المالكي بتشكيل الحكومة

هذا وكلف فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال مراسم جرت في قصر السلام ببغداد يوم الخميس ٢٥/١١/٢٠١٠، نوري المالكي بتشكيل الحكومة العراقية، بحضور رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس مجلس القضاء الاعلى مدحت المحمود وممثلي الكتل الفائزة في الانتخابات وممثل رئيس اقليم كردستان الدكتور روز نوري شاويس وعدد من الشخصيات العراقية.

وفيما يأتي نص المرسوم الجمهوري:

مرسوم جمهوري

رقم (٨٦)

إستناداً لأحكام البندين (أولاً وثانياً) من المادة (٧٦) والبند (سابعاً) من المادة (٧٣) من الدستور، رسمنا بما هو آت:

أولاً: تكليف السيد نوري كامل المالكي بتشكيل مجلس الوزراء ويتولى تسمية أعضاء وزارته خلال مدة (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ صدور هذا المرسوم.

ثانياً: ينفذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية. كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٤٣١ هجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ٢٠١٠ ميلادية.

جلال طالباني
رئيس الجمهورية

وبعد ذلك ألقى رئيس الجمهورية جلال طالباني كلمة هذا نصها:
بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات الأكارم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر لكم حضوركم هذا بهذه المناسبة العزيزة، مناسبة تكليف دولة الرئيس الأخ نوري المالكي بتشكيل الحكومة طبقاً للمادة ٧٦ من الدستور العراقي..

إنني في الوقت الذي أكلف فيه الأخ المالكي بتشكيل الحكومة لعلى ثقة من أنه سيأخذ بنظر الإعتبار جملة أمور:

- ١- أن يكون رائده تحري الكفاءات الوطنية العراقية التي عرفت بالنزاهة والخبرة والتضحية من أجل الشعب.
- ٢- أن تتسع الحكومة بمكوناتها إلى كل مكونات الشعب العراقي دون أن تستثني من طرفها اي قوة سياسية حتى تساهم برص الصف الوطني.
- ٣- الإصرار على الإلتزام بالدستور وتطبيق بنوده وخلق أجواء التعاون والتكامل مع مجلس النواب بإعتباره ممثلاً للسلطة التشريعية.
- ٤- مد الجسور مع الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة المصالح المشتركة وتجنب المخاطر المشتركة مع حفظ السيادة والإستقلال وعدم التدخل بشؤون العراق الداخلية.
- ٥- أن تكون الأولويات الوطنية في صدارة إهتمام الحكومة من حيث الخدمات، الأمن، تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، معالجة المشاكل العالقة، المصالحة الوطنية، السجناء والمعتقلين..
- ٦- مكافحة الفساد بكل أنواعه من حيث السياسات العامة أو الأفراد الذين طالهم الفساد.
- ٧- تذليل العقبات أمام قواتنا المسلحة حتى تضطلع بمهامها بالشكل الأكمل والإرتقاء إلى المستوى المطلوب.

الأخوات والأخوة الأفاضل..

لقد واجهت مسيرة بلادنا على طريق بناء المجتمع الجديد صعاباً كثيرة وتحديات خطيرة ولكن عراقنا الحبيب ظل يخطو بدأب، مرسياً لبنة إثر أخرى في صرح الدولة الديمقراطية التعددية الإتحادية. وبرهنت الانتخابات الأخيرة إن مثيري البغضاء ومشعلي نيران الفتنة لم يفلحوا في جعل إختلافاتنا في الرؤى والأفكار تتحول إلى صراع دموي، بل ظلت في الغالب الأعم محصورة في إطار الحوار البناء والتنافس النزيه. وتمخضت تلك الحوارات المكثفة والطويلة عن توافق كان تجسيداً حياً للإرادة العراقية الحرة، وتأكيداً على أن مصير العراق يصنع في وادي الرافدين بإستلهام تراثه وإرثه وبالإستناد إلى واقعه الراهن وتشخيص مصلحة أبنائه وتقديمها على كل الإعتبارات والإرادات الأخرى.

وكانت مبادرة رئيس إقليم كردستان الأخ الرئيس مسعود بارزاني تعبيراً عن تلك الإرادة العراقية وغدا ما حظيت به من ترحيب ودعم برهاناً على رغبة الأطراف السياسية، مهما تباينت توجهاتها، في الإتفاق على كلمة سواء وحلول ترضي الجميع وتصب في مصلحة الشعب والوطن.

وبذلك أرسينا ركناً فائق الأهمية من الأركان التي نرتكز عليها في بناء الهوية الوطنية الموحدة والسير في طريق السيادة الناجحة لعراق حر وديمقراطي.

وها نحن اليوم نضيف تقليداً ديمقراطياً آخر مستنداً إلى المادة السادسة والسبعين من الدستور، بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً الأخ الأستاذ نوري المالكي لتشكيل الحكومة الجديدة، التي نشق أنها ستكون حكومة شراكة وطنية حقيقية لا تقصي أحداً ولا تستثني طرفاً، وكلنا أمل في إن الكتل النيابية والأحزاب السياسية سوف تعتمد في فرز مرشحيها لتسلم الحقائق الوزارية مبادئ الكفاءة والمهنية والنزاهة منطلقة من المصالح العليا للبلد، لكيما تكون الحكومة مؤهلة وقادرة على التصدي لما سوف تواجهه من مهمات على صعد الأمن والخدمات والتنمية الإقتصادية والعلاقات الخارجية وسائر الميادين الأخرى.

إن بلادنا، أيتها الأخوات وأيها الإخوة، تمر في منعطف بالغ الدقة والحساسية وعلى السلطات المنتخبة من الشعب أن تكون أهلاً للثقة المنوطة بها، وعلينا جميعاً أن نتشارك في النهوض بأعباء المرحلة وتحمل مسؤولياتها والعبور إلى شاطئ الإستقرار وتحقيق المشروع النهضوي التنموي. وإن كل ما سوف يتحقق من نجاحات على هذا الطريق ينبغي أن يسجل إنجازاً للجميع، كما لا بد في المقابل أن نتحمل سوية، بالشراكة والتكافل، ما قد يطرأ من إشكالات وسلبيات، وتلك هي الشراكة الحقيقية.

أتمنى لك، دولة الرئيس وأيها الأخ العزيز ابو إسراء، كل التوفيق في تشكيل الحكومة، سائلين الله تبارك وتعالى أن يعينك في مسعاك، وكلني ثقة في أن إخوانك وشركاءك لن يبخلوا عليك بالدعم والمؤازرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الاتحاد الوطني: رحيل المناضل قادر حاج علي حزن عميق

PUKmedia

أعلنت عائلة الشخصية السياسية المعروفة في اقليم كردستان قادر حاج علي رحيله اثر اصابته بفيروس كورونا.

وقالت عائلة الفقيد في بيان لها، انها وبكل أسف تعلن لشعب كردستان رحيل الشخصية السياسية قادر حاج علي، مع صراع مع فايروس كورونا، معتبرة رحيل هذه الشخصية السياسية حسارة كبيرة للجميع. هذا وبعثت رئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني برقية تعزية الى عائلة الشخصية السياسية الفقيد قادر حاج علي.

وقالت الرئاسة في برقيتها انها تلقت ببالح الحزن والاسى رحيل الرفيق قادر حاج خلي القيادي والسياسي والمناضل المعروف، مضيئة ان رحيل قادر حاج علي ذلك الوطني والبيشمركة القديم للثورة الجديدة والعضو السابق في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني واحد مؤسسة حركة التغيير، حزن عميق. وازافت الرئاسة انها تعزي ذوي الفقيد وجميع اصدقائه ومناضلي الاتحاد الوطني، وتبتهل الى الله ان يتغمد روح الفقيد بواسع رحمته.

***وكذلك عزى قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، يوم الثلاثاء، بوفاة السيلسي والبيشمركة العتيد قادر حاجي علي. وجاء في برقية طالباني:

بوقاة كاك قادر حاجي علي، نبعث التعازي والمواساة من القلب الى عائلة الراحل والمناضل والشخصية الوطنية، ونشارككم الحزن والألم. نسأل الله ان يسكن روحه الجنة وان يلهم الجميع الصبر والسلوان. وانا لله وانا اليه راجعون

***ووجهت رئيسة برلمان كردستان الدكتور ريواف فائق، يوم الثلاثاء، برقية تعزية الى عائلة البيشمركة العتيد والسياسي قادر حاجي علي. وجاء في البرقية:

تلقينا بألم وحزن نبأ وفاة البيشمركة العتيد والسياسي والعضو السابق في الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني وعضو الهيئة المؤسسة لحركة التغيير، قادر حاجي علي ان رحيل سياسي معروف مثل كاك قادر في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها اقليم كردستان، تمثب خسارة كبيرة، وانه من الصعب ان يتم ملء الفراغ الذي تركه هذا المناضل الكبير واحد ابرز المطالبين بحقوق المواطنين وان رحيله مبعث للحزن العميق.

وبهذه المناسبة المحزنة نبعث التعازي والمواساة الى عائلة وذوي واصدقاء الراحل، داعين الله عز وجل ان يلهم الجميع الصبر والسلوان وان يرزق الراحل الجنة.

وانا لله وانا اليه راجعون

الاتحاد الوطني يولي اهتماماً كبيراً بتمتين العلاقات مع اليونان

:PUKmedia

استقبل عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات الدكتور سوران جمال طاهر يوم الثلاثاء (١٠/١١/٢٠٢٠)، في مبنى المكتب السياسي بمحافظة اربيل، القنصل العام اليوناني في اقليم كردستان "افسيموس كوستوبولوس". وأكد مسؤول مكتب العلاقات خلال اللقاء الذي حضرته عضو المجلس القيادي مسؤول بورد العلاقات الاقليمية فريال عبد الله، ايلاء اقليم كردستان والاتحاد الوطني اهتماماً كبيراً بتمتين العلاقات الثنائية مع اليونان في مختلف المجالات.

واشار في جانب اخر من حديثه الى التأريخ الحضاري لكردستان والعراق واليونان، مشيراً الى ضرورة التنسيق والتعاون بين الجانبين لمعالجة الازمات والمشاكل المختلفة التي تواجهها المنطقة والعالم، وخصوصاً مكافحة الارهاب وبقايا داعش، والتصدي لانتشار وتفشي فايروس كورونا، وتمتين التنسيق في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.

وفي جانب اخر من اللقاء سلط مسؤول مكتب العلاقات الضوء على التحضيرات الجارية لاجراء الانتخابات المبكرة في العراق، مؤكداً ان موقف الاتحاد الوطني يتمثل بالعمل على اجراء انتخابات نزيهة شفافة، ينتخب فيها المواطنين ممثلهم بحرية وانهاء التحديات التي تواجه المواطنين في العراق. وأكد الجانبان بان الحوار والتفاهم وتغليب لغة الحوار بعيداً عن التشنج والصراعات، هو السبيل الامثل لمعالجة الازمات والمشاكل التي تواجه العراق، واطمأن كردستان على حد سواء.

شواني والاعرجي يبحثان الأوضاع في المناطق المتنازع عليها

:PUKmedia

ناقش خالد شواني وزير الاقليم لشؤون العلاقات مع الحكومة الاتحادية مع قاسم الاعرجي مستشار الأمن الوطني، اليوم الثلاثاء، العلاقات بين حكومتي الاتحادية واطليم كردستان. جاء ذلك خلال لقاء بين خالد شواني وزير الاقليم لشؤون العلاقات مع الحكومة الاتحادية وقاسم الاعرجي مستشار الأمن الوطني في العاصمة الاتحادية بغداد، اذ بحث اللقاء اخر مستجدات الوضع السياسي والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان والأوضاع في المناطق المتنازع عليه.

هذا وتم التأكيد على تمتين العلاقات ومعالجة الأشكاليات القائمة وفقاً للدستور ومن خلال الحوار والتفاهم.

الاتحاد الوطني يدعو لخدمة مخمور بتفعيل الجهود الجماعية

وكالات متعددة:

عقد نصرالله سورجي عضو المجلس القيادي ومسؤول مركز تنظيمات ٢٠ قره جوغ للإتحاد الوطني الكردستاني، يوم الثلاثاء، اجتماعاً موسعاً مع أعضاء وكوادر المركز للتباحث حول آخر المستجدات المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ومنها قضاء مخمور واتخاذ الآليات المناسبة لدعم احتياجات المنطقة. وفي مستهل الاجتماع، حسب بيان لمكتبه الإعلامي، شدد سورجي على ضرورة اعادة تفعيل جميع الجهود الجماعية وجعلها في خدمة اهالي قضاء مخمور والمناطق الأخرى التابعة له، لافتاً الى ان اعادة افتتاح مقر مركز تنظيمات قره جوغ للإتحاد الوطني الكردستاني كانت بمثابة خطوة جبارة ولاقت ترحيباً واسعاً من سكان القضاء كون الإتحاد الوطني الكردستاني يشكل عنصراً مهماً من عناصر التأثير الإيجابي للمنطقة وساكنيها.

وأكد سورجي ان باب مركز تنظيمات ٢٠ قره جوغ سيكون مفتوحاً لجميع فئات المجتمع المخموري والمناطق الأخرى ومن جميع المكونات والأديان والمذاهب دون أي تفرقة بينهم، كون وجود المقر في هذه المنطقة جاء لخدمتها فقط وتلبية رغبات ومتطلبات سكانها بعيداً عن المصالح الشخصية والفئوية. والجدير بالذكر ان سورجي افتتح مطلع الشهر الجاري مقر مركز تنظيمات ٢٠ قره جوغ للإتحاد الوطني الكردستاني في قضاء مخمور بحضور العديد من الشخصيات الحزبية والسياسية والاجتماعية وعوائل الشهداء.

مسرور بارزاني: فرصة ملائمة لكردستان لتنمية بنيتها التحتية بدعم الأصدقاء

K24:

اجتمع رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، يوم الاثنين ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠، مع رئيس الوزراء الهولندي مارك روتته، وذلك في أولى محطات جولته الأوروبية. وخلال الاجتماع الذي حضره وزير التخطيط دارا رشيد ورئيس هيئة الاستثمار محمد شكري، جرى بحث سبل تعزيز العلاقات بين إقليم كردستان وهولندا ولا سيما في مجال التبادل التجاري، كما تمت مناقشة مساعي حكومة إقليم كردستان الرامية لتعزيز البنية الاقتصادية والاستفادة من الإمكانيات والخبرات الهولندية في المجال الزراعي. وأبدى رئيس وزراء هولندا استعداد بلاده لدعم إقليم كردستان وخاصة قوات البيشمركة في إطار جهود مكافحة الإرهاب، فضلاً عن دعم التنمية وبالأخص في القطاع الزراعي، كما حث المستثمرين الهولنديين على الاستثمار في إقليم كردستان. ووجه رئيس حكومة إقليم كردستان الشكر إلى هولندا على دعمها للإقليم، كذلك سلط الضوء على عملية الإصلاح وخاصة في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وسبل تحفي الأزمات المالية، وقال: "إقليم كردستان لديه فرصة ملائمة لتنمية بنيته التحتية بمساعدة الدول الصديقة، ليصبح مركزاً تجارياً مهماً في المنطقة". كما تطرق رئيس الحكومة إلى العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، وشدد على ضرورة استقرار الوضع في العراق وتسوية المشاكل العالقة بين الجانبين على أساس الدستور.

ملا طلال: أوامر بالقبض على ٢٠ شخصية بتهم الفساد..

بغداد وأربيل ملتزمتان بتأمين رواتب إقليم كردستان

رووداو:

أكد أحمد ملا طلال، المتحدث باسم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، أن بغداد وأربيل ملتزمتان بالاتفاق المرحلي بشأن تأمين جزء من رواتب إقليم كردستان. ملا طلال قال في المؤتمر الصحفي الأسبوعي إن بغداد وأربيل ملتزمتان بالاتفاق المرحلي بشأن تأمين جزء من رواتب إقليم كردستان، معرباً عن أمله في تمرير قانون الاقتراض بجلسة الأربعاء لتبدأ الحكومة بإطلاق رواتب الموظفين الخميس المقبل. وأضاف أن "قانون تمويل العجز المالي سيؤمن الرواتب للأشهر المقبلة"، مبيناً أن "الحكومة الحالية تعزز الخطوات الناجحة للحكومات السابقة، ولديها معايير محددة للانفتاح مع الدول أهمها مصلحة الشعب العراقي". ملا طلال نفى إلغاء الاتفاقية مع الصين، فيما أكد أن "حقوق العراق محفوظة في التواصل مع السعودية". وبخصوص ملفات الفساد في العراق، قال ملا طلال إن اللجنة الدائمة لمكافحة الفساد ماضية بعملها، واللجنة أصدرت أوامر بالقبض على أكثر من ٢٠ شخصية، كما ستتم إحالة جميع ملفات الفساد للقضاء.

مقررات الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء الاتحادي

الكاظمي: إطلاق رواتب الموظفين بعد إقرار قانون الاقتراض

الكتبة الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي؛

ترأس رئيس مجلس الوزراء، السيد مصطفى الكاظمي، يوم الثلاثاء، جلسة اعتيادية لمجلس الوزراء، جرى خلالها بحث مستجدات الأوضاع في البلاد، إضافة الى الموضوعات المدرجة ضمن جدول الأعمال. وقال السيد الكاظمي: إن اجتماعنا يوم أمس مع اللجنة المالية كان إيجابيا، وسيسهم في إطلاق رواتب الموظفين بعد إقرار قانون الاقتراض، ووجه وزارة المالية وباقي الوزارات للإسراع بتقديم موازنة ٢٠٢١، لأهميتها في تسيير أمور البلد.

وأكد سيادته على أهمية الاجتماعات المتواصلة، للمجلس التنسيقي العراقي السعودي، حيث ستمخض عنه مجموعة تفاهات تخص قطاعات الصناعة والتجارة والتعليم والصحة والزراعة والنفط والثقافة وغيرها.

وأشار السيد الكاظمي، الى حملات التشكيك والشائعات التي ترافق أي تقارب للعراق مع أي دولة، والتي تهدف الى خلط الأوراق وتعطيل التفاهات التي تصب في صالح البلد، مبينا أن العراق يجب أن يكون بيئة جاذبة للاستثمار وليس طاردة، لاسيما وأن البلد بحاجة فعلية للاستثمارات للإعمار وتوفير فرص العمل.

وشدد سيادته على أنه لا توجد اتفاقية بديلة عن الاتفاقية مع الصين.

وتمت خلال الجلسة مناقشة مستجدات عمل لجنة تعزيز الإجراءات الحكومية، في مجالات الوقاية والسيطرة الصحية والتوعية، بشأن الحدّ من انتشار فيروس كورونا. كذلك جرت مناقشة ملف النازحين والجهود الحكومية المبذولة من أجل حسم الملف وإعادة جميع العوائل النازحة الى مناطق سكناها، وتوفير مقومات الاستقرار لهم. وبعد أن تمت مناقشة الموضوعات المدرجة ضمن جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، صدرت القرارات التالية:

أولا/ إقرار توصية المجلس الوزاري للطاقة (٣٨ لسنة ٢٠٢٠)، بحسب الآتي:

- تمديد مدة نفاذية مجلس الوزراء (٣١٨ لسنة ٢٠١٩) الخاص بمادة الإسمنت نوع (جي) لمدة سنة واحدة، للحاجة الضرورية لتسميت الآبار والاستخدامات شركة نفط البصرة حصرا، ويتم تحديد كميات الإسمنت المطلوبة من الشركة آنفاً.

ثانيا/ إقرار توصية المجلس الوزاري للطاقة (٤١ لسنة ٢٠٢٠)، بحسب الآتي:

- الموافقة على قيام وزارة التخطيط بزيادة الكلفة الكلية لتحديث مشروع الدراسة الإستراتيجية لموارد المياه والأراضي من (٥٠,٥) مليار دينار، الى (٧٥) مليار دينار، وهي خطة شاملة للموارد المائية وتنميتها في العراق لغاية عام /٢٠٣٥.

ثالثاً / الموافقة على مشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧، الذي دققه مجلس شوري الدولة، وإحالته الى مجلس النواب، استناداً الى أحكام المادتين (٦١/ البند أولاً و٨٠/ البند ثانياً) من الدستور.

رابعاً/ تحويل السيد وزير المالية صلاحية التوقيع على اتفاق منحة بنك التنمية الألماني لدعم صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية، بمبلغ مقداره (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) يورو، فقط ثلاثة ملايين يورو، لدعم نشاطات الصندوق في إعادة النازحين الى ديارهم، استناداً الى أحكام المادة (٣/ ثانياً) من قانون عقد المعاهدات رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥.

خامساً/ الموافقة على تعليمات إصدار الضمانات من وزارة المالية، استناداً الى أحكام المادتين (٣٩/ ثانياً، و ٥٤) من قانون الإدارة المالية الاتحادية (٦ لسنة ٢٠١٩) المعدل، مع الأخذ بعين الاهتمام ملحوظات الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

سادساً/

١- توجيه المصارف الحكومية (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة)، بصرف مبلغ مقداره (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دولار، فقط مائة مليون دولار لشركة هنوا للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية المنفذة لمشروع مدينة بسماية السكني.

٢- تعديل الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٧، بتخفيض الحد الأدنى من الدفعة المقدمة من (٢٥٪) الى (١٠٪).

٣- تعديل قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٧، بشأن تحديد سعر الفائدة من (٤٪) الى (٢٪) والتفاوض مع المصارف.

سابعاً/

الموافقة على مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦، وإحالته الى مجلس النواب، استناداً الى أحكام المادتين (٦١/ البند أولاً و٨٠/ البند ثانياً) من الدستور.

رئيس الوقف السني يدعو لنبذ الأفكار المتطرفة

صحيفة (الصباح) :

ثمن رئيس ديوان الوقف السني سعد كمبش، أمس الاثنين، دور العشائر في وأد الفتنة والحفاظ على الأراضي من الهجمات الإرهابية، مشدداً على ضرورة تقوية النسيج المجتمعي العراقي ونبذ الأفكار المتطرفة. وبحث كمبش، خلال استقبله أمير قبيلة العزة عامر حبيب الخيزران، عدداً من القضايا، وأكد على الدور الذي تقوم به العشائر في وأد الفتنة والحفاظ على الأراضي من الهجمات الإرهابية من خلال دفاعها عن الأرض والعرض.

وشدد كمبش، على "ضرورة تقوية النسيج المجتمعي بين أبناء البلد الواحد من خلال نبذ الأفكار المتطرفة والداخلية على المجتمع"، مؤكداً "رفضه للنزاعات العشائرية التي تفقد هيبة الدولة". من جانبه، أشاد الخيزران بـ"الدور الذي يقوم به ديوان الوقف السني في إصلاح ذات البين من خلال الصلح العشائري الذي يقوم به بين العشائر المتخاصمة وتقوية النسيج المجتمعي بين أبناء البلد الواحد".

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

سالم مشكور

فوز بايدن وهاجس التقسيم!

صحيفة (الصباح) :

جو بايدن ديمقراطي، لكنه من الخط القريب من الجمهوريين المعتدلين. ليس مثل بيرني ساندرز الذي نافسه داخل الحزب الديمقراطي على الترشيح، لكن الأخير انسحب لصالحه، بعد اتفاق موقع من مئة صفحة يتضمن شروطاً تعهداً ببايدن بتبليتها. الشروط هي خلاصة ما تضمنه برنامج ساندرز الانتخابي، والتي جعلت الجمهوريين يسمونه بـ"الاشتراكي الذي يريد القضاء على الرأسمالية الأمريكية"، لكونها ركزت على دعم الفئات الضعيفة وتدخل الدولة في تأمين الحماية الاجتماعية والصحية للأمريكيين. المواطن الأمريكي يهمله توفر فرص العمل، وتأمين حياته وصحته، وهي من الملفات المعقدة والمكلفة في أمريكا. لا يهتم الأمريكي للملفات الخارجية إلا ما يتعلق منها بحياته وأمنه، لذلك يكون موضوع سحب القوات الأمريكية من مناطق الصراع في العالم حاضراً في البرامج الانتخابية للمرشحين. في انتخابات ٢٠٠٨ كان انتقاد حرب العراق والتعهد بسحب القوات منه إحدى مواد الدعاية الانتخابية، وعندما نفذ الرئيس الأمريكي باراك أوباما الانسحاب عام ٢٠١١ لجأت المؤسسة العميقة صاحبة المشروع الى خلق ظروف العودة الثانية للقوات الأمريكية الى العراق، فكان إدخال داعش والاستنجد العراقي بالجانب الأمريكي.

لم نسمع في حملة الرئيس الجديد جو بايدن الانتخابية جديداً عن رؤيته للملف العراقي، ومستقبل العلاقة الأمريكية العراقية. كل ما تداوله العراقيون هو اقتراح بايدن الذي يعود الى ٢٠٠٦، عندما كان سيناتوراً معارضاً، بتعزيز إقامة ثلاثة أقاليم عراقية واسعة الصلاحيات موزعة بين طوائفه الثلاث، مرتبطة بمركز ضعيف في ما أسماه حلاً للمشكلة الطائفية وحفاظاً على وحدة العراق. اعتمد بايدن في اقتراحه الذي نشره في مقال بصحيفة نيويورك تايمز مبدأ القياس على ما فعلته أمريكا في البوسنة من تقسيم عرقي طائفي كعلاج مؤقت للحرب الأهلية. آنذاك كان العراق يغرق في حرب طائفية مجهولة الأفق. وخلال ثماني سنوات من عمله نائباً لأوباما، كانت موجة الطائفية في العراق قد انتهت، ولم يتطرق بايدن لاقتراحه أبداً. الحساسيات العراقية الأولى من اقتراح بايدن كانت بسبب حداثة عهدهم بالفدرالية واعتبارها تقسيماً. الهاجس العراقية التي تتجدد اليوم مع فوز بايدن بالرئاسة، سببها تجربة الفدرالية الفاشلة في العراق، والتي ستعني تقسيماً حقيقياً للبلاد، إذ لن يرضى أي إقليم من الاقليمين المقترحين بأقل من الوضع الاستقلالي الواضح للإقليم الكردي الحالي، وبذلك يتقسم العراق الى ثلاثة كيانات.

السؤال هو: هل في أجندة بايدن تنشيط اقتراحه الأول، أو غيرت تجربة السنوات الماضية من القناعات؟.

فاضل ميراني لا دوام مع الظلم

صحيفة (الزمان) ٤

في كل مرة اتحرك للكتابة عن واقع العراق، تستحضر ذاكرتي ماضٍ، قليل الاخطاء ربما، واكيدا اقل من اخطاء لاحقة، لم يجر علاجها، فكبرت بكل اتجاه، حتى ضاق الحاضر بما يكشف مستقبلا تعاني قواعده من الوهن. يعرفني اكثر العاملين في السياسة، انني من الواقعيين، ولذا فلست ممن يركن للشعارات التي تفوق الطاقة التي بها تتحقق، و الواقعيون، هم الاقدر على تحليل الظاهر و المظاهر، واقصد منها، ما يعيشه العراق، الذي ليس اخر تطوراته حركة الاحتجاجات، التي مهما قيل بحقها، ففيها ضمن تعقيدها صوت محق. لا يكتب للعمل السياسي استمرارية نجاح-لاسيما ان وصل للحكم- ان لم يواكب على دراسة المادة المجتمعية التي يدعي انه الاكثر توفيقا في تمثيلها سواء على اول سلم الادارة او في اعلاه. كل الحديث عن موارد العراق، يجمع ثلاثية النفط و الزراعة و المياه، لكن الواقع، جرى بغير ذلك، بل جرى مجرى التفاخر المنقول عن واقع سابق كان يمكن ان يكون مفخرة حاضر و مستقبل، لو جرى تفهم السياسة بغير منظارها الضيق الذي يهدف للقيادة فقط، طموحا بها لأنها مكسب، دون الانتباه الى ان القيادة تكون في مضامير صناعة الحياة كل الحياة، لغاية محمودة وليس الحياة التي تفرضها الشمولية المتركرة في الشرق، او تقليد زعاماتها القديمة التي انجبتها ظروف هي اي الظروف و هم اي تلك الزعامات محل دراسة و نقد لليوم. موارد العراق، تكمن بشعبه، فهم الحيوية التي لأجلهم ضحى بعضهم بحياته، وبمستقبله، ليضمن الاخرون مكانهم الافضل، تأسيا، بروح زرعتهما القيم، و نادى بها الاديان، ونظر لها الفلاسفة، ونظم فيها الشعراء، وتصارعت لأجلها الافكار، والاسلحة، والشباب مورد يسجل في العراق نسبا مرتفعة عن بقية الفئات العمرية، وهم ربما لسوء حظهم، كانوا دوما، يولدون و ينضجون و يفنى كثيرهم خلال ازمات، ولو رجع القاريء و القارئة للسنوات التي تلت تنصيب فيصل الاول ملكا على العراق امتدادا، الى نيسان ٢٠٠٣ فسيقف على حجم الفجائع التي نزلت بشباب كان من الممكن ان يعضد بجهد مسيرة لو- و”لو” لا تصح للماضي- جرى توجيهها لبناء وطنية تقوم على الكفاية لا الكفاف، وليس باقي الحريات، فباقي الحريات يطول معها الشرح، لكان العراق اليوم، ونحن منه، انموذج فخر دولي حقيقي، فلا مقابر جماعية، و لا عقوبات دولية، و لا استضعاف اقليميا. لم يكن العراقيون حتى عقود قليلة من ذوي نزعة الهجرة، من هناك، كان يجب الانتباهة الى ان قرارا مثل هذا لا يصدر الا اذا كان الواقع ليس مختلا، بل لا يجري العمل لتصحيح اختلاله، فالقيادة الناجحة، لا يكون همها استعراض اخطاء سابقتها، بل العمل، على تحويل شعارها لمصاديق.

انا شخصيا من جيل فيه من رفاقي الكثير جدا، ممن تمرد على منظومة الحكم، انا كردي، ومن منطقة تتكلم اللغتين العربية و الكردية، لم اقبل، و لم يقبل مثلي كثيرون ان نقدم حقنا في الحياة و المساواة التي منحها الله لنا، ليتصرف في وجودهما من عدمه نظام سرعان ما انتهى ليحل محله نظام بغير اسم لكن بنفس الثقافة القائمة على التحكم بحق الحياة لأفراد هم بحكم القانون من رعاياه، لذا، اخترت، واختار بعض ابناء جيلي الانخراط في حزب، امنا بأنه لايشخص الخلل، و انا يعمل متى تهيأ له العمل، ليصلح الخلل، ومعلوم الفرق بين سرعة الهدم، و سرعة البناء، و ايهما تتفوق، فما بالك و الهدم لم يكن سريعا و حسب بل و طويل مدة.

لكن الاصلاح يظهر مثلما تظهر علامات التحسن البطيء على الجسم الذي هذه المرض، وهذا ما كنا نعتقده انه سيكون بعيد ٢٠٠٣ نعم، لا مجال لأنكار ان العراق، تعرض لحملة اقليمية غايتها افشال مشروع امريكا، ظهر ذلك ليس فقط بالتغلل التكفيري الذي صار مسلحا و يواجه بشراسة لين الاجهزة الجديدة، غير ان العذر لا يكفي لتبرير الواقع، والا فما الداعي للتصدي للمسؤوليات، الا ان تختصر بالتوصيف الانشائي و الاعلامي للتراجع؟ رجوت كثيرا ان تتغير ثقافة التفكير، لتكون قائمة على تخطيط يفهم ماهو العراق، ومن هم اهله، وشعوبه، وقومياته، وكيف يجري التعامل مع حقهم على العراق قبل فرض الواجب عليهم، او الاكتفاء بتذكرهم على المناسبات ببرقيات مجاملة بعيد او بعزاء.

لو تفكر كل فرد في معادلة سهلة تقوم على رؤية العراقي و هو في مجتمع اجنبي و كيف يتصرف، و بين رؤيته في العراق، فلن يكون الجواب صعب التفسير، ببساطة، هي العدالة، و معاجمنا تفيض بروايات و قصص العدالة و اصحابها الذين يحبهم الناس و قد لا يتقيد بتوجههم اكثر مرددي قصبهم، فضلا عن فرضه بكتاب ندعي كلنا من معتنقي الاسلام، انه مفصل قبول الرب من سخطه.

رحم الله من قال:

السنا الالى كانت قديما بلادنا بها الملك في شعب الحفيظة مسيع
وكان لدى الابصار شرقا و مغربا بأرجائها نور العدالة يسطع
فما بالنا نستقبل الضيم بالرضا ويهضمنا الحق العدو فنقنع

قالوا قديما، الحكم قد يدوم مع الكفر، لكنه لا يدوم مع الظلم، و شعبنا العراقي مظلوم.

*سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

فوز بايدن.. زلزال في أمريكا وارتدادات قوية بالعراق

افتتاحية صحيفة (العالم الجديد):

شعرت الرئاسة الثلاث في العراق، بـ"الهزات الارتدادية" للانتخابات الأمريكية في وقت مبكر، وأدت هذه الهزات الى تصدع ركائزها، وما زالت لغاية الان دون معالجة حقيقية، وبين خيارين، إما الانهيار او إعادة الترميم. فقبل نحو ١٠ أيام من بدء الانتخابات الأمريكية، جرى تحرك رسمي وعلني، لإقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، من قبل قوى سنية شكلت "الجبهة العراقية" للمضي بمشروعها، وترشيح خالد العبيدي، بديلا عنه، وهو ما اصطدم بمواقف الكتل الشيعية، التي اشترطت في وقتها استبدال رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي مقابل موافقتها على استبدال الحلبوسي، فيما هذا التحرك ايضا رئيس الجمهورية برهم صالح، حيث جرت محاولات لاستبدال جميع الرئاسات في سلة واحدة، مع حفظ مصالح جميع القوى السياسية، بحسب مصادر سياسية عدة.

هذا التحرك، وبحسب تلك المصادر التي تحدثت لـ"العالم الجديد"، اكتسب قوة، بعد فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة، وهذا ما كشفه الحراك السياسي خلال فترة الانتخابات الأمريكية، حيث بدأ بخطوة استباقية، تقترب من الابتزاز السياسي، لكنها بعد خسارة دونالد ترامب، اقتربت من الواقع.

وتوضح تلك المصادر، أن "الكاظمي يرتبط بعلاقة قوية وسرية مع صهر ترامب جاريد كوشنر، الذي يعتبر أحد داعميه في كثير من المواقف، فيما يتربط زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي مع بايدن بعلاقة مماثلة، وهذا ما أكده بيان التهنئة الذي ارسله المالكي فور اعلان نتائج الانتخابات الأمريكية"، لافتة الى أن "المالكي كان على تواصل مستمر مع بايدن، خلال عمله كنائب لبارك اوباما، وكان العمل المشترك بينهما يسير بنجاح في ذلك الوقت".

المصادر تؤكد أن "وصول بايدن للبيت الابيض كرئيس للولايات المتحدة، سيكون بمثابة العكاز الجديد للقوى السياسية الأساسية او التقليدية، بعد وصول شخصيات جديدة لسدة الحكم كالكاظمي والحلبوسي"، موضحة أن "الكاظمي والحلبوسي وصالح، تسنموا مناصبهم بدعم ترامب وإدارته، وهم اليوم باتوا على المحك بعد خسارته الانتخابات ووصول صديق قديم للقوى العراقية التقليدية الى البيت الابيض".

وتردّد أنّ "القوى الشيعية أغلبها كانت ضد تولي الكاظمي لمنصبه، وأبرزها تحالف دولة القانون بزعامة المالكي وتحالف الفتح بزعامة هادي العامري، الذي وافق نتيجة لضغوط داخلية وخارجية، باستثناء التيار الصدري الذي كان موقفه ضبابيا مثل كل مرة، إذ باتت الفرصة سانحة أمام هذه القوى للإطاحة بالكاظمي،

برفقة الرئاسات الاخرى، وإعادة القوى السابقة للواجهة مجدداً، منوهة الى أن "جملة من الاسماء باتت مرشحة للمنصب، وهي كل من محمد شياع السوداني، وعبدالحسين عبطان".

من بوادر هذا التحرك، كما تشير المصادر، هو التقارب بين المالكي وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، حيث تم عقد لقاء سري بينهما في بغداد، بعد خلافات مقيمة بينهما دامت لسنوات، وكان ذوبان جبل الجليد بينهما قد ظهر لأول مرة في ٢٨ تشرين الاول اكتوبر الماضي، حين أعلن المالكي عن بسط يده لمصافحة الصدر بلا شروط، قابله التيار الصدري بغزل متبادل.

وفي ظل هذا التقارب الجديد، والخطة لاستبدال الرئاسات بالوجوه "السابقة"، تحرك الحلبوسي نحو القوى الشيعية ليضمن استمراره في منصبه، وأجرى لقاءات مكثفة، أبدى فيها مرونة عالية في تلبية رغبات الكتل الاخرى، وخاصة بشأن الانتخابات وقانونها، كما تلفت تلك المصادر.

وتوضح أن "الحلبوسي اقترح على القوى السياسية، عدم الذهاب نحو استبداله واللجوء الى المحكمة الاتحادية بشأن قانون الانتخابات، واختصار كل هذا بتلبية طلباتهم بنفسه، للتخلص من هذه الازمات التي ستصل الى الدعوة لحل البرلمان في نهايتها"، مبيّنة أن "تحرك الحلبوسي على القوى الشيعية، وإبداء استعدادة لتنفيذ ما تطلبه، جاء لقطع الطريق امام الجبهة العراقية بزعامة اسامة النجيفي التي تحاول إقالتة، وهو ما أوجد قبولا داخل تلك القوى".

ويأتي هذا التحرك في وقت، كانت ابرز القوى الشيعية مؤيدة لإقالة الحلبوسي، وبحسب الانباء المتواردة فان "تحالف دولة القانون سبق وان أبلغ الحلبوسي، بانه سيقف الى جانب الجبهة العراقية الساعية لإقالته".

المصادر ذاتها تكشف عن أن ما تسرب من اجتماع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البارزاني، مع رئيس حزب المشروع العربي، خميس الخنجر، احد اركان الجبهة العراقية، كان صحيحا، مبيّنة أن "القضية التي تم طرحها هي استبدال الحلبوسي، لكن ما لم يتم تسريبه هو شرط البارزاني، بأن يتم استبدال برهم صالح ايضا، وأن البديل ربما يكون رئيس الاقليم الحالي، نجيرفان البارزاني، خصوصا وأن "الخلاف بدا كبيرا بين صالح والبارزاني، بسبب ملفات شائكة بينها النفوذ الحزبي داخل قضاء سنجار".

ومنذ الان وحتى تأدية بايدن اليمين الدستورية، ليعلن رسميا رئيسا للولايات المتحدة الامريكية، ستستمر فترة مخاض العملية السياسية في العراقية، عبر اجتماعات ليلية مكثفة وتقديم تنازلات وعود، إذ تفيد المصادر بان "الكاظمي يعيش فترة حرجة الان، وربما يكون موقفه أصعب من الحلبوسي، الذي يسعى جاهدا للتواصل مع القوى الشيعية، إلا ان الكاظمي مرفوض من قبلها، وهي التي تمثل غالبية مجلس النواب".

د. أحمد عبد الرزاق شكاره

أولوية الاهتمام الأمريكي بالعراق بين تداعيات الانتخابات والتوقعات الجيوسياسية

صحيفة (المدى) :

ضمن التصور الجيوسياسي العام لم يحظ موضوع علاقة الولايات المتحدة مع دول العالم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية إلا اهتماماً ضعيفاً أو شكلياً من قبل متناظري الرئاسة الأمريكية المقبلة :

دونالد ترامب (الرئيس الحالي) وجو بايدن (الرئيس المنتخب الجديد) ينسحب الأمر بكل تأكيد على مستقبل العراق والمنطقة على الرغم من الأهمية الجيوستراتيجية – الاقتصادية لمنطقة مينا (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) . شأنها كشأن الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة لم تعط الأهمية السياسية الخارجية الأمريكية – اللهم إلا في الازمات الكبرى – إهتماماً كبيراً قياساً إلى أولوية التركيز على الإيفاء بمتطلبات وإحتياجات الشأن الداخلي الأمريكي من خلال مداخل عدة منها : إقتصادية – مالية (تتمحور حول مسار وآفاق العدالة الاجتماعية – الاقتصادية بقصد تضيق الفجوة الاقتصادية والمجتمعية بين المواطنين) وأخرى تحيط بتطورات حرجة لإزمة جائحة كورونا التي تحصد يومياً الآلاف من أرواح المواطنين في العالم وبين الأمريكيان تحديداً وأخرى ترتبط بتطورات أمنية – سياسية متسارعة تحمل تراكمات تاريخية تخص معالجة الشأن العرقي ومستقبل التعايش المجتمعي والاقتصادي من خلال بناء علاقة سليمة متوازنة قائمة على الثقة بين المجتمع الأمريكي بكل أطيافه والسلطات الاتحادية والمحلية.

إن أولوية الشأن الداخلي الأمريكي تتضح من استمرار تداعيات الجائحة العالمية لكورونا التي أودت حتى الآن بحياة أكثر من ٢٣٠٠٠٠ شخص مع إصابة أكثر من ٩ ملايين شخص أمريكي . ترتيباً على ذلك، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقع الأول من أعداد الضحايا والإصابات عالمياً (وصلت يومياً الى مايقارب ١٢٠٠٠٠ شخص) ما يتطلب وبشدة تحقق تعاون جماعي عالمي للتخلص من الجائحة أو على الأقل تقليص مخاطرها الإنسانية الخطيرة. في العراق نحن بإمس الحاجة لكل الخبرات الدولية الطبية – الصحية المتخصصة الأمريكية وغيرها من دول العالم المتقدم (الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي وغيرها) للحد من التصاعد المريع في أعداد الإصابات التي تجاوزت ما بين ٣٥٠٠ – ٤٥٠٠ إصابة يومياً . علماً بأن للعراق خبرات مهنية طبية متخصصة لايزال الكثير منها في الخارج لا بد من استقطابها وتوثيق الصلة معها خدمة للشعب العراقي ورحمة بمستقبله. هذا جزء يسير من فيض يدعو لإن يتم صياغة جديدة مبدعة لدور العراق جيوسياسياً – اقتصادياً إقليمياً وعالمياً بصورة تتناسب مع إمكاناته الضخمة "الكامنة بشرياً ومادياً" والتي يمكن تفعيلها إن توفرت الإرادة السياسية المستقلة.

من هنا، ضمن سياق الاهتمام بالظاهرة التعددية Multilateralism والتحالفية Partnership تتبين خيارات إيجابية تسمح بانتقال الرئاسة الأمريكية الجديدة إلى مرحلة جديدة حيوية تحتمل مواجهة التحديات الكبرى بإنعكاساتها المهمة على المحيطين الداخلي والخارجي الأمريكي وبضمنه الشرق الأوسط – الأفريقي (تحديداً الشأن العراقي) . ولكن لن يكن الأمر سهلاً خاصة على الأقل في الأشهر الأولى لتولي جو بايدن السلطة خاصة إذا عرفنا درجات التعقيد المصاحبة للمحيطين الداخلي والخارجي في إقليم مينا MENA . علماً بأن مسحا لرأي نخبة من الرأي العام العربي (٣٠٠٠) أجرته مؤسسة (الأخبار العربية – Arab News) بالتعاون مع مركز أمريكي للأبحاث يدعى YouGov قد أوضحت بأنه لن يوجد تغيير كبير في النظرة السلبية العربية تجاه حكام الولايات المتحدة الأمريكية (ترامب أو بايدن) بالنسبة للشأن الشرق أوسطي – الأفريقي المستقبلي اللهم إلا في إطار ديمومة دور أمريكي قائم على إدامة العلاقات التشاركية مع دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل . كل ذلك في حين لم تظهر بعد دلائل واضحة عن رؤية استراتيجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعطي للمنطقة قيمة تتوازي فيها الدرجة المقترضة للاهتمام بقضايا المنطقة – الاقتصادية – الصحية – البيئية والتنموية مع الاهتمام المتوازن بالقضايا الأمنية العسكرية

. أخذاً بالاعتبار بيان الشأن السياسي - الأمني الشرق أوسطي معقد ومن الصعب التنبؤ بمجرياته وأنعكاساته إقليمياً نظراً لحالة الضعف العربي مقابل القوى الإقليمية غير العربية (إيران ، تركيا وإسرائيل) .. أما بالنسبة للشأن العراقي تحديداً بتفصيلاته المعقدة فلم تعد تشكل مجالاً يسمح في المدى القصير بتوفير الثقة الملائمة والتمتية بين القيادة العراقية مع إدارة بايدن المنتظرة بعكس إدارة ترامب السابقة التي عززت نسبياً علاقتها مع العراق أمنياً - عسكرياً (تدريباً ، تأهيلاً ، تجهيزاً وحضوراً نوعياً للقوات العسكرية العراقية). يمكننا أرجاع الأمر إلى إن جو بايدن كان له تاريخاً ملتبساً ومحرراً مع الشأن العراقي تمثل بالموافقة على الاجتياح الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ عندما كان نائباً برلمانياً ممثلاً للحزب الديمقراطي في عهد الرئيس جورج بوش الابن ومن ثم عندما أضحى نائباً للرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٢٠٠٨ حيث إتجه للإعلان عن أفكار تصب بمشروع تقسيم محاصصاتي للعراق يثبت في كل يوم فشله بل وخطره على مستقبل وحدة العراق . نظام متخلف روحاً وشكلاً يسعى عموم الشعب العراقي إلى إنتهائه من خلال إستدامة الانتقاضات التشريعية الوطنية التي تؤكد على وحدة العراق واستقلاله برغم من عملية متعمدة لغرس جذور سابقة للفرقة والانقسام من قبل الفاعلين الخارجيين (الولايات المتحدة وإيران تحديداً) والأخطر من قبل فرقاء العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ حيث تمت إثارة - متعمدة أو غير متعمدة- لمشروعات تقسيم أو تجزئة للعراق وفقاً لمحاخصة مذهبية - عرقية - عشائرية - مناطقية . مسالة ليست مبررة إطلاقاً ولكنها أنتجت تمزقاً سياسياً - مجتمعياً وعنفاً خارجاً عن سلطة القانون متمثلة بإدوار خطيرة للمليشيات المنفلتة خارج إطار المؤسسة الأمنية الوطنية . إن الانتصار على داعش كان يفترض أن يعضد الوحدة الوطنية العراقية كثيراً الأمر الذي يتمناه كل العراقيين مهما اختلفت ولاءاتهم الثانوية . مقابل ذلك ومن منظور مكمل ، يفترض أن يتهى الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن نحو بلورة رؤية استراتيجية واضحة للدور الأمريكي تجاه منطقة الشرق الاوسط بصورة تدفع بعجلة تنمية العلاقات والشراكات مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي الخليج العربي والشرق الاوسط التي إن بنيت بشكل صحي مستدام ستخدم ولاشك شبكة المصالح المتبادلة التي ستنعكس أثارها أمنياً واقتصادياً على العراق والمنطقة . ولكن برغم ذلك ، في تقديري المتواضع لن تتجه سياسة بايدن بصورة آلية سريعة لتكثيف الجهد وإنفاق المال اللازم لتعزيد الشأن العسكري العراقي إلا بحدود معينة فقط نظراً للابعاء الكبيرة (ماديا ومعنويا) تتحملها الولايات المتحدة في المجالات الصحية والاقتصادية - المالية كنتيجة متوقعة لانخفاض أسعار النفط مترافقة مع تداعيات جائحة كورونا. المسار الواضح نسبياً يتمثل بعدم إستطاعة إدارة بايدن حل قضايا وأزمات شائكة مع العراق دون تنسيق مشترك مع شركائها في المجتمع الدولي والإقليمي ومع النظام السياسي العراقي الذي يمر حالياً بمرحلة حرجة انتقالية - إنتخابية ليس متيقنا من طبيعتها ومن نتائجها . من هنا أهمية ان تتجه حكومة الكاظمي وبسرعة لافتة بإتجاه إيجاد حلول ناجعة لكل الملفات المهمة ذات الاولوية مع الولايات المتحدة والتي جسد قسماً منها في إطار مذكرات تفاهم (غير ملزمة) لم تترجم بعد إلى حقائق على الأرض تخدم المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة والعراق . الاخير بحاجة لجهد استثنائي تفاوضي مهني لمعرفة في اية مجالات يمكن تعميق وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي وكيف "الاليات المتطلبة"؟؟ ما يدفع نخب العراق العلمية والثقافية لعمل دراسات معمقة ذات طابع عملي تنفيذي تستكمل ما بني عليه في المراحل السابقة ومن ثم الاضافة للمزيد من السيناريوهات المستقبلية التي تبين كيفية تلبية الاحتياجات العراقية الاساسية (امنيا واقتصاديا وبيئيا) من خلال تشكيل محيط عراقي متجانس ومتوائم نسبياً مع محيطه الداخلي والخارجي . محيط يتسم بتوسيع الخيارات الاقتصادية العراقية بعيداً عن الالتزام بعوائد مصدر أساس "النفط والغاز" بإتجاه تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الدولة الريعية ، ما يمهد لاقتصاد قوي يعتمد على سلة من الطاقة المتجددة وغيرها من أنواع الطاقة التي تعزز استقلال العراق الاقتصادي وديمومة التنمية الانسانية من خلال شراكات عالمية يعتمد عليها (أمريكية ، أوروبية ، آسيوية وغيرها) في بناء عراق متجدد يواكب متغيرات العصر التقني سريع الايقاع. في وقت لازال الوضع المالي العراقي بائساً حيث أن ٩٥٪ من موازنة العراق مازالت تعتمد على النفط بينما معظم إنفاقه على الجانب التشغيلي وليس الاستثماري المثمر الداعم للتنمية الانسانية تلبية لاحتياجات الاجيال القادمة من شعبنا العزيز.

كبرك سويل

تحليل خاص... العراق وأزمته المالية الحادة

مركز كارنيغي للسلام الدولي؛

يواجه رئيس الوزراء العراقي، منذ تسلّمه منصبه، سلسلة من الأزمات المالية والأمنية وسط الاحتجاجات وانحيار الخدمات العامة. ويعاني العراق من أزمة ملاءة داخلية منذ حزيران/يونيو الماضي، بسبب انهيار أسعار النفط العالمية جراء تفشي جائحة كورونا وحرب أسعار النفط بين السعودية وروسيا. ولهذه الأزمة المالية تداعيات في المدى القصير كما الطويل. ففي المدى القصير، تجد بغداد صعوبة مستمرة في دفع رواتب موظفي القطاع العام، ما اقتضى من الدولة اقتراض الأموال من المصرف المركزي خلال الصيف. ومع تدني الإيرادات النفطية، باتت المداخيل الشهرية للدولة تغطّي فقط ٥٠ في المئة ونيف من النفقات الحكومية. وفي المدى الأطول، يواجه العراق انهياراً مالياً كلياً للدولة، يُرجّح أن يحدث خلال العام المقبل.

كما تجد البلاد صعوبة في تغطية نفقاتها الشهرية. يُشار إلى أن حجم القطاع العام توسّع في عهد الحكومات المتعاقبة إلى درجة أن مجموع الإيرادات التي تحققها الدولة العراقية لم يعد كافياً لتسديد النفقات الأساسية، أي رواتب القطاع العام، والمعاشات التعاقدية، والمساعدات الغذائية، وكلفة برامج الرعاية الاجتماعية، وباتت الدولة بحاجة إلى إنفاق مبالغ تفوق إيراداتها من أجل تغطية هذه النفقات الأساسية وإبعاد شبح العوز والحرمان عن أكثرية الشعب العراقي. في عام ٢٠١٩، بلغ متوسط العائدات النفطية ٦,٥ ملايين دولار في الشهر، وتُضاف إليها الإيرادات غير النفطية المتواضعة (وهي عبارة بصورة أساسية عن الرسوم الجمركية، ومجموعها أقل بكثير من مليار دولار في الشهر)، وقد غطت هذه العائدات الحكومية النفقات التشغيلية، وتبقى مبلغ صغير للإنفاق الرأسمالي. ومنذ تعافي أسعار النفط بعد التدهور الذي شهدته في آذار/مارس الماضي، بلغ متوسط العائدات النفطية العراقية أكثر بقليل من ٣ مليارات دولار في الشهر، ووصل إلى ٣,٥٢ مليارات دولار في آب/أغسطس الماضي. وكشف وزير المالية علي علاوي، في شهادته أمام مجلس النواب في أيلول/سبتمبر الماضي، أنه نظراً إلى مستويات الإيرادات، لا تزال الحكومة تقترض ٣,٥ تريليونات دينار عراقي، أي أكثر بقليل من ٣ مليارات دولار أمريكي، من المصرف المركزي شهرياً.

في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، مع اشتداد حدة الأزمة النقدية في العراق، شرح علاوي أن حصّة تعويضات موظفي الدولة ازدادت من ٢٠ في المئة من العائدات النفطية في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٠ في المئة حالياً. ولمساعدة الرأي العام على فهم أسباب إفلاس الحكومة في بلدٍ غني بالنفط، شرح أنه يجب أن يتوافر لحكومة بهذا الحجم ما لا يقل عن ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار لتغطية النفقات الشهرية على نحو مستمر، ولكن عند تسلّم هذه الحكومة زمام المسؤولية، لم يكن حجم الأموال المتوفرة لها يتعدى المليار دولار تقريباً. ويعود ذلك جزئياً إلى تدني الإيرادات، بسبب انخفاض أسعار النفط والتزام العراق بالحدود التي فرضتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على الصادرات النفطية. سابقاً، بلغت الصادرات النفطية العراقية ٣,٥ ملايين برميل في اليوم، ولكنها تراجعت إلى ٢,٥ مليوني برميل في اليوم في الأشهر الأخيرة. وقد دعت شخصيات مرموقة، منها وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم، إلى الانسحاب أحادياً من اتفاق أوبك. ولكن علاوي شرح، في مداخلته أمام مجلس النواب، أنه يوافق على أن صيغة الحصص التي اعتمدها منظمة أوبك غير عادلة، بيد أن العراق يحتاج، على الرغم من ذلك، إلى اتفاق أوبك للحيلولة دون انهيار أسعار النفط. ومؤخراً لفتت الحكومة، وفقاً لموقع Iraq Oil Report، إلى أنها قد تحاول تدوير الزوايا من خلال زيادة الصادرات بمقدار ٢٥٠٠٠٠ برميل في اليوم لإرضاء المعارضين، وهي كمية تتخطى الحصّة المخصصة لها، ولكنها تبقى أقل بنحو ٧٥٠٠٠٠ برميل في اليوم من ذروة الإنتاج، وهي بالتالي زيادة صغيرة جداً بحيث إنها لن تؤدي، على ما يؤمل، إلى رد فعل انتقامي من جانب السعودية.

كذلك تراجعت عائدات النفط العراقية الشهرية من ٦,٢ مليارات دولار في كانون الثاني/يناير إلى ١,٤ مليار دولار فقط في نيسان/أبريل. وعاد هذا الرقم ليرتفع إلى ٢,٩ ملياري دولار في أيار/مايو، ثم شهد تحسناً مستمراً، ولكنه لم

يتعدّد ٣,٥ مليارات دولار في آب/أغسطس. وبما أن قيمة الاحتياطات الحكومية القابلة للإنفاق بلغت نحو ٣ مليارات دولار فقط في أيار/مايو، بات واضحاً في حزيران/يونيو أن العراق غير قادر على تسديد رواتب موظفي القطاع العام. وخلال الصيف، كانت الرواتب تُدفع لهؤلاء الموظفين عند توافر المال. وفي ٢٨ تموز/يوليو، أقرّ المتحدث باسم رئيس الوزراء أن الموظفين في وزارة الثقافة والآثار (التي يبدو أنها تأتي في المرتبة الأدنى من حيث الأولويات)، لم يتقاضوا رواتبهم بعد.

أدركت الحكومة أن البلاد أمام أزمة، وبدأت تُحضّر الجمهور العراقي للإجراءات التقشفية. وكانت لوزير المالية علاوي إطلاقات عدّة على الرأي العام وصف فيها الوضع العراقي بالمزري، ودعا إلى إجراء إصلاح جذري. وتوقّع، على وجه الخصوص، أن تعتمد الحكومة، في الوقت الذي تسعى فيه إلى حماية أساس الراتب، إلى إجراء خفضات كبيرة في مستحقات الموظفين وتكاليف أخرى. وفي ٩ حزيران/يونيو، باشرت الحكومة بهذه الإجراءات من خلال التصويت على تطبيق سلسلة من الإجراءات التقشفية، بما يشمل خفض المستحقات وكذلك النفقات غير الضرورية، وفرض سقف على الدخل المستمد من "الراتب المزدوج". وقد قال مستشار الكاظمي، هشام داود، عن السياسات الجديدة إنها "غير كافية لكنها مجرد بداية" على الطريق نحو الإصلاح.

يواجه الكاظمي، الذي لا يملك قاعدة ناخبة ولا قاعدة سياسية خاصة به، الأزمة المالية من موقع ضعيف. وقد بات ذلك واضحاً عندما رفض مجلس النواب بأكثرية ساحقة سياسات التقشف الحكومية في ١٠ حزيران/يونيو، أي بعد يوم واحد من التصويت عليها في مجلس الوزراء. حتى النواب الذين هم أصدقاء للحكومة وصفوا إجراءاتها بأنها سابقة لأوانها، واقترحوا محاولة جمع الإيرادات من خلال الرسوم الجمركية أولاً. وفي نهاية المطاف، أقرّ مجلس النواب قانون الاقتراض في ٢٤ حزيران/يونيو الذي يجيز للحكومة اقتراض ما يكفيها فقط لسداد الدفعات الأساسية. ولكن هذا القانون منع الحكومة من خفض المنافع والمستحقات. سابقاً، كانت للحكومة سلطة خفض المستحقات، لأنها كانت تُحدّد بموجب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء، وذلك خلافاً للرواتب التي تُحدّد بموجب القانون. وهكذا، ساهم مجلس النواب في استفحال المشكلة القائمة منذ وقت طويل.

في تموز/يوليو الماضي، تجددت الاحتجاجات في بغداد بسبب الأزمة المالية. وتسبّب شح الأموال بتفاقم شديد في تقنين التيار الكهربائي في البلاد. وقد عزا وزير الكهرباء المنتهية ولايته لؤي الخطيب التراجع في الخدمة إلى عاملين اثنين: غياب الصيانة، وتعليق مشاريع الكهرباء التي كان من المقرر تنفيذها.

أمام الحكومة بعض الحلول الممكنة إلا أنها صعبة سياسياً. يمكن للحكومة خفض دعم الاستهلاك الخاص بالتيار الكهربائي، والذي تبلغ قيمته نحو مليار دولار شهرياً، نظراً إلى أن الوزارة لا تجبي سوى جزء فقط من الدفعات المستحقة على المستهلكين لقاء حصولهم على خدمة التيار الكهربائي. وفي هذا الصدد، أشار وزير المالية علاوي إلى أن "الناس لا يسدّدون فواتير التيار الكهربائي"، وإلى أن الدولة تتكبّد "٩٥ في المئة" من التكاليف الاستهلاكية، مؤكداً أن "الكهرباء ليست حقاً دستورياً". ولكن مثل هذا الكلام يذكر بالمحاولة التي قام بها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي لجباية فواتير الكهرباء في عام ٢٠١٧، ما تسبب باندلاع حركة احتجاجية قوية. ولكن الكاظمي لم يظهر، حتى الآن، أي بوادر بأنه يدفع في هذا الاتجاه. فقد ركّز في التصريحات التي نقلتها عنه وسائل الإعلام والتي أدلى بها خلال اجتماع للحكومة خصّص لمناقشة قضية الكهرباء، على "الحد من البيروقراطية" وتحسين الصيانة، متجاهلاً أنه يجب تسديد بدل أتعاب لعمال الصيانة.

تأتي الأزمة المالية العراقية في أعقاب الأزمة السياسية للحكومة المنتهية ولايتها، والتي تركت البلاد بدون موازنة في الجزء الأكبر من عام ٢٠٢٠. في هذه الحالات، يُجيز القانون العراقي للحكومة أن تنفق شهرياً مبلغاً يساوي الإنفاق الفعلي للعام السابق مقسوماً على اثني عشر. وبما أن العائدات كانت متدنّية هذا العام، لم تمتلك الحكومة مطلقاً المال اللازم لإنفاق هذه المبالغ، واكتفت بإنفاق ما بحوزتها لتسديد الدفعات الأساسية. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أصدرت الحكومة موازنة ٢٠٢٠ التي سجّلت عجزاً متوقعاً كبيراً يفوق مئة في المئة، ومثلما جرى مع الموازنات السابقة، يُرجّح ألا يُنفق جزء كبير من المبلغ الوارد في خانة العجز. يبلغ مجموع الإيرادات المتوقعة ٦٧,٤ تريليون

دينار، أو ٥٧ مليار دولار، فيما يصل مجموع النفقات المقترحة إلى ١٤٨,٦ تريليون دينار، أو ١٢٥,٧ مليار دولار. سجّلت العائدات النفطية ٧٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ولكن يُتوقَّع ألا تتعدى ٤٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وقد سحبت الحكومة مشروع الموازنة بعد يومين فقط من رفعه إلى مجلس النواب.

في أيلول/سبتمبر، نفذ المال لدى الحكومة، بعدما استخدمت صلاحية الاقتراض المنصوص عليها في قانون حزيران/يونيو. ونظراً إلى اعتماد السكان الواسع على الرواتب التي تدفعها لهم الدولة، تقدّمت المشكلات المالية قصيرة الأمد إلى الواجهة. إضافةً إلى ذلك، رفض مجلس النواب منح الحكومة صلاحية الاقتراض الجديدة التي أرادها علاوي، لأنها لم تُقدّم "خطة إصلاحية". فأصدرت الحكومة، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر، "الورقة البيضاء" التي تتضمن خططها الإصلاحية. ترسم الخطة مساراً واسعاً وطويلاً نحو الإصلاح لا يعالج مباشرةً الأزمة الفورية، هذا ما خلا أن نشرها يستوفي رسمياً الشرط المسبق الذي وضعه مجلس النواب للسماح باقتراض أموال جديدة.

وتبرز في إطار الجهود التي يبذلها علاوي الحملة التي يخوضها من أجل توقيع بلاده "اتفاق استعداد ائتماني" مع صندوق النقد الدولي، فهذا الاتفاق قد يكون الوسيلة الوحيدة للحؤول دون حدوث انهيار مالي العام المقبل. ومن شأن الاتفاق أن يفرض أيضاً خفض النفقات، وهو ما رفضه مجلس النواب. وقد شدّد علاوي على أن صندوق النقد الدولي لن يفرض خفضاً في تمويل البرامج التي تحمي الفقراء، بل في التعويضات الممنوحة لموظفي القطاع العام، والتي يعتبر علاوي أنه يجب خفضها في مختلف الأحوال.

وهذه التطورات دفعت باتجاه مآزق جديد، مع قيام الحكومة بإرسال مشروع قانون جديد للاقتراض إلى مجلس النواب الذي أبدى رفضه له. وقد انتقد نائب في اللجنة المالية الأرقام الواردة في مشروع القانون قائلاً بأنها تنم عن عدم مسؤولية. وهذه كانت خطوة استعراضية، نظراً إلى دور مجلس النواب في تفاقم الأزمة. فالانتخابات التشريعية المقبلة التي من المزمع إجراؤها في موعد أقصاه سنة ٢٠٢٢، وربما قبل ذلك، هي التي تتحكّم بالمشهد السياسي. وغالب الظن أن مجلس النواب سوف يُقرّ نسخة معدّلة من مشروع قانون الإقراض الذي وضعتة الحكومة من أجل السماح لها بدفع الرواتب. في غضون ذلك، ونظراً إلى التأخير في دفع الرواتب، تراجع الدخل القابل للإنفاق، ما يلحق مزيداً من الأضرار بالاقتصاد الذي يعاني أصلاً من الضعف. ولكن يمكن أن يواجه العراق سيناريو أسوأ بكثير في سنة ٢٠٢١، فوفقاً للتوقعات المحدّثة التي وضعها صندوق النقد الدولي عن أسعار نفط برنت، سوف يبلغ سعر البرميل ٤٦,٧٠ دولاراً. يعتمد البنك المركزي العراقي الذي أنقذ الحكومة خلال الصيف، على تدفّق مطرد للدولارات من العائدات النفطية، وبما أن الأسعار الحالية تتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ دولاراً للبرميل، تُسجّل الاحتياطات تراجعاً تدريجياً. يقول المحلل المالي أحمد الطبقجلي إنه في ضوء أسعار النفط الحالية، يمكن أن يستمر المصرف المركزي في طباعة المال لتمويل الحكومة "لنحو ثمانية أو تسعة أشهر".

وفي ما يتعلق بالخطوات الفورية، يُرجّح، في الحد الأدنى، أن يشهد العام ٢٠٢١ تراجعاً في قيمة الدينار العراقي (الذي ظل ثابتاً لفترة طويلة عند ١١٨٢ ديناراً للدولار الواحد). من شأن ذلك أن يخفف قليلاً من الضغوط على المصرف المركزي، وأن يساهم في خفض كلفة النفقات الحكومية (نظراً إلى أن دخل الحكومة بالدولار الأمريكي)، ولكنه يتسبب أيضاً بزيادة التضخم مع مرور الوقت. التهديد الأكبر هو أن المصرف المركزي لن يتمكن، بحلول منتصف إلى أواخر سنة ٢٠٢١، من الاستمرار في دعم الحكومة، ما يفرض اعتماد إجراءات تقشفية من خلال التوقف عن سداد النفقات التشغيلية بما في ذلك الرواتب.

من الواضح أن الحكومة تحتاج إلى اعتماد سياسة قائمة على خفض نفقات القطاع العام مع زيادة استثماراتها الرأسمالية في الزراعة والصناعة وتخصيص موارد إضافية للتعليم والصحة. فالإجراءات الإصلاحية التي أعلن عنها الكاظمي في حزيران/يونيو الماضي ضئيلة جداً وجاءت متأخرة جداً. ومع ذلك، لن يكون هناك مفر من التقشف الذي قاومه مجلس النواب، إذا لم تسجّل أسعار النفط زيادة كبيرة في الأشهر المقبلة. ومن الأولويات الأساسية من وجهة نظر دولية أن يشترط صندوق النقد الدولي على العراق إجراء الإصلاحات التي يطالب بها علاوي ويرفضها مجلس النواب، من أجل الموافقة على إقراض الدولة العراقية. وهو يبدو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاحات في العراق.

لا نستطيع دفع رواتبكم.. هل ينهار العراق عام ٢٠٢١؟

وكالة نون بوست:

حين جاءت حكومة الكاظمي عام ٢٠٢٠ نتيجة لضغط الاحتجاجات التي أزعجت عادل عبد المهدي، كانت التركة التي تحملتها من الحكومة السابقة بالفعل ثقيلة، دولة بلا سلطة تقريباً أمام المليشيات، قادة لا يأترون بأمر القائد العام، سلاح وأقضية بأكملها خارج نفوذ الدولة، لكن الأهم، ما ورثته حكومة الكاظمي من نظام اقتصادي يسير بلا شك نحو خيارين: إما الانهيار المالي وإما إجراءات لا تختلف في نتائجها كثيراً عن الانهيار!

المشكلة في الاقتصاد العراقي ليست كثرة الديون أو انخفاض النفط فحسب، إنما النظام المالي كله وطريق إدارته الذي حول الاقتصاد إلى أشبه ببالون لا بد من نفخه بالمتعنين الجدد في القطاع العام كل عام، لمنع طوفان الاحتجاجات المطالبة بالتعيين في القطاع الحكومي، عام بعد عام، كان رؤساء الوزارة المتعاقبون يحقنون الاقتصاد العراقي بإبر الاقتراض، لتغطية الزيادة الحاصلة في الجهاز البيروقراطي للدولة، عملية لن تفعل شيئاً إلا تأخير الموت السريري القادم لا محالة، في هذه الأثناء اقتصر عمل الدولة على بيع النفط وتوزيع عائداته على شكل رواتب للموظفين، أمر أصبحت تفعله بصعوبة بالغة وقد تعجز عن فعله قريباً!

يعتمد العراق على النفط في ٩٧٪ من موازنته عام ٢٠٢٠، بزيادة ٨٪ عن العام السابق كمؤشر يعطي فكرة واضحة عن الفشل الكبير في الاقتصاد، وليست هذه المشكلة الوحيدة، فكيفية إدارة الثروات كانت كارثية منذ ١٧ عاماً، موازنة عام ٢٠١٩ مثلاً بلغت ١١٢ مليار دولار، وبلغت النفقات الجارية ٨٢ مليار دولار "٧٤٪"، يُصرف منها ٥٢ مليار كرواتب للموظفين والمتقاعدين وهو ما يعادل نصف الموازنة تقريباً بزيادة ١٥٪ عن عام ٢٠١٨، شكلت نسبة العجز فيها ٢٠٪ غطتها الحكومة بالاقتراض.

بينما أقرت الحكومة مشروع الموازنة الجديد بقيمة ١٠٠ مليار دولار، بعجز بلغ ٥٩٪ تقريباً، بسبب انخفاض العائدات النفطية، وبنفس طريقة توزيع الموازنة السابقة - والموازنات الأخرى -، الإنفاق على القطاع العام. في تقرير له، قال معهد كارنيجي للدراسات إن العراق يواجه خطراً حقيقياً يهدده بالانهيار المالي إذا ظل الوضع على ما هو عليه. على مدى الحكومات المتعاقبة، نما حجم القطاع العام لدرجة أن العراق يحتاج إلى إنفاق أكثر من إجمالي إيراداته على المدفوعات الأساسية - رواتب القطاع العام والمعاشات التقاعدية والمساعدات الغذائية والرعاية الاجتماعية - لإبقاء غالبية سكان العراق خارج العوز.

عام ٢٠١٩، بلغ متوسط عائدات النفط ٦,٥ مليار دولار شهرياً، ومع عائدات غير نفطية متواضعة (معظمها من الجمارك، أقل بكثير من مليار دولار شهرياً)، غطى هذا المصروفات التشغيلية مع بقاء مبلغ صغير للاستثمار، ومنذ انتعاش أسعار النفط بعد انهيار مارس/آذار، بلغ متوسط عائدات النفط الشهرية في العراق ما يزيد قليلاً على ٣ مليارات دولار شهرياً، لتصل إلى ٣,٥٢ مليار دولار في أغسطس/آب.

كشف وزير المالية علي علاوي، في شهادته أمام البرلمان في سبتمبر/أيلول، أنه مع وجود عائدات عند هذه المستويات، لا تزال الحكومة تقترض ٣,٥ تريليون دينار عراقي - ما يزيد قليلاً على ٣ مليارات دولار - من البنك المركزي كل شهر.

في ١٠ من أكتوبر/تشرين الأول، مع اشتداد حدة أزمة السيولة النقدية في العراق، أوضح علاوي أن تعويضات موظفي الدولة ارتفعت من ٢٠٪ من عائدات النفط عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٠٪ اليوم، ولمساعدة الجمهور على فهم سبب انهيار حكومة مثل هذا البلد الغني بالنفط، أوضح أن حكومة بهذا الحجم يجب أن يكون لديها ما لا يقل عن ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار من الأموال لدفع النفقات الشهرية بشكل مستمر، لكن عندما اتخذت هذه الحكومة مكانها خلفاً لسابقتها، كان نحو مليار دولار فقط متاحاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط والتزام العراق بقيود منظمة أوبك على صادرات النفط.

في الماضي، بلغت صادرات العراق النفطية ٣,٥ مليون برميل يومياً، لكنها انخفضت إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة، وطالبت شخصيات بارزة، بما في ذلك وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم بترك اتفاق أوبك من جانب واحد، ومع ذلك، أوضح علاوي متحدثاً أمام البرلمان، أنه بينما يوافق على أن صيغة حصص أوبك غير عادلة، يحتاج العراق إلى اتفاق أوبك لمنع أسعار النفط من الانهيار.

في الآونة الأخيرة، وفقاً لتقرير وزارة النفط، أشارت الحكومة أنها قد تحاول زيادة الصادرات بمقدار ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، وهو مبلغ يزيد على حصتها، لكن لا يزال أقل من ذروة الإنتاج بنحو ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً، وبالتالي نأمل أن تكون الزيادة طفيفة جداً لتحمل الانتقام السعودي.

انخفضت عائدات النفط الشهرية للعراق من ٦,٢ مليار دولار في يناير/كانون الثاني إلى ١,٤ مليار دولار فقط في أبريل/نيسان، ثم انتعش الرقم إلى ٢,٩ مليار دولار في مايو/أيار وتحسن تدريجياً منذ ذلك الحين، لكن في أغسطس/آب كان لا يزال ٣,٥ مليار دولار فقط، نظراً لأن الحكومة لم يكن لديها إلا نحو ٣ مليارات دولار من الاحتياطات القابلة للاستهلاك في مايو/أيار، فقد أصبح من الواضح أن العراق لا يستطيع دفع رواتب موظفي الدولة في يونيو/حزيران.

تم دفع الرواتب خلال الصيف عندما أصبحت الأموال متاحة، وفي وقت متأخر من ٢٨ يوليو/تموز، اعترف المتحدث باسم رئيس الوزراء بأن الموظفين في وزارة الثقافة والآثار ما زالوا ينتظرون دفع رواتبهم.. كل هذا ينبئ بخطر كبير قادم.

الديون أم تعويم العملة؟

ماذا يجب على الحكومة أن تفعل؟ هناك الاقتراض، لكنه إجراء ترقيعي يؤخر المشكلة ويفاقهما بدلاً من حلها، فمنذ العام ٢٠١٠، بدأ العراق بسياسة ممنهجة للاقتراض في كل موازنة تقريباً لتغطية النفقات، وهو ما يضع ثقلًا كبيراً على الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد:

٢٠١٠: قرضان بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وسحب ١,٨ مليار من احتياط العراق النقدي في البنك الدولي "SDR".

٢٠١١: قرضان بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وسحب ١,٨ مليار من احتياط العراق النقدي في البنك الدولي "SDR".

٢٠١٢: قرضان بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وسحب ١,٨ مليار من احتياط العراق النقدي في البنك الدولي "SDR".

٢٠١٣: قرضان بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وسحب ١,٨ مليار من احتياط العراق النقدي في البنك الدولي "SDR".

٢٠١٥: ٣ قروض بقيمة ٧ مليارات دولار، وسحب ١,٨ مليار دولار من احتياط العراق النقدي في البنك الدولي.

٢٠١٦: ٣ قروض بقيمة ١,٣ مليار دولار.

٢٠١٧: ٢٠ قرصاً بقيمة ٢٥ مليار دولار.

٢٠١٩: ٢٧ قرصاً بقيمة ٢٣,٣ مليار دولار.

مع تراكم تلك الديون وفوائدها، يعاني العراق اليوم من عبء كبير على كاهله، يشير تقرير صندوق النقد الدولي منتصف ٢٠١٩ أن مجموع ديون العراق بلغت ١١٥,٣ مليار دولار - منها ٧٢,٢ مليار دولار قروض أجنبية - بما يشكل ٥١,٤٪ من الناتج المحلي، وهذه الأرقام بالطبع لا تشمل الديون المقدمة من الصين بموجب الاتفاقية الأخيرة التي تقدر بين ٤-١٠ مليارات دولار سنوياً مقابل مشاريع البنى التحتية.

كل هذه الحلول تنطوي على نتائج سياسية وأمنية واجتماعية وخيمة لن يجرؤ أي سياسي على فعلها قد لا يتخيل البعض مدى خطورة هذا الكم الهائل من الديون على مستقبل العراق القريب، فهي قد تفضي بالبلد في النهاية إلى بيع منشآته أو عائداته النفطية أو ميثاقه للدول الدائنة، بالضبط كما حصل مع سريلانكا التي اضطرت لإيجار ٧٠٪ من ميناء "هامبانتوتا" عام ٢٠١٧ لصالح الصين لمدة ٩٩ عاماً بعد عجزها عن سداد دين بقيمة ١,١ مليار دولار، أو مع الإكوادور التي ستسلم ٩٠٪ من صادراتها النفطية للصين خلال عام ٢٠٢٤ عن دين بقيمة ٦,٥ مليار دولار أو دول تواجه نفس المصير بعد غرقها في بحر من الديون مثل جيبوتي وموزمبيق وبوروندي وتشاد وزامبيا.

الحل البديل الآخر هو تعويم العملة وتقليل قيمتها جزئياً، وقد يقلل هذا من الأعباء طالما أن الواردات بالدولار والنفقات بالدينار، لكن لهذا أثراً سيئاً آخر على التضخم الذي سيقود لغلأ الأسعار، وسيصبح الراتب مؤمناً اسمياً، لكن على الناحية العملية يعني هذا نقل جزء من عجز الموازنة، لتتحمله العوائل على شكل عجز في مدفوعاتها للكهرباء والنقل والصحة، وكلها خدمات لا تقدمها الحكومة بما يكفي.

إذن لم يتبق أمام العراق إلا إجراء إصلاحات قاسية جداً تتمثل في خفض الاعتماد على النفط وتطوير موارد أخرى مثل القطاع الزراعي وما يرتبط به في مجالات الموارد المائية والنقل والصحة الغذائية والتوجه نحو إصلاحات طويلة ومتوسطة الأمد بإشراك القطاع الخاص وتقليل الملاك الحكومي البالغ ٦,٥ مليون موظف ومتقاعد، وهو ما يطابق توصيات قدمتها ممثلة البنك الدولي في العراق يارا سالم إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء مطلع ٢٠١٨، أشارت فيها إلى أن "الشركات العامة تعاني من تكاليف إنتاج عالية تمثل عائقاً رئيساً يعترض الإصلاح وإعادة الهيكلة".

لكن كل هذه الحلول تنطوي على نتائج سياسية وأمنية واجتماعية وخيمة لن يجرؤ أي سياسي على فعلها بافتراض امتلاكه القدرة على اتخاذ قرار منفرد.. فهل أصبح الطوفان في العراق مسألة وقت؟ لنأمل أن تحول معجزة دون ذلك!

← المرصد التركي و القضية الكردية

الشعوب الديمقراطي: افضل طريق لتركيا هو الانتخابات المبكرة

وكالات متعددة:

اعتبر حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أن استقالة حكومة حزب العدالة والتنمية وإجراء انتخابات مبكرة، هو أفضل ما يمكن أن يقدمه الرئيس رجب أردوغان إلى تركيا.

وتعليقا على استقالة وزير الخزانة والمالية برات ألبيرق من منصبه، قال الحزب الكردي في بيان إن "الطريق الوحيد الذي سيدفع تركيا في طريق الأمان والسلامة هو الذهاب للانتخابات فوراً" وأضاف حزب الشعوب الديمقراطية في بيانه: "الاستقالة هي دليل على أنهم لم يبق في أيديهم أي أدوات أو سياسات لتجاوز الأزمة. ندعو رجب طيب أردوغان للاستقالة. أفضل شيء يفعله أردوغان ووزراؤه الاستقالة".

وأكد الحزب أن هذه الخطوة هي دليل على أن الأزمة الاقتصادية باتت متعددة الأطراف وتزداد صعوبة وتعمقا، مشدداً على حالة عدم القدرة على إدارة البلاد التي خلقها النظام الرئاسي تسبب في المزيد من الفساد والفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية التركية.

كما شدد الحزب في بيانه على أن أفضل "خير" يمكن فعله لتركيا والشعب التركي هو أن يعلن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ووزراؤه استقالتهم، والتوجه فوراً للانتخابات المبكرة.

أردوغان يواصل قمع الحقوق السياسية والثقافية للکرد

احوال تركية:

فيليب كوالسكي وأوموت كان فيدان: كان عام ٢٠٢٠ صعباً بشكل خاص على الكرد في تركيا الواقعين تحت الحصار. يواصل الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية سجن النشطاء الكرد وقلب الإرادة الديمقراطية للناخبين الكرد بوتيرة مقلقة، ووضع مستقبل التطلعات السياسية والثقافية الكردية في موقف صعب. ومع استمرار جائحة كورونا في تدمير البلاد، استغل أردوغان وحلفاؤه الأزمة لمطاردة الكرد، وإزالة رؤساء البلديات المنتخبين وحظر العروض العامة للثقافة واللغة الكردية.

إن القيود التي تفرضها تركيا وتجاهلها للأقلية الكردية، التي تشكل حوالي ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان تركيا، ليست جديدة. وعلى الرغم من أن أردوغان خفف بعض قوانين تركيا الممنهجة المعادية للکرد في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنه عاد لاحقاً للتراجع عن العديد من إصلاحاته في محاولة لتلبية احتياجات حزب الحركة القومية المتطرف، وهو الحزب الذي ينتمي إلى الائتلاف الحاكم.

أصبحت هذه الديناميكية واضحة بشكل خاص في أعقاب الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، والذي أدى إلى تكثيف عمليات أنقرة ضد الكرد في الداخل والخارج. قلصت الحكومة من انتشار اللغة والأدب والثقافة الكردية بناء على اتهامات ملفقة منذ ذلك الحين. وكان العام الماضي صعباً بشكل خاص على كرد تركيا. حيث من بين ٦٥ رئيس بلدية تم انتخابهم في الانتخابات المحلية العام الماضي لحزب الشعب الديمقراطي الذي يقوده الكرد، أجبرت أنقرة ٥٩ عمدة على الانسحاب أو اعتقالهم، واستبدلتهم بنواب مخلصين لحزب العدالة والتنمية.

وقد ساعدت حملة القمع الواسعة النطاق على حزب الشعوب الديمقراطي، رئيسه المشارك، ميتات سنكار، على إثارة القلق من أن الحكومة ستضغط على المحكمة الدستورية لإغلاق الحزب السياسي بالكامل.

يهدف أردوغان في نهاية المطاف إلى مساواة حزب الشعوب الديمقراطي بحزب العمال الكردستاني، وهي جماعة كردية متشددة تشن نزاعاً مسلحاً مع الدولة التركية منذ ما يقرب من ٤٠ عاماً. والآن يواجه حزب الشعوب الديمقراطي وقادته وأعضائه وأنصاره خطر الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية. وفي سبتمبر، اعتقلت الشرطة ٨٢ شخصية منتسبة لحزب الشعوب الديمقراطي بتهمة كاذبة تتمثل في تلقي أوامر من حزب العمال الكردستاني بـ "التحريض على التمرد" خلال احتجاجات كوباني في أكتوبر ٢٠١٤، والتي قتلت خلالها قوات الأمن ٣١ متظاهراً كردياً.

وفي هذه الأثناء، في حكاري، ألقت الشرطة القبض على ليلى جوفين، النائبة السابقة لحزب الشعوب الديمقراطي وأحد الشخصيات الأكثر شعبية، ووجهت إليها تهمة مشكوك فيها بمساعدة الأعمال الإرهابية لحزب العمال الكردستاني. وتعد اعتقالات الحكومة جزءاً من الشبكة الواسعة التي يلقيها حزب العدالة والتنمية في معركته ضد الحكومات المحلية وحكومات الولايات التي لها صلات بحزب الشعوب الديمقراطي - وتظهر اتهامات الارتباط بحزب العمال الكردستاني أن أردوغان يضخم جهوده لتصوير حزب الشعوب الديمقراطي على أنه مطابق لحزب العمال الكردستاني.

وصلت رغبة أردوغان في سحق التطلعات السياسية الكردية أيضاً إلى المجال الثقافي. ففي الآونة الأخيرة، أوقف حاكم منطقة غازي عثمان باشا في إسطنبول إنتاج مسرحية باللغة الكردية في إسطنبول على أساس أن محتواها من شأنه "أن يخل بالنظام العام".

هذا يعتبر واحداً من العديد من الأمثلة على استخدام الحكومة لقوانين عفا عليها الزمن لقمع الحقوق المدنية الأساسية للكرد. كما أن الضغط المتصاعد يجبر سكان المناطق ذات الغالبية الكردية مثل ديار بكر على إنشاء فصول سرية لتعليم اللغة الكردية لتجنب الأعمال الانتقامية من الحكومة.

ويتعرض التعليم العالي للهجوم، حيث منع مجلس التعليم العالي التركي الطلاب من كتابة أطروحاتهم باللغة الكردية. كما تراجعت جامعة دجلة في ديار بكر عن استخدامها للغة الكردية كوسيلة للتعليم، وأصرت الجامعة على أنها لم تقدم دورات تدرس باللغة الكردية، على الرغم من ادعاء الأكاديمي السابق سليم تيمو بأن أنقرة غيرت لغة التدريس من الكردية إلى اللغة التركية.

كذلك لم تحقق وسائل الإعلام الكردية، مثل وسائل الإعلام الأخرى التي تنتقد أردوغان، نجاحاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. واعتباراً من ٦ أكتوبر، تم حظر موقع "روداو" الإخباري الشهير ومقره كردستان العراق من العمل في تركيا نتيجة قانون وسائل التواصل الاجتماعي المثير للجدل الذي تم تمريره، مما زاد من خنق المنصات التي تنتقد الحكومة. تفرض أنقرة أيضاً رقابة شديدة على الكتب باللغة الكردية أو التي تتحدث عن التاريخ الكردي. وفي عام ٢٠١٨، حظرت المحاكم التركية توزيع وبيع تسعة كتب كردية تفصل تاريخ الكرد ونضالاتهم على أساس أنهم كانوا ينشرون "دعائياً إرهابية".

لا تترك إجراءات أردوغان الصارمة المعادية للكرد مجالاً للشك في أن رفع القيود عن الثقافة أو السياسة الكردية التي فرضها في وقت سابق من فترة حكمه كان مجرد خدعة سياسية.

إن تحالفه مع حزب الحركة القومية والاعتماد شبه الكامل لنظريته المعادية للكرد يكشف حدود الحقوق السياسية والثقافية للكرد في تركيا التي يحكمها حزب العدالة والتنمية. وعلى الرغم من أن الأقلية الكردية في تركيا تطمح إلى التمتع بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون الأتراك الآخرون، فإن القمع المنهجي الذي تمارسه حكومة أردوغان لأبسط مطالبهم لن يؤدي إلا إلى تفاقم الصراع الكردي.

*هذا المقال بالتشارك بين فيليب كوالسكي وأموت كان فيدان

فوز بايدن خبر أسود لتركيا

واشنطن لا تستطيع دعم طرف بشكل مباشر، بل ستركز على مسألة الحريات، وإيجاد حل للمسألة الكردية"

عربي ٢١:

جابر عمر: ترقبت أنقرة باهتمام نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي حظيت بتغطية مكثفة من وسائل الإعلام التركية، ولا سيما عملية فرز الأصوات بين الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، والمرشح الديمقراطي الفائز جو بايدن، مع التركيز على أن الأخير صاحب تاريخ سيئ جداً بالنسبة لتركيا، خصوصاً أن الرجل عراب فكرة تقسيم العراق إلى ٣ مناطق كردية وسنية وشيعية، وهو عراب كرد المنطقة بشكل عام، وكانت له تصريحات حادة تجاه تركيا تضمنت تهديدات طاولت الرئيس رجب طيب أردوغان، وحديثه في وقت سابق عن نواياه بدعم المعارضة التركية لإسقاط أردوغان. كما أن بايدن اتخذ مواقف مناوئة للسياسات الخارجية التركية في شرق المتوسط، والصراع التركي اليوناني.

ويأتي الاهتمام التركي بالشأن الأمريكي لوجود قضايا مشتركة بين البلدين، منها الملف الكردي، وأزمة شراء أنقرة لمنظومة الصواريخ الروسية "إس ٤٠٠"، ورفض بيعها مقاتلات "إف ٣٥"، والملف السوري، والعلاقة مع روسيا، والموقف الأمريكي من إيواء زعيم جماعة "الخدمة" فتح الله غولن، المطلوب رقم واحد في تركيا، وملف العقوبات الأمريكية على مصرف "خلق بانك" التركي، إضافة إلى ملف معاقبة قتلة الصحافي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول.

هذه الملفات العالقة ومواقف بايدن، دفعت الإعلام التركي للميل أكثر لفوز ترامب، وهو ما ألمحت إليه مصادر تركية مطلعة لـ "العربي الجديد"، بأن تركيا كانت تفضّل فوز ترامب، على الرغم من المشاكل مع أنقرة التي رافقت فترة حكمه، إلا أنه كان متفهماً للمواقف التركية، وأعرب عن ذلك مراراً، فيما بايدن كان واضحاً في تصريحاته. لكن المصادر أضافت أن أردوغان تعامل مع رؤساء جمهوريين وديمقراطيين ما يجعل التعامل مع بايدن ممكناً، خصوصاً أن العلاقة بين الدولتين مؤسساتية.

على الرغم من ذلك، فإن التعليق الرسمي التركي حول نتائج الانتخابات الأمريكية تأخر، وجاء أولاً عبر وزير الخارجية مولود جاوش أوغلو الذي قال قبل حسم النتائج إن بلاده تنظر إلى علاقتها مع الولايات المتحدة على أنها فوق الأحزاب. من جهته، قال نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي إن "أنقرة تتابع الانتخابات الأمريكية من الخارج، من دون أن تفضّل مرشحاً على آخر، وتركيا ليست تركيا القديمة". وبخلاف هذين التصريحين، لم تصدر تصريحات رسمية مهنئة، واقتصرت التهنئة على زعيم حزب "الشعب الجمهوري" المعارض كمال كجدار أوغلو، على الرغم من أن المعارضة رفضت تصريحات بايدن السابقة بدعمها للتخلص من أردوغان.

وتترقب الأوساط مواقف بايدن مع ترجيحات بأن يرث سياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما، والتي شابها علاقة متوترة مع أنقرة سببها الأساسي الوعود الأمريكية التي لم تنفذ في سورية، ودعم الأحزاب الكردية، ومنها حزب "العمال الكردستاني" و"وحدات حماية الشعب" الكردية، فضلاً عن الخلاف حول جماعة "الخدمة" التي يتواجد زعيمها غولن في واشنطن، مع اتهام أنقرة للجماعة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦. وكانت

هناك اتهامات تركية غير رسمية بتواطؤ من إدارة أوباما بدعم الانقلاب. وكانت تصريحات بايدن السابقة بدعم المعارضة التركية لإسقاط أردوغان قد صبّت الزيت على نار العلاقات المشتعلة بين البلدين، ما يشي بمرحلة مضطربة، إلا في حال بدّل الرئيس الأمريكي الجديد من تصرفاته تجاه تركيا بعد توليه الرئاسة إلى تقارب مع الحليف المهم في حلف شمال الأطلسي، واستعادتها مجدداً بعد السياسات الأمريكية السابقة التي أدت إلى تقاربها من روسيا. فعلى سبيل المثال، أدى تعنت إدارة أوباما في رفض بيع صواريخ "باتريوت" لتركيا، إلى دفع الأخيرة لشراء منظومة "إس ٤٠٠" من روسيا، لتفرض واشنطن عقوبات عليها.

وتعليقاً على هذا الملف، رأى الكاتب والصحافي التركي حمزة تكين، في حديث مع "العربي الجديد"، أن وصول بايدن إلى البيت الأبيض لن يكون له تأثير سلبي على تركيا كما يتصور البعض، مضيفاً "بالنسبة لأنقرة لا فرق بين ترامب وبايدن، فالسياسات الأمريكية شبه ثابتة تجاه القضايا الكبرى في المنطقة، مثل سورية، ففي عهدي ترامب وأوباما بقي النظام السوري، كما أن دعم التنظيمات الإرهابية (الوحدات الكردية) شمال سورية لم يتغير لا في عهد الديمقراطيين ولا الجمهوريين". وتوقع تكين أن يعتمد بايدن سياسة أوباما نفسها تجاه تركيا، مضيفاً أنه "في حال استمرت واشنطن بدعم التنظيمات الإرهابية فلن تكون العلاقات جيدة، خصوصاً أن الملفات الخلافية عديدة، منها ملف سورية ودعم التنظيمات الكردية، وصولاً إلى العراق، والخلافات في شرق المتوسط، ونقاط النزاع في ليبيا، إضافة إلى تدخل واشنطن أحياناً في السياسة الداخلية التركية، لا سيما بعد الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦". وتابع: "إذا كان بايدن حريصاً على علاقات جيدة مع تركيا، فعليه مسؤولية تغيير السياسات حول الملفات العالقة، وإلا فإن الخلافات ستزداد"، مؤكداً أن أنقرة "غير متخوفة من سياسات بايدن وعلى دراية وخبرة بالتعامل مع الديمقراطيين والجمهوريين، وتصريحات بايدن الإعلامية هي تصريحات انتخابية شعبية لن يستطيع تطبيقها على أرض الواقع".

من جهته، قال الكاتب والصحافي التركي الكردي فايق بولوط، لـ "العربي الجديد"، إن "بايدن ينتقد سياسات أردوغان بين الحين والآخر، لكنه غير دقيق في تصريحاته وفيها تهور، لكن بما أن العلاقات بين البلدين ستكون بشكل مؤسساتي فإنها ستشهد استقراراً أكثر مستقبلاً، مع توقع بعض التوترات في حال اتخاذ قرارات في مجلس الشيوخ والنواب ضد حصول أنقرة على صواريخ إس ٤٠٠"، مضيفاً "فترة شخصنة العلاقات انتهت، وبعدها كانت الدبلوماسية تدور وتقتصر على ترامب وأردوغان خرج الأمر حالياً عن هذا الإطار".

وتوقع أن "تضع واشنطن ثقلها مجدداً في الملف السوري، ما قد يؤدي إلى توتر ومشاكل جديدة، كما أن بايدن سيدعم الحركة الكردية، وهو ما يؤثر على السياسة التركية إزاء المناطق الكردية في سورية، لكن القاسم المشترك بين البلدين في سورية سيكون ملف إدلب، فواشنطن لن تقبل بعملية عسكرية واسعة ضد إدلب".

وعن إمكان حصول تدخلات أمريكية في الشؤون الداخلية التركية، شدد على أن هذا الأمر غير ممكن، "ولكن أمريكا ستتركز على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، وهي لا تستطيع دعم طرف بشكل مباشر، بل ستتركز على مسألة الحريات، وإيجاد حل للمسألة الكردية".

"الاهتمام بقضايا ومشاكل إخوتنا ليس خيارا لنا بل ضرورة"

موقع الرئيس التركي؛

قال رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان في كلمة ألقاها خلال مشاركته في المؤتمر الثاني عشر للسفراء: "إن أيّ دخان يتصاعد من المناطق الجغرافية التي تقاسمنا المودة لا بد أن يصل إلينا عاجلا أم آجلا. والأحداث التي نشهدها خلال السنوات الأخيرة تذكّرنا مرة أخرى بهذه الحقيقة. إن الاهتمام بقضايا ومشاكل إخوتنا بقدر ما تصل له أيدينا وما نستطيع من إمكانيات، ليس خيارا لنا بل هو ضرورة".

شارك الرئيس أردوغان في المؤتمر الثاني عشر للسفراء. وفي المؤتمر الذي أقيم في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة ألقى السيد أردوغان كلمة بهذه المناسبة تطرق فيها إلى آخر المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

وقال الرئيس أردوغان إن على تركيا أن تكون قوية ليس من أجل حماية مصالحها فقط، بل من أجل حماية حقوق أصدقائها وأشقائها أيضا. مضيفا: "كما أقول دائما، نحن دولة أكبر بكثير من ٧٨٠ ألف كيلو متر مربع. نحن دولة مكتوب فيها جملة "يلجأ إليها جميع المظلومين"، بجوار باب السلطنة لقصر طوب قابي. لقد كان بلدنا أول مكان يلجأ إليه جميع من ضاقت به الدنيا واحتاج إلى مساعدة، مثل اليهود في إسبانيا والمعارضين في الاتحاد السوفييتي، والأبرياء في القوقاز والبلقان والغرباء والضعفاء في إفريقيا".

وأكد السيد الرئيس أنه لا يمكن لتركيا التهرب من تحمل مسؤولياتها تجاه إخوتها في الجغرافية الممتدة من البلقان إلى تركستان ومن إفريقيا إلى الشرق الأوسط. مستطرذا بالقول: "لا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لفلسطين والصومال واليمن والبوسنة والهرسك وأفغانستان وباكستان وأراكان. لا يمكننا الوقوف صامتين أمام احتلال أراضي أذربيجان التي نشاركها شعار "شعب واحد ودولتان".

وقال: والأحداث التي نشهدها خلال السنوات الأخيرة تذكّرنا مرة أخرى بهذه الحقيقة. إن الاهتمام بقضايا ومشاكل إخوتنا بقدر ما تصل له أيدينا وما نستطيع من إمكانيات، ليس خيارا لنا بل هو ضرورة. ووفق هذا الفهم، قمنا بتوفير كافة إمكانياتنا من أجل أشقائنا الأذربيجانيين في مواجهة الاعتداءات الأرمنية".

وأضاف السيد الرئيس: "لقد شاهدت أرمينيا التي تحتل إقليم قره باغ منذ ٣٠ عاما رغم قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشهدا غير متوقع هذه في الميدان. الحمد لله كل يوم نحصل على أخبار تحرير قرى جديدة ومدن جديدة. إن راية الكفاح لن تنزل حتى ينتهي الاحتلال في قره باغ. وبنفس الشكل، لن نترك الشعب الفلسطيني وحده في نضاله المشرف ضد كافة أنواع القمع والعنف والاحتلال".

*** وشارك رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان، في مراسم إحياء الذكرى الـ ٨٢ لرحيل مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك. وبدأت مراسم الإحياء التي جرت في ضريح أتاتورك "أنيتكاير"، بسير أركان الدولة على طريق الأسد، ثم وضع الرئيس أردوغان والوفد المرافق له إكليلا من الزهور على الضريح، ووقف الجميع دقيقة صمت عند الساعة التاسعة وخمس دقائق.

وعقب عزف النشيد الوطني توجّه الرئيس أردوغان إلى برج الميثاق الوطني، ودون عبارات على الدفتر الخاص بالضريح، قال فيها: "نستذكر بالرحمة قائد حرب الاستقلال ومؤسس جمهوريتنا وأول رئيس للجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك في الذكرى الـ ٨٢ لوفاته. تحيي أمتنا اليوم ذكرى القائد مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه في السلاح الذين تركوا لنا بلدا حرا ومستقلا من خلال تنويع كفاح أمتنا للبقاء والوجود بالنصر المظفر. ونحن سنواصل العمل من أجل إحياء جمهوريتنا التي تأسست نتيجة تضحيات شهدائنا، إلى الأبد، ومن أجل ترك بلد مزدهر وقوي وذا شأن عالٍ إلى الأجيال المقبلة. فلترقد روحك بسلام".

← المرصد الإيراني

روحاني : يطبق القادة الجدد في أمريكا ارادة شعبهم حول التغيير

وكالة الانباء الإيرانية:

أكد رئيس الجمهورية "حجة الاسلام حسن روحاني"، ان نتائج الانتخابات الرئاسية في أمريكا اظهرت بانه ليس فقط العالم وانما الشعب الأمريكي ايضا منزوع من السياسات السقيمة للادارة الحالية في بلادهم" مضيفاً انه حان اليوم دور القادة المنتخبين الجدد في الولايات المتحدة، بان يتفهموا رسالة شعبهم جيداً ويطبقوا هذه الارادة في سياسة خارجيتهم وفي التعامل مع سائر الدول والشعوب.

تصريحات الرئيس روحاني هذه، جاءت خلال كلمته في قمة شنغهاي الافتراضية التي عقدت لنسختها العشرين اليوم الثلاثاء.

وحذر رئيس الجمهورية بشأن التطورات الراهنة في العالم، ومنها تفشي وباء كورونا الفتاك وتداعياته على الوضع المعيشي والاقتصادي للشعوب، فضلاً عن مواصلة السياسات الاحادية المقلقة من جانب أمريكا وتنصلها عن اتباع القوانين الدولية" مؤكداً على الدول الرديفة في العالم بضرورة بذل مزيد من الجهود وتشكيل جبهة موحدة من اجل التفوق على كلا التحديين.

واضاف : لقد تعرضت التعددية العالمية الاقتصادية والسياسية خلال السنوات الاخيرة الى تهديدات جادة من جانب الادارة الأمريكية المتغطرسة التي تعتمد الى املاء سياساتها وقوانينها الداخلية على النظام العالمي والدول المستقلة. وادرف : ان الشعب الأمريكي شاهد جيداً ردود فعل العالم قبال بلطجة أمريكا وانتهاكاتها للقوانين والقواعد الدولية وقرر على التغيير .

واستطرد روحاني : لقد عرض التاريخ حقيقته من جديد على صعيد الحكم والسياسة ليلقن المتهورين والساعين الى الحروب واعداء حقوق الشعوب ومنتهكي الحقوق الدولية البديهة، درساً لن ينسوه.

وإردف قائلاً : ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية اكدت ولا تزال على سياساتها المبدئية المتمثلة في تعزيز اسس الجوار، والتفاوض مع الدول الجارة في مناطق اوراسيا والخليج الفارسي وجنوبي وغرب اسيا" وتعتبر بان الامن المستدام لن يتحقق الا بالتعاون وتضافر الجهود والسلام.

كما نوه الرئيس الإيراني، بمبادرة هرمز للسلام، والمشاركة في مفاوضات استانا، ودعم السلام والاستقرار داخل افغانستان والتاكيد على تعزيز التعاون الجماعي بين الدول الاعضاء في منظمة شنغهاي" مؤكداً انها بعض النماذج التي تدل على مدى اهتمام الجمهورية الاسلامية الإيرانية بالتعاون المشترك وصولاً الى سلام مستدام على صعيدي المنطقة والعالم. وقال : ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية ترحب بالتعاون في اطار منظمة شنغهاي لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والامنية في المنطقة.

رئيس الجمهورية الاسلامية الإيرانية، اشار الى مكافحة الارهاب والتطرف والنزعات الانفصالية، بوصفها واحدة من الاسس المبدئية للتعاون بين دول المنطقة واعضاء شنغهاي" مصرحاً ان إيران، وفي ضوء تجاربها طوال اعوام مديدة من الحرب ضد الجماعات الارهابية في سوريا والعراق، فهي مستعدة لاتخاذ كافة الاجراءات من اجل التصدي للتيارات الارهابية والمتطرفة.

واستطرد القول : رغم عملية الاغتيال الجبانة التي نفذت ضد احد كبار قادة الجمهورية الاسلامية الإيرانية في مجال مكافحة الارهاب "القائد الشهيد قاسم سليمان" بداية العام الملادي الحالي بواسطة المؤسسين والحماة الرئيسيين للجماعات التكفيرية والارهابية، لكننا نعلن باننا مصممون على مواصلة نهجنا حتى اجتثاث كامل الجماعات الارهابية المتطرفة وانهاء وجود المحتلين.

وفي جانب آخر من تصريحاته خلال قمة شنغهاي اليوم، أعرب روحاني عن ارتياحه لوقف المواجهات العسكرية بين أذربيجان وأرمينيا“ معلنا ترحيب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالوساطة الروسية لانتهاء الاشتباكات هناك. وتابع الرئيس الإيراني : ان سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة دوماً على أسس حسن الجوار والتعايش السلمي والتنمية المستدامة للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجيران والدول الصديقة. ومضى يقول : ان إيران لكونها تشكل احد اهم ممرات نقل الطاقة ونقاط الاتصال في المنطقة وبفضل مصادر الطاقة الزاخرة لديها وموقعها الجغرافي والستراتيجي المميز، بإمكانها ان تلبي المطالب الرئيسية للكثير من بلدان المنطقة بما فيها اعضاء منظمة شنغهاي. كما تطرق الى مشروع خواف – هرات السككي بين إيران وأفغانستان“ مبينا ان هذا الطريق السككي الذي انجز بواسطة المساعدات الانمائية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيبدأ نشاطه خلال الاسابيع القادمة. و اضاف : ان طريق خواف – هرات السككي يسهم بشكل مؤثر في اخراج أفغانستان من المازق. وختم روحاني كلمته بالقول : انني اجدد تقديري لرئيس جمهورية روسيا الاتحادية وجميع القائمين على عقد هذه القمة“ مع تمنياتي للحكومة والشعب الروسيين بالسعادة والرفق.

إيران ترحب باتفاق أذربيجان وأرمينيا وروسيا

وكالة الأنباء الإيرانية:

أعربت وزارة الخارجية الإيرانية عن ترحيبها باتفاق أذربيجان وأرمينيا والإتحاد الروسي الذي أدى الى وقف إطلاق النار والنزاعات، وشددت على أن "إيران تأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق، الذي جاءت مبادئه أيضا في مبادرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى ترتيبات نهائية لإحلال سلام مستديم في منطقة القوقاز، بحيث يجلب الهدوء والرخاء للشعوب في جميع دول المنطقة ويزيل الهواجس القائمة".

ونوه البيان إلى ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تؤكد على ضرورة احترام سيادة ووحدة الأراضي وعدم تغيير الحدود الدولية الرسمية وتحرير المناطق المحتلة وإعادة اللاجئين واحترام أمن وحقوق الأقليات وكذلك انسحاب جميع القوات التكفيرية والمقاتلين الأجانب من المنطقة. وتجدد استعدادها للمساهمة في تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة والمشاركة في المبادرات الإقليمية. واختتم البيان، ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعلن استعدادها للمساعدة على نشر قوات حفظ السلام الروسية على طول الخطوط الفاصلة وفقاً للبندين ٣ و ٤ من اتفاق وقف إطلاق النار.

وأعلن الكرملين مساء أمس الإثنين، أن الرئيس الأذربيجاني، الهام علييف، ورئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، والرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تبنا بياناً مشتركاً بشأن الوقف التام لإطلاق النار والأعمال العدائية في قره باغ، اعتباراً من الصباح الباكر من يوم ١٠ نوفمبر بتوقيت موسكو.

من جهته أكد رئيس مكتب رئاسة الجمهورية في إيران "محمود واعظي"، ضرورة تغليب لغة المفاوضات والحل السياسي لتسوية "الازمة القديمة" في منطقة كاراباخ" معرباً عن ترحيبه بنهاية الحرب في هذه المنطقة ومتطلعاً الى تنفيذ الاتفاق الحاصل حول وقف اطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا.

واضاف واعظي في تغريدة على تويتر اليوم الثلاثاء : ان الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترحب بوساطة روسيا بين أذربيجان وأرمينيا والموافقة على وقف اطلاق النار من قبل الجانبين فيما يخص الصراع داخل كاراباخ.

وتابع : اننا لازلنا نؤكد ضرورة التزام البلدين بالحدود الدولية ورعاية حقوق المواطنة بالنسبة للجميع الرعايا. وكتب رئيس مكتب الرئاسة في إيران : انه في الوقت الذي قرر طرفا الصراع ان يلتزما بالقواعد الدولية ومنها احترام وحدة اراضي البلدان وحقوق المواطنة بالنسبة لرعاياها، عند ذلك المفاوضات والحلول السياسية ستجدي نفعا لتسوية هذه الازمة القديمة" واذ أعرب عن سروري لانتهاء الحرب، اتطلع الى تنفيذ الاتفاق الحاصل بشأن وقف النار (بين أذربيجان وأرمينيا).

رسائل إيران: حتى مع بايدن إعادة التفاوض لن تكون سهلة

تتناول هذه الورقة قراءة إيران لانتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والإمكانيات التي يوفرها انتهاء عهد ترامب لتجاوز مأزق العقوبات.

مركز الجزيرة للدراسات؛

فاطمة الصمادي: استبق قائد الثورة الإسلامية، آية الله علي خامنئي، نتائج الانتخابات الأمريكية التي جاءت بجو بايدن رئيساً، مؤكداً أن سياسة إيران واضحة ومدروسة ولن تتغير بتغير رؤساء الولايات المتحدة. ولاحقاً، وصف الانتخابات بأنها مسرحية تعكس سقوطاً أخلاقياً وسياسياً للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الوصف في جزء منه يمثل الموقف الفكري والعقائدي لخامنئي تجاه بلد صُبغت علاقته مع إيران بالعداء لما يقارب النصف قرن.

من طرفه، قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني: إن نتيجة الانتخابات الأمريكية لا تهم حكام بلاده لكنه دعا الرئيس الأمريكي القادم إلى احترام القوانين والمعاهدات الدولية. وأكد وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، أن بلاده لن تتفاوض مع الرئيس الأمريكي القادم بشأن الاتفاق النووي" حيث سبق لإيران أن وقّعت اتفاقاً بشأن برنامجها النووي في صيف ٢٠١٥ مع (مجموعة ١+٥)، وانسحبت منه الإدارة الأمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في ٢٠١٨، مُدخلاً الاتفاق وكذلك العلاقات الإيرانية-الأمريكية في أزمة متصاعدة.

تعهد بايدن بإعادة مشاركة الولايات المتحدة في الاتفاق النووي مع إيران، لكن ملف العلاقات بين البلدين لا يقتصر على الاتفاق النووي" حيث تتعدد الملفات الشائكة في العلاقة بين واشنطن وطهران، بعضها قديم منذ انتصار الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية كالعقوبات، وبعضها لاحق لذلك على غرار البرنامج الصاروخي والنفوذ الإقليمي، ومن أهمها أيضاً القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل. وعلى الرغم من أن بايدن قد يختلف مع نتائجه فيما يتعلق بالسياسة تجاه إيران بالنظر إلى المصالح الأمريكية، إلا أنه مؤيد لإسرائيل ويصف نفسه بأنه صهيوني وصديق لتسعة ممن تولوا منصب رئيس الوزراء في إسرائيل، ولن يسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي.

تتناول هذه الورقة كيف تقرأ إيران انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والإمكانيات التي يوفرها انتهاء عهد ترامب بالنسبة للجمهورية الإسلامية لتجاوز مأزق العقوبات. وترى أن التفاوض مجدداً هو أمر مستبعد في الفترة القليلة على حكومة روحاني قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو/حزيران ٢٠٢١ والتوقعات بمجيء رئيس أصولي التوجه.

رسائل روحاني

أرسل روحاني، الذي يحاول فيما تبقى له من شهور قليلة من فترته الرئاسية أن يخفف من ضغط العقوبات الأمريكية التي هدفت إلى شلّ الاقتصاد الإيراني، رسائل واضحة في اجتماع لمجلس الوزراء: "بالنسبة لطهران، سياسات الإدارة الأمريكية القادمة هي المهمة وليس من يفوز في الانتخابات الأمريكية"، وهو بذلك يلقي الكرة في ملعب الرئيس الأمريكي الجديد.

لا تبدو إيران متفائلة كثيراً تجاه سياسة بايدن، لكنها بالتأكيد مرتاحة لذهاب ترامب" فنتيجة الانتخابات الأمريكية طوت صفحة ترامب وفريقه، وهو الفريق الذي وصفه نائب الرئيس الإيراني، إسحاق جهانكيري، بأنه

داع للحرب وناقض للمعاهدات، ووضع عقوبات لا إنسانية بحق الشعب الإيراني، ودافع عن الإرهاب والعنصرية. وفيما يأمل جهانكيرى بتغيير في السياسة الأمريكية مع بايدن وأن تعود واشنطن لتعهداتها الدولية، يذكر بأن إيران لن تنسى اغتيال سليمانى والمعاناة التي سببتها العقوبات للشعب الإيراني.

آية الله خامنئى وصف الانتخابات الأمريكية بـ "المسرحية" (المصدر: مشرق نيون) آية الله خامنئى وصف الانتخابات الأمريكية بـ "المسرحية" (المصدر: مشرق نيون)

وقد تراوحت ردود الفعل الإيرانية بين متوجس من جو بايدن ومستبعد لتغيير في السياسة الأمريكية وبين متفائل حذر بإمكانية انتهاء سياسة الضغط الأقصى التي انتهجها ترامب. وأعاد ساسة إيرانيون نشر صور قاسم سليمانى وعبارته التي خاطب بها ترامب: "أيها المقامر" ..

اغتيال سليمانى: الملف المفتوح

وضع اغتيال قائد فيلق القدس، قاسم سليمانى، مطلع العام ٢٠٢٠، الفريق المناهض بالتفاوض مع واشنطن في الزاوية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، هاجم بايدن عملية الاغتيال لأنه اعتبرها تهديداً للمصالح الأمريكية، وبالعودة إلى تعليق بايدن، فقد رأى أن سليمانى "كان ينبغي أن يمثل أمام القضاء، ليحاسب على جرائمه التي ارتكبها ضد القوات الأمريكية.."، وهاجم ترامب، وقال في بيان نشره على حسابه في تويتر: إنه "رمى إصبع ديناميت في برميل بارود ويدين للشعب الأمريكي بتوضيح استراتيجيته وخطته لإبقاء جنودنا وموظفي سفاراتنا ومصالحنا وحلفائنا بأمان".

بايدن اعتبر اغتيال سليمانى تهديداً للمصالح الأمريكية (المصدر: حساب بايدن على تويتر_ الجزيرة للدراسات) بايدن اعتبر اغتيال سليمانى تهديداً للمصالح الأمريكية (المصدر: حساب بايدن على تويتر_ الجزيرة للدراسات)

ومن الواضح أن مجيء بايدن وذهاب ترامب لم يطو هذه الصفحة، وما زال ملف اغتيال سليمانى -وفق ما يؤكده خامنئى والحرس الثوري بصورة متكررة- ملفاً مفتوحاً ولم يؤخذ الثأر بعد.

ووسط موجة من الأصوات الراضية للتفاوض مع واشنطن، خرج حسن روحاني ليقول بلهجة غاضبة: "أنا لا أعرف طريقة لحل مشكلات الاقتصاد الإيراني دون علاقات مع الخارج"، وفي ذلك اعتراض مبطن على مجمل خطة مرشد الثورة المدرجة تحت اسم "الاقتصاد المقاوم"، وأعاد الكرة إلى ملعب الشعب الإيراني عندما قال: الناس صوتوا لي حتى أنزع فتيل التوتر مع العالم، في إشارة إلى فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣ و٢٠١٦ على منافسيه من التيار المعارض للتفاوض مع واشنطن. وبعد أشهر، عاد إلى التاريخ ليستنجد به مستحضراً صلح الإمام الحسن مع معاوية، بصورة فسرت بأنها دعوة للتفاوض والسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفتحت هذه الدعوة المستترة بالتفاوض أبواباً تأتي برياح يعجز روحاني عن مواجهتها" فقد طالب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى، مجتبی ذو النور، بإعدام الرئيس "ألف مرة" بعد حديثه عن صلح الإمام الحسن.

وسبق لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أن أثار موجة نقد حادة عندما قال في مقابله مع "دير شبيغل" الألمانية: "إن احتمال المفاوضات مع أمريكا بعد اغتيال سليمانى ليس أمراً مستحيلاً وأنا لا أنفيه أبداً"، وربط ذلك بإزالة العقوبات، وهو شرط إيراني سابق على اغتيال سليمانى. ويرد معارضو التفاوض بأن أي هدف للتفاوض مستقبلاً لن يتعدى "استهداف القدرة الصاروخية لإيران، ووقف الدعم لجهة المقاومة". وردت الأصوات الراضية، وهي الأقوى في الساحة الإيرانية، مستنكرة: "مفاوضات مع قاتل الحاج قاسم؟!".

تسود في غالبية أوساط صنّاع القرار الإيراني حالة رفض قوية للتفاوض بصيغته المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المدى المنظور، لا يبدو أن روحاني وما تبقى له من أشهر قليلة في الرئاسة يملك القوة التي تمكّنه من أن يخوض لعبة التفاوض الخطرة هذه مع واشنطن. ومع ذلك، فإن السؤال الملحّ اليوم يتعلق بمدى استشعار الطبقة الحاكمة في إيران بوجود خطر يهدد بنية النظام، والجواب على ذلك يجعلنا نتحفظ على إسقاط الاحتمال التفاوضي بشكل كامل. وإذا كان ترامب سعى لإجبار إيران على التفاوض مجدداً وتوقيع اتفاق جديد فإن الرئيس المنتخب بايدن لن يكون بمقدوره تجاوز العقبات التي وضعتها إدارة ترامب بشأن محاصرة إيران من خلال هيكلية العقوبات المعقدة، وسيسعى أيضاً بشكل واضح إلى دفع إيران للتفاوض بشأن نفوذها الإقليمي وبرنامجهما الصاروخي، ولكن مجيئه يعطي مرونة سياسية أكثر لصنّاع القرار في إيران بشأن مبدأ التفاوض، خاصة أنه تحدث عن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي.

إيران وانتخابات الرئاسة ٢٠٢١

أعطت نتائج انتخابات مجلس الشورى الإسلامي، في فبراير/شباط ٢٠٢٠، وكذلك مجريات الحالة السياسية الداخلية، مؤشرات على توجهات الرئيس الإيراني القادم الذي سيخلف روحاني في ٢٠٢١، وفيما يبدو التيار الإصلاحية أضعف من أي وقت مضى، فإن سياسة ترامب قد وجّهت ضربة كبيرة لتيار الاعتدال بقيادة روحاني، ولذلك فإن المعطيات إلى هذه اللحظة تقول بعدم قدرة هذا التيار على تقديم مرشح من الممكن أن ينافس مرشحي التيار الأصولي.

ويبدو أن المنافسة ستكون في أوساط التيار الأصولي وذلك مرتبط بأن تأتي نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية على غرار الانتخابات البرلمانية التي سجلت أدنى نسبة مشاركة، وجاءت المشاركة في غالبيتها من الناخبين المؤيدين للتيار الأصولي وسط عزوف واضح من قبل مناصري التيار الإصلاحية.

ويمكن القول: إن فوز بايدن يقلل من فرص مرشح أصولي راديكالي فيما يعزز من فرص مرشح أصولي معتدل، ومع الإعلان عن عدم ترشح إبراهيم رئيسي فإن التوقعات تتجه لمنافسة بين أقطاب أصولية، من أبرزها: علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى السابق، ومحمد باقر قاليباف، رئيس المجلس الحالي، وسعيد جليلي، ممثل خامنئي في مجلس الأمن القومي، خاصة مع سجله الناجح فيما يتعلق بملف بلاده النووي، وبدأت أصوات أصولية بالترويج له مشبّهة إياه برئيس الوزراء السابق، محمد علي رجائي، الذي اغتيل عام ١٩٨١، وكان يحظى بشعبية كبيرة.. فيما ينشط تيار أحمددي نجاد في محاولة لإعادته إلى دفة الرئاسة.

ولذلك، فإن الرئيس القادم سيكون من طيف فكري ينظر بشك وعداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إلا إذا حدثت تغييرات في الساحة السياسية الإيرانية ومهدت لمشاركة واسعة في الانتخابات القادمة، وهيأت الأرضية لترشح شخصية مثل وزير الخارجية الحالي، محمد جواد ظريف، الذي تناقلت بعض المواقع الإيرانية مقابلة معه يتحدث فيها عن علاقة قديمة تربطه مع بايدن، عندما كان في الأمم المتحدة.

الإعلام الإيراني ركز على حالة الانقسام التي شهدتها الانتخابات الأمريكية (المصدر: فارس نيوز) الإعلام الإيراني ركز على حالة الانقسام التي شهدتها الانتخابات الأمريكية (المصدر: فارس نيوز)

قد تجبر المشكلات المستعصية التيار الأصولي على العودة إلى سياسة "المرونة الشجاعة" في الدبلوماسية، وهو الوصف الذي أطلقه خامنئي على سياسة روحاني في ٢٠١٣، لكن هذه المشكلات أيضاً قد تقود إلى سياسة تصعيدية مع تعزيز أدوات الردع إقليمياً، وهو ما يعني تسخين ملفات عدة إقليمياً، وهذا مرتبط بصورة أساسية

باستراتيجية إيران في الإقليم في مرحلة ما بعد سليمان. وحتى مع ترجيح سيناريو "المرونة الشجاعة"، فإن ذلك لن يأتي إلا بعد تعزيز نقاط القوة والموقف التفاوضي، وهو ما يعني أن التصعيد قد يكون أمراً لا مفرّ منه.

خاتمة وخلاصات

من المستبعد أن تجري مفاوضات بين إيران وأمريكا في عهد روحاني، لأن شرط آية الله خامنئي للعودة إلى المفاوضات هو أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي وأن ترفع العقوبات، وهذا غير قابل للتحقق في فترة زمنية تقل عن العام، وهي الفترة الباقية لحكومة روحاني قبل الانتخابات الرئاسية القادمة التي تجري في يونيو/حزيران من العام ٢٠٢١.

في الحكومة القادمة، حيث من المتوقع أن يصل الأصوليون إلى الرئاسة، ومع الشروط المذكورة، فمن المحتمل أن يتم بناء إطار للتفاوض، ومن المحتمل ألا يتم ذلك بصورة مفاوضات ثنائية بل مفاوضات متعددة الأطراف، خاصة أن إيران أن تعتقد بأن عدم الاستقرار في المنطقة هو حاجة أمريكية لتتمكن من إدامة بيع الأسلحة وما تريده من التفاوض هو تعظيم الفجوة بين إيران وجوارها وتقوية المعادلة لصالح إسرائيل.

فيما يتعلق بالبرنامج الصاروخي الإيراني، فلن تدخل إيران أية مفاوضات بشأنه ما دام خامنئي يمسك بزمام الأمر، خاصة أنه وضع خطأً أحمر وحظر التفاوض بشأن القدرات الصاروخية الإيرانية، كما أن إيران تعتقد بأن الضغط من أجل التفاوض على هذا الملف هو مصلحة إسرائيلية.

إحجام إيران عن التفاوض بشأن برنامجها الصاروخي لا يقتصر في أسبابه على موقف آية الله خامنئي وإن كان هو السبب الأهم، لكن مردّه أيضاً التجربة التي خاضتها إيران مع ترامب^١ فمن غير الممكن أن تدخل إيران في مفاوضات بشأن برنامجها الصاروخي سواء مع أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية وقد أثبتت سياسة ترامب أن ما حفظ إيران هو قدراتها الصاروخية والعسكرية وطائراتها المسيّرة ونظامها الراداري، وأن ما ذهب أدرج الريح هو الاتفاق والتعهدات الدولية.

مفهوم التفاوض: من الواضح أن إيران لديها تعريف للمفاوضات يختلف عن التعريف الذي يقدمه الغرب وبعض الدول في الإقليم مثل السعودية، ووفق التعريف الذي تقدمه من الممكن: أن تدخل مفاوضات إقليمية، أساسها التوقف عن الدعوة لإقصاء إيران من المنطقة وأن يكون التفاوض بشأن عودة الأمن والسلام إلى سوريا والعراق واليمن عملاً جماعياً ضمن آليات جديدة يكون لإيران دور أساسي فيها. وهناك مؤشرات بأن إيران لديها استعداد للتفاوض في إطار المحور الجديد في المنطقة (إيران، وتركيا، وقطر)، أو (إيران، وتركيا، والعراق، وقطر). ومن الممكن لإيران أن تفاوض فيما يتعلق بحصتها من النفوذ في المنطقة ومستقبل ذلك بالتعاون مع الأطراف المذكورة.

يمكن لإيران أن تتفاوض لكن بعد تعريف واضح لمعنى التفاوض وحدوده وترى أن الحاجة إلى مفاوضات إقليمية تتقدم على المفاوضات الدولية.

*فاطمة الصمادي: باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامة طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حالياً باحثة أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.

← شؤون القوقاز والصراع على ناغورنى كاراباخ

أبرز بنود اتفاق روسيا وأرمينيا وأذربيجان بشأن قره باغ

روسيا اليوم :

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب خاص، أن زعماء روسيا وأرمينيا وأذربيجان، وقعوا بياناً حول وقف إطلاق النار في قره باغ.

وجاء في الاتفاقية التي نشرتها وكالة "سبوتنيك أرمينيا"، أنه تم إعلان وقف كامل لإطلاق النار اعتباراً من منتصف ليل ١٠ نوفمبر بتوقيت موسكو. وتوقف الجيشان الأذربيجاني والأرمني في مواقعهما. وتعهدت الأطراف، بتبادل أسرى الحرب.

ويجب على أرمينيا، إعادة منطقة كيلبجار إلى أذربيجان بحلول ١٥ نوفمبر، ومنطقة لاتشين بحلول ١ ديسمبر ٢٠٢٠، تاركة تحت سيطرتها ممر لاتشين بعرض خمسة كيلومترات، مما سيضمن ربط قره باغ بأرمينيا. وفي الوقت نفسه، لا تنطبق هذه النقطة على مدينة شوشا، التي أعلنت باكو في وقت سابق عن تحريرها. بالإضافة إلى ذلك، بحلول ٢٠ نوفمبر، يجب على يريفان، تسليم باكو منطقة أعدام وجزء من منطقة غازاخ الأذربيجانية التي تحتلها.

وتنتشر وحدة حفظ سلام روسية قوامها ١٩٦٠ عسكرياً، بأسلحتهم النارية مع ٩٠ ناقلة جند مدرعة و ٣٨٠ قطعة من المعدات الخاصة، على طول خط التماس في قره باغ وعلى طول ممر لاتشين. وستنتشر القوة الروسية بالتزامن مع انسحاب الجيش الأرمني. وستقتصر مدة بقائها على خمس سنوات، مع التجديد التلقائي لفترات إضافية مدتها خمس سنوات، إذا لم يقرر أي من أطراف الاتفاقية الانسحاب منها. ومن أجل مراقبة تنفيذ الاتفاقات، سيتم نشر مركز حفظ السلام لمراقبة وقف إطلاق النار.

وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ينبغي تحديد خطة لبناء طريق مرور جديد على طول ممر لاتشين، لتوفير وضمان الاتصال بين ستيباناكيرت وأرمينيا، مع إعادة نشر وحدة حفظ السلام الروسية لاحقاً لحماية هذا الطريق. في الوقت نفسه، تضمن أذربيجان سلامة خطوط النقل على طول ممر لاتشين.

ويجب ضمان عودة النازحين واللاجئين إلى قره باغ والمناطق المحيطة بها، تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويجب إلغاء الحظر المفروض على جميع الروابط الاقتصادية والنقل في المنطقة، وتعهدت أرمينيا بضمان النقل بين المناطق الغربية لأذربيجان وجمهورية ناخيتشيفان ذاتية الحكم. وسيخضع ذلك لمراقبة حرس الحدود الروسي. بالإضافة إلى ذلك، يخطط لضمان بناء خطوط نقل جديدة، لتربط الأراضي الرئيسية لأذربيجان مع ناخيتشيفان.

روسيا وتركيا في ناغورنو كاراباخ: وصفة لعدم الاستقرار على المدى الطويل

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

استمرت المعارك الدامية بين القوات الأرمنية والأذربيجانية بلا هوادة منذ أكثر من شهر بسبب النزاع على منطقة ناغورنو كاراباخ. فما يسمّى بـ "الصراع المجدد" عند الحدود الروسية لم يكن يوماً مجمداً بالفعل، بل ظلّت الشكاوى من كلا الجانبين بلا معالجة وبقيت تتقرّح لقرابة ثلاثة عقود تخلّلتها مناوشات أصغر بصورة دورية. لكن القتال هذه المرة تطوّر ليصبح أكبر اشتباكات دموية بين الطرفين، إلى درجة أنه امتد إلى إيران المجاورة. وقد كان للدعم الذي قدّمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لأذربيجان دوراً حاسماً في رفع السقف وقلب الموازين لصالح أذربيجان. ويثير التدخل التركي تساؤلات حول دور موسكو وتوقعاتها، والعلاقة الأوسع بين روسيا وتركيا.

أولاً، من المفيد أن نفهم سبب أهمية النزاع على كاراباخ بالنسبة لموسكو. فبالإضافة إلى الحفاظ على ما تعتبره موسكو نفوذها "المتميز" على الساحة ما بعد الاتحاد السوفياتي، والذي يبقي هذه الساحة غير مستقرة ويمنع الدول من الانضمام إلى الغرب، تشكل كاراباخ ورقة مساومة مع الغرب في إطار مسعى موسكو الأوسع نطاقاً لمعادلة الربح بالخسارة في النفوذ على تلك المنطقة. وقد لمّح وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف إلى هذه النقطة، على سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حيث قال إذا وافق الغرب على إطار العمل الأمني الذي اقترحته موسكو في أوروبا، "لكانت العديد من النزاعات المستبقة في أوروبا قد تمت تسويتها منذ فترة طويلة... ولما كانت الأزمة الأوكرانية لتحدث على الإطلاق". وكان يشير إلى اقتراح موسكو في حزيران/يونيو ٢٠٠٨ بشأن اتفاقية أمنية أوروبية جديدة من شأنها، وفقاً للخبراء في ذلك الوقت، أن تضعف "حلف شمال الأطلسي" ("الناتو") و"منظمة الأمن والتعاون في أوروبا". ولإعطاء مثال آخر، قال مستشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سيرجي جلازيف، في أواخر عام ٢٠١٧، "إذا كنا نريد السلام في القوقاز، فنحن بحاجة إلى دمج القوقاز بأكمله في الاتحاد الأوراسي".

ومن المؤكد، كما أشار محللون آخرون، من بين جميع النزاعات المجددة في الساحة ما بعد الاتحاد السوفياتي، غالباً ما ينحصر النفوذ الروسي بجنوب القوقاز حيث تتمتع الجهات المحلية بقدرة أكبر على التحرك، إلا أن هذا الأمر يعتبر إلى حد ما بعيداً عن الموضوع المطروح. فموسكو، بخلاف تركيا، بإمكانها التحدث إلى جميع الأطراف الموجودة هنا. ومن المؤكد أن علاقة روسيا بأرمينيا كانت دائماً أعمق من علاقتها بأذربيجان. كما أن أرمينيا بقيت منعزلة ومعتمدة بدرجة كبيرة على روسيا لضمان أمنها (وبدرجة أقل على علاقة جيدة بشكل عام مع إيران).

ومع ذلك، عمدت موسكو على مر السنين إلى تزويد كل من أرمينيا وأذربيجان بالأسلحة. وتعد روسيا أيضاً الشريك التجاري الأكبر لأذربيجان في "رابطة الدول المستقلة" وبحر قزوين وثالث أكبر شريك تجاري عالمي بعد إيطاليا وتركيا. ومع أن المسؤولين الروس لن يقرّوا بذلك، إلا أن أذربيجان، بمواردها الهائلة من الطاقة وسياستها الخارجية الأكثر تنوعاً، تشكل جائزة أكبر بالنسبة لموسكو. بالإضافة إلى ذلك أن الثورة المخملية السلمية لمكافحة الفساد التي نشبت عام ٢٠١٨ في أرمينيا شكلت مفاجأة غير سارة لروسيا، فتقرّبت في أعقابها مباشرة من أذربيجان، حتى مع احتفاظها بعلاقات وطيدة مع أرمينيا. وحالياً، قد يكون التأخير في رد الفعل الروسي ناتجاً جزئياً عن الرغبة في معاقبة رئيس الوزراء الأرميني الحالي نيكول باشينيان الذي قاد الثورة المخملية.

من المعبّر إذاً أن يكون بوتين قد حرص خلال الأزمة الراهنة على التشديد على علاقات روسيا الجيدة مع كلا الجانبين. ففي مقابلة بثّتها قناة تلفزيونية ممولة من روسيا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وصف بوتين الوضع بأنه مأساة وأشار إلى أن مليوني أذربيجاني وأكثر من مليوني أرميني يعيشون في روسيا، وتربط بينهم في غالب الأحيان علاقات صداقة وروابط عائلية. وخلال منتدى فالداي السنوي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، رداً على سلسلة من الأسئلة من الصحفي البارز المؤيد للكرملين فيودور لوكيانوف، قال بوتين، "دعونا نبدأ من البداية، مع ناغورنو كاراباخ ومن ندعم. قلتم إن لروسيا علاقات خاصة مع أرمينيا. لكن كانت لدينا دائماً علاقات خاصة مع أذربيجان".

والمشكلة الأكبر هي أن التصعيد الدموي الحالي يشكّل على الأرجح مفاجأة أخرى غير مرحّب بها لموسكو، التي تريد احتدام الصراع على نار هادئة وعدم غليانه. كما أن تدخل تركيا يعقد موقف موسكو أكثر من أي شيء آخر. وخلال التصعيد الكبير الأخير بين أرمينيا وأذربيجان في نيسان/أبريل ٢٠١٦، لعبت موسكو دوراً أكثر حسماً. وعلى خلفية عدم الاهتمام الأمريكي، اتخذت موسكو زمام المبادرة في محادثات السلام وتوسّطت في وقف إطلاق النار، بينما تمكنت إيران، لأول مرة، من إدراج نفسها في المثلث الدبلوماسي مع روسيا وأذربيجان.

وهذه المرة، توسّطت موسكو لاتفاقيّن لوقف إطلاق النار، وفشل كلاهما. والأمر المعبرّ في هذا السياق هو أن موسكو أشارت إلى عدم اهتمامها بتدخل الجيش الروسي - على الأقل بشكل علني - لمساعدة أرمينيا. وتجدر الإشارة إلى أن أرمينيا عضو في "منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، وهي تحالف عسكري مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى. ووفقاً للسكربتير الصحفي لبوتين، دميتري بيسكوف، فإن قواعد "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" تُلزم روسيا بالتدخل عسكرياً إذا وصل القتال إلى الأراضي الأرمينية، ولكن ليس إلى ناغورنو كاراباخ. وبالتالي تتشبث موسكو رسمياً بتفصيل تقني - علماً بأنه لم يكن لدى موسكو أي هواجس بشأن التورط في صراعات أخرى عندما تناسب مصالحها. وعلى الأرجح، لا يرغب بوتين ببساطة في صدام مع تركيا.

لكن هذا لا يعني أن موسكو غير نشطة. والمسار الأسهل والأرخص أمامها هو الضغط على تركيا في مساح أخرى. وفي ظل هذه الخلفية، لا ينبغي الاستغراب من انتهاك موسكو لاتفاق آخر لوقف إطلاق النار في سوريا، حيث تسببت الغارات الجوية الروسية بمقتل عشرات المقاتلين المدعومين من تركيا في إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، على الحدود التركية. وعلى الصعيد المحلي، تتعرض تركيا بشكل خاص لتدفقات اللاجئين من سوريا، وهذه نقطة تصب لصالح بوتين الذي يحمل عموماً بين يديه أوراقاً أكثر من أردوغان.

وفي المقابل، فإن أردوغان غير مهتم أيضاً بصراع مباشر مع روسيا. وفي الواقع، في ظل القتال الدائر في جنوب القوقاز، لم يكن أمامه خيار سوى المضي قدماً في اختبار منظومة "أس-٤٠٠" الروسية الصنع، وهي عملية شراء سابقة وضعت تركيا في خلاف كبير مع الأعضاء الآخرين في حلف "الناتو". وبالتالي، فإن إحدى تبعات الصراع الدائر على ناغورنو كاراباخ هي أن المنافسة الروسية التركية مهيأة للتصعيد على مساح أخرى، بما في ذلك ليس فقط في سوريا ولكن أيضاً في ليبيا، من خلال الحرب بالوكالة. ومن المرجح أن دعم تركيا الحالي لأذربيجان يساعد أردوغان على تسجيل بعض النقاط محلياً وتحقيق درجة من المصداقية الإقليمية من خلال نشر القوة الصلبة على الأرض لمساعدة حليف له ووضع روسيا في موقف أكثر تعقيداً مما كانت عليه في السابق. كما أنه يظهر روسيا إلى حلاً ما في المنطقة بصورة الدولة التي تساعد أصدقاءها في الأيام الجيدة فحسب، على الرغم من أن موسكو لم تغب قط عن هذا المسرح. وفي الآونة الأخيرة، تشير تقارير غير مؤكدة إلى أن موسكو أقامت موقعا عسكرياً صغيراً على الحدود الأرمينية لمساعدة البلاد.

والمشكلة هي أن جميع القوى الكبرى، وليس روسيا وحدها، مشتتة الانتباه في الوقت الحاضر. وليس اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسّطت فيه روسيا هو الوحيد الذي فشل. وثمة مشكلة أكبر هي أن الآلية الدبلوماسية الحالية الوحيدة لحل نزاع كاراباخ، وهي "مجموعة مينسك" التابعة لـ "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، التي تشارك في رئاستها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، قد عفا عليها الزمن. وقد تولّت روسيا لسنوات قيادة هذه العملية، لكن موسكو لا تريد حلاً حقيقياً للنزاع. ففي النهج القائم على حصيلة الصفر والذي تتبعه موسكو في المجال الدبلوماسي، وبحكم تعريفه، تُعتبر أي زيادة في النفوذ الروسي خسارة للتأثير الأمريكي.

وإذا استولت أذربيجان في الأيام المقبلة على أراضٍ استراتيجية، مثل ممرات النقل، فسيؤدي ذلك إلى تغيير جذري في ميزان القوى فيما يتعلق بالمفاوضات المستقبلية بين الجانبين. لكن لا موسكو ولا أنقرة مهتمتان بسلام حقيقي. بل إنهما تستخدمان المنطقة لتحقيق مآربهما الخاصة، وفي نهاية المطاف ستبقى موسكو اللاعب الوحيد الذي يمكنه التحدث إلى جميع الأطراف. وفي الآونة الأخيرة، قال أردوغان إن بوسعه مع بوتين معالجة المشكلة الحالية. لكن في الواقع، مهما كانت نتيجة الأعمال العدائية الحالية، سيستمر هذان الزعيمان في دفع أرمينيا وأذربيجان بعيداً عن الغرب - وهذه وصفة لعدم الاستقرار على المدى الطويل - بينما ستستمر المنافسة بين تركيا وروسيا في الظهور خارج جنوب القوقاز.

*آنا بورشفسكايا هي زميلة أقدم في معهد واشنطن. وتم نشر هذه المقالة في الأصل على موقع "معهد الشرق الأوسط".

الحرب في القوقاز واحتمالات الانتقال إلى نظام عالمي جديد

(أحوال تركية)؛

لندن- لم تخرج الحرب الدائرة في القوقاز بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم نارغوني قره باخ الانفصالي، عن جدلية بسط النفوذ بين القوى الكبرى، فالصراع هناك يتعلق بأمر أكبر من الانقسامات العرقية والنزاعات الإقليمية عميقة الجذور، لدرجة أن البعض يعتبره اشتباكاً آخر مُصمماً، جزئياً على الأقل، لتشكيل نظام عالمي جديد.

مر العالم منذ القرن السابع عشر وحتى الآن بأربع مراحل لتطور النظام الدولي بدأت بمعاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨، والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، مروراً بالفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وصولاً إلى الفترة بين الحرب العالمية الثانية وحتى الحرب الباردة، والتي اتسمت بالثنائية القطبية حتى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وبدأت المرحلة الأخيرة منذ نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي بانهيار الاتحاد السوفياتي وما تزال مستمرة حتى الآن، ويطلق عليها اسم "النظام الدولي الجديد" الذي ظهرت معه العولمة. وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية، التي تطلق على مرحلة الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠. بعد أشهر قليلة منذ ذلك التاريخ، ظهر ذلك المفهوم عند إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق، جورج بوش الأب، من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١ بداية النظام العالمي الجديد. واليوم، لماذا يمكن أن تكون الحرب في القوقاز منطلقاً لتشكيل نظام عالمي جديد هذه المرة أيضاً؟

لتفسير تلك التبريرات، رأى جيمس أم دورسي، وهو زميل قديم في مدرسة أس. راجاراتنام للدراسات الدولية في تقرير نشرته مجلة "موديرن دبلوماسي" الأمريكية، أن الرهان أصبح كبيراً لأذربيجان، التي تدعمها تركيا، إن لم تكن هي من حرضتها، بسبب الممرات التجارية، وهو ما يعني أن الأمر برمته منصب على صراع النفوذ في تلك المنطقة بالذات.

صراع النفوذ

يعطي الباحث دورسي، وهو صاحب مدونة "عالم الشرق الأوسط المضطرب" لمحة عن ذلك الصراع حيث يقول إن ميناء باكو البحري التجاري الدولي يسعى إلى ترسيخ انطلاقتَه في منافسته مع الموانئ الروسية والإيرانية والتركمانية والكازاخية على بحر قزوين، لكي يصبح نقطة تقاطع رئيسية في ممرات الشحن الأوراسية المتنافسة. ومن المرجح أن تخرج باكو كأكثر ميناء تجاري في بحر قزوين.

ولا شك أن النجاح الأذري في استرداد بعض المناطق الخاضعة لسيطرة أرمينيا، والتي استولت عليها في مطلع تسعينيات القرن الماضي، سيعزز مسعى باكو لأن تصبح الميناء الرئيسي على بحر قزوين في مفترق الطرق بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط وأوروبا.

ويقع بحر قزوين عند تقاطع طريق النقل الدولي العابر للممر المائي من الصين وإلى غاية أوروبا عبر كل من كازاخستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، وكذلك ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، الذي يهدف إلى ربط الهند بأوروبا عبر إيران وروسيا، وهذه الطرق تجعلها مطمعا للعديد من القوى الفاعلة في تلك الرقعة من سطح الكوكب.

ويعتقد دورسي أن النجاح العسكري الأذري، المدعوم بشراسة من تركيا، سيرسخ أيضا ادعاءات أنقرة بأنها لاعب مهم في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق التي تعتبرها روسيا اليوم دائرة نفوذها، وبالتالي قد تطفو على السطح توترات تماماً مثل من ذلك النوع الذي يحصل بينهما في شمال سورية، فكلتاها تريد بسط السيطرة على حساب الأخرى.

وليس ذلك فحسب، بل ستعزز الحرب القائمة في إقليم قره باخ المشاعر القومية لدى الإيرانيين من أصل أذري الذين يمثلون ٢٥ في المائة من سكان الجمهورية الإسلامية، والذين صعد الكثير منهم إلى هيكل السلطة الإيرانية. وثمة الكثير من المتابعين الذين يعتقدون أن طهران تحاول أن تنزع فتيل الأزمة مهما كانت التكاليف حتى لا ترتد عليها في الداخل.

وفي إشارة إلى المشاعر التي يثيرها الصراع في القوقاز، يقف الإيرانيون في المناطق التي تحد أذربيجان على قمم التلال لمشاهدة القتال من بعيد. وقد اشتبكت قوات الأمن الإيرانية مؤخراً مع متظاهرين من العرق الأذري في مدن عدة، والذين كانوا يهتفون: "قره باخ لنا. وستظل لنا".

وكان المتظاهرون يشيرون إلى ناغورني قره باخ، المقاطعة الأرمينية الكائنة داخل أذربيجان، والتي تقع في قلب الصراع الدائر في القوقاز. ويخدم المتظاهرون كتذكير بالاحتجاجات البيئية في محافظة أذربيجان الشرقية الإيرانية في زمن ثورات الربيع العربي في العام ٢٠١١، والتي تحولت في أكثر الأحيان إلى تجلٍ للقومية الأذرية.

ولأن النظام العالمي الجديد الذي يُتوقع أن تقوم القوى العظمى بتشكيله انطلاقاً من الأزمة في القوقاز، يبدو أن الولايات المتحدة تسير حتى الآن في طريق الدبلوماسية فقط بسبب الانتخابات الأمريكية على الأرجح، لكنها قد تتجه إلى أن تلقي بكامل ثقلها بعد أن تظهر النتائج ويدخل الساكن الجديد إلى البيت الأبيض حتى يعرف المتابعون استراتيجيتها في هذه المشكلة.

من المهيمن

يعتقد محللون منذ فترة طويلة أن "قواعد النظام العالمي" هي عبارة لا تزيد على كونها ستاراً للمهيمنة الأمريكية على العالم، وترى بقية دول العالم غير الغربية أن العبارة هي تعبير عن سيطرة الغرب كله على الكون. وحيث إن الولايات المتحدة هي التي وضعت القواعد من الناحية العملية، فقد كان من الطبيعي أن يكون النظام بأكمله متحيزاً لصالحها.

ولذلك، تشكل منطقة القوقاز دافعاً لاحتمال دخول واشنطن في هذه المشكلة عاجلاً أم آجلاً. وعلى سبيل المثال، تعزز الموقع التنافسي لميناء باكو عشية اندلاع القتال بين أرمينيا وأذربيجان بإطلاق طرق سكك حديدية جديدة من الصين إلى أوروبا، والتي تعبر أذربيجان وتركيا.

وقد افتتحت الصين الشهر الماضي طريق سكة حديدية جديدة من جينهاوا في شرق الصين إلى باكو، والذي سيقلل وقت النقل بمقدار الثلث. وفي حزيران (يونيو) الماضي، أرسلت الصين قطارها الثاني من مدينة شيان إلى إسطنبول عبر باكو، حيث يتصل بخط سكة حديدية إلى العاصمة الجورجية تبليسي، ومدينة قارص التركية، ثم إلى إسطنبول.

ويؤكد الأذريون أن وضع ناغورني قره باخ يهدد باكو كنقطة تقاطع رئيسية في ممرات النقل الأوراسية. ويقول أورخان باغبروف، الباحث في مركز تحليل العلاقات الدولية، وهو مؤسسة فكرية لها علاقات وثيقة بالحكومة في باكو: "عن طريق مواصلة احتلالها، تُشكل أرمينيا تهديداً لا يؤثر على سلامة أراضي أذربيجان فقط، بل على الاستقرار والتعاون الإقليميين أيضاً".

وكان باغبروف يشير بذلك إلى الجهود الروسية، والإيرانية، والتركمانية والكازاخية الأخيرة لمضاهاة باكو في تحديث الموانئ المطلية على بحر قزوين تحسباً لانطلاق طريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين وممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب.

وتعيد روسيا تطوير ميناء لاجان لكي يصبح أول ميناء خال من الجليد على بحر قزوين والذي يستطيع التعامل مع إعادة شحن ١٢,٥ مليون طن، ومن المفترض أن يعزز الميناء التجارة مع الخليج، إضافة إلى الشحن من الهند عبر إيران أيضاً.

ويقول دورسي إن ميناء لاجان سوف يتيح لروسيا الاستفادة من طريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين والذي يعد جزءاً من مبادرة الحزام والطريق الصينية عبر نظام السكة الحديدية الروسية، وكذلك الموانئ الكازاخية والتركمانية والأذرية.

كما سيعزز الجهود الروسية والإيرانية والهندية للبدء في ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، والذي سيربط موانئ بحر قزوين لإقامة ممر من الهند إلى روسيا عبر إيران وإلى شمال أوروبا، في منافسة مع قناة السويس.

وسوف يربط ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب ميناء جواهر لال نهرو، أكبر ميناء حاويات في الهند والذي يقع شرق مومباي، مروراً بميناء جابهار الإيراني المطل على خليج عمان، وميناء بندر أنزلي المطل على بحر قزوين إلى ميناء أستراخان الروسي المطل على نهر الفولغا ثم بالسكة الحديدية إلى أوروبا.

وتشير بعض التحليلات والتقارير الدولية إلى أن الطريق سيخفض وقت وتكاليف الشحن من الهند إلى أوروبا بدرجة كبيرة. وقال بي. بي. سواين، المسؤول الرفيع في وزارة التجارة الهندية، في وقت سابق من تشرين الأول (أكتوبر)، إن هذا الربط سيخفض مسافة السفر بمقدار ٤٠ في المائة والتكلفة بمقدار ٣٠ في المائة.

وفي حين تستثمر إيران في زيادة القدرة والربط في ميناء أمير آباد بينما تؤكد في الوقت ذاته قدراتها البحرية في بحر قزوين، كانت تركمنستان قد افتتحت في العام ٢٠١٨ ميناء تركمانباشي البحري بقيمة ١,٥ مليار دولار، بينما كشفت كازاخستان في العام نفسه عن ميناء كوريك.

ويهدد القتال بين أذربيجان وأرمينيا في ظل دعم تركيا وإسرائيل للأذريين، ونضال روسيا من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام لوقف إطلاق النار، وسعي إيران إلى اتخاذ موقف حيادي في قتال يحدث على حدودها، ومحاولة السعودية والإمارات إحباط التقدم الإيراني أينما استطاعتا بالتغطية على منافسة الموانئ في بحر قزوين بمظاهر صراعات الشرق الأوسط التي لا تُحصى.

وترى الباحثة في الشأن الإيراني، شيرين هانتر، أنه وبسبب العامل الإيراني، بات القوقاز مرتبطاً بقضايا الشرق الأوسط، فقد حاولت إسرائيل والسعودية الضغط على إيران من خلال أذربيجان، وهكذا، فإن الطريقة التي سيتطور الصراع وينتهي بها قد تؤثر على حسابات القوى في الشرق الأوسط والصراع الموسع سيفرض تحديات سياسية على اللاعبين الدوليين الرئيسيين.

يأتي التفجير الانتحاري في مطار موسكو دوموديدوفو، والذي أودى بحياة ما يزيد على ثلاثين قتيلًا، وإصابة ١٣٠ جريحًا، ليعيد الأسئلة مرة أخرى عن علاقة مركز الدولة الروسية بطرفها الإقليمي في شمال القوقاز. هذا الإقليم الذي طالما وصف بخاصرة روسيا الرخوة، وظل تاريخياً يشكل مصدر تهديد للأمن القومي الروسي. هذا التفجير...

← بعد فوز بايدن... آفاق وابعاد

تحديات رئاسة بايدن: ترميم التصدعات الداخلية والخارجية

مركز الجزيرة للدراسات:

عُقدت الانتخابات الرئاسية الأمريكية، إلى جانب انتخابات مجلس النواب وثلث مجلس الشيوخ، يوم الثلاثاء، ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠. ولكن، لم تتضح النتيجة إلا يوم الجمعة، ٦ نوفمبر/تشرين الثاني حيث تبين بقدر كبير من الثقة أن المرشح الديمقراطي، جو بايدن، فاز بالرئاسة الأمريكية، وأن الرئيس ترامب فشل في كسب دورة ثانية في البيت الأبيض. وفي اليوم التالي، السبت ٧ نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى عن حسم المعركة الانتخابية لصالح بايدن.

بالرغم من الأجواء التي فرضها انتشار وباء كوفيد ١٩ في الولايات المتحدة، بصورة خاصة، وفي العالم ككل، كانت هذه جولة انتخابية صاخبة، حادة، واستقطابية، راقبها العالم برمته، لأسباب مختلفة ومتباينة. ولكن هذا الترقب لم يكن له أن يُحسم في يوم الانتخابات التقليدي ذاته، الثلاثاء الأول من نوفمبر/تشرين الثاني، كما جرت العادة في أغلب الجولات الانتخابية الرئاسية السابقة خلال العقود الأخيرة. وعندما جاءت النتائج لصالح بايدن، لم يسلك الرئيس ترامب سلوك رجال الدولة السابقين. رفض ترامب الإقرار بهزيمته وتهنئة منافسه، رئيسه ورئيس الولايات المتحدة المقبل، وطعن في نزاهة العملية الانتخابية، وبالتالي آلة الدولة الأمريكية، وهدد باللجوء إلى القضاء لتحدي عملية حساب الأصوات في الولايات المتأرجحة، محرضاً أنصاره على التظاهر ومؤكداً على أنه كان الفائز في الانتخابات.

في معظم أنحاء العالم الأخرى، لم يُخف كثيرون من حلفاء أمريكا وبعض خصومها سعادتهم بهزيمة ترامب، ونهاية حقبة السياسة القومية الشعبوية التي قادها، وعودة القيادة السياسية الأمريكية إلى تقاليد الرئاسة التي اعتادها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

كيف ولماذا فاز بايدن في الانتخابات الرئاسية، بالرغم من أنه خاض حملة، وصفها كثيرون بالمملة، لم تحمل للناخب الأمريكي أية وعود لافتة للانتباه، لا على الصعيد الداخلي أو السياسة الخارجية؟ وما الذي يعنيه رفض ترامب وتردده في القبول بالنتائج، سواء من جهة فهم متغيرات الساحة السياسية الأمريكية، أو هشاشة النظام الديمقراطي؟ وإلى أي حد يمكن توقع قيام بايدن بإحداث تغيير جوهري في مجمل السياسة الخارجية الأمريكية، وتجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص؟

فوز بايدن: دعم غير مسبوق

دخل جوزيف بايدن، السيناتور السابق ونائب الرئيس أوباما طوال فترتي رئاسته، ساحة الانتخابات الرئاسية متأخراً. ولكنه نجح في الفوز بالترشح عن الحزب الديمقراطي، في الانتخابات الأولية، نظراً لدعم وتأييد مؤسسة الحزب التقليدية، وخشية الحزب من المرشح الأكثر قوة، اليساري بيرني ساندرز، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت. على أن الحزب الديمقراطي، وبالرغم من المرارة التي شعر بها ساندرز وقوافل الشباب التي ساندت حملته، سرعان ما توحد حول مرشحه، آملاً في قدرته على التخلص من ترامب وإدارته، التي نُظر إليها

بقدر كبير من الرفض في دوائر اليسار والليبرالية الأمريكية، ليس الرفض السياسي التقليدي، وحسب، بل ورفض ما بدا وكأنه إهانة للأمة الأمريكية وموقع الرئاسة على السواء.

كانت وحدة الحزب الديمقراطي أول عوامل القوة التي تمتعت بها حملة بايدن. لكن ثمة عدد من العوامل الأخرى التي ساعدت المرشح الديمقراطي على الفوز، بالرغم من تقدمه في السن وبرنامج الانتخابي الباهت، والاتهامات من خصومه بتراجع قدراته الذهنية والجسمية. أحد هذه العوامل كان انحياز قطاع الشباب له، إما لأن ترامب بدا غير مقنع، بل ومثيراً للشعور بالخجل، لهؤلاء، أو لأن الشباب الأمريكي يميل عموماً للجناح الليبرالي. تمتع بايدن أيضاً بدعم كبير نسبياً من سكان ضواحي المدن الكبرى من أبناء الطبقة الوسطى، الذين عادة ما يصوتون للحزب الجمهوري. ويُعتبر هذا الانقلاب في توجهات الأمريكيين التصويتية أحد أبرز متغيرات هذه الجولة الانتخابية. فلماذا وقع هذا التحول؟ ليس من الواضح بعد، ولكن الأرجح أنه يعود إلى فشل إدارة ترامب في التعامل مع وباء كوفيد ١٩، واستهتار الرئيس بحياة الأمريكيين، إضافة إلى سجل الرئيس الأخلاقي، من تعمد الكذب، إلى اتهامات الفساد، وصولاً إلى توزيع المواقع والأدوار على أفراد عائلته. وربما لعبت النساء، اللواتي اتخذن موقفاً مناهضاً لترامب وسجله الأخلاقي، دوراً فعالاً في تحول اتجاهات سكان الضواحي.

بيد أن أهم الكتل التصويتية التي ساعدت بايدن كانت بالتأكيد كتل الأقليات غير البيضاء، بداية من الأفرو-أمريكيين، والمسلمين، واليهود، والأمريكيين من أصول لاتينية (ما عدا ذوي الأصول الكوبية والفنزويلية، الذين أعطوا أصواتهم بكثافة لترامب، وكانوا السبب الرئيس في تأمين فوزه بولاية فلوريدا، على وجه الخصوص). تعطي أغلبية اليهود الأمريكيين أصواتها للحزب الديمقراطي تقليدياً، وبالرغم من أن ترامب منح لإسرائيل ما لم يمنحه رئيس قبله، فلا يبدو أنه حصل على أكثر من ثلاثين بالمئة من أصوات اليهود. الجامع المشترك لموقف هذه الكتل التصويتية الملموسة هو نقمتها على سياسات إدارة ترامب العنصرية والمؤججة للانقسام والتمييز ضد كافة الأقليات غير البيضاء.

في النهاية، على أية حال، حقق بايدن فوزاً مقدراً، ولكنه لم يكن الفوز الساحق الذي انتظره الديمقراطيون وكارهو ترامب في أمريكا والعالم. بحصوله على ما يزيد عن ٧٤ مليون صوت على المستوى القومي، حقق بايدن أكبر دعم تصويتي في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأمريكية على الإطلاق، بفارق يزيد عن ٤ ملايين صوت عن ترامب. وبالرغم من أن النتائج النهائية لم تعلن بعد، فيعتقد أن بايدن سيفوز بأكثر من ٣٠٠ صوت في المجمع الانتخابي، في حين كان يكفي حصوله على ٢٧٠ صوتاً في المجمع للوصول إلى البيت الأبيض. بيد أن هذا لا يعني أن انتصار بايدن سيقضي على الترابية ويعيد توحيد المجتمع الأمريكي.

الانقسام الأمريكي: اتساع الهوة

بالرغم من هزيمته، بلغت الأصوات التي صبت لصالح ترامب، حتى صباح السبت، ٧ نوفمبر/تشرين الثاني، أكثر بقليل من ٧٠ مليوناً. وهذا العدد من الأصوات يفوق ما حققته السيدة كلينتون في ٢٠١٦، التي كانت فازت بعدد الأصوات الأعلى على المستوى القومي، وخسرت الانتخابات لخسارتها في المجمع الانتخابي. بمعنى أن ترامب لم يفقد أية نسبة ملموسة من داعميه في انتخابات ٢٠١٦، التي أوصلته للبيت الأبيض، بل زاد عليها. ولذا، فلا بد أن يُعزى فوز بايدن إلى نجاحه في إقناع عدد أكبر من الأمريكيين بالتصويت، أكثر من نجاحه في إقناع مؤيدي ترامب بالانفضاض عنه.

وهنا، يقع جوهر الانقسام الأمريكي، الذي لا يبدو أن رئاسة بايدن ستكون كافية لمعالجته.

تعود جذور هذا الانقسام إلى متغيرات اقتصادية متسارعة عاشتها الولايات المتحدة منذ نهاية تسعينات القرن الماضي، وبالتأكيد منذ العقد الأول لهذا القرن. تمثلت هذه المتغيرات في التقدم الكبير الذي حققته وسائل إنتاج جديدة، دحرت الصناعات التقليدية إلى الخلف وعززت من قيمة وموقع شركات التقنية الحديثة في الساحة

الاقتصادية. أفضى هذا المتغير الهائل إلى تراجع صناعات تقليدية، أو بحث الشركات المالكة لها عن مراكز إنتاج خارجية تتوافر فيها الأيدي العاملة الرخيصة وتكاليف الإنتاج الأرخص.

لم تلبث هذه المتغيرات أن عملت على توليد نخب جديدة، لا يبدو أنها تكثر كثيراً بمصير الشرائح الخاسرة في المجتمع. وكان من الطبيعي أن يشعر الخاسرون بالتهميش، وأن مراكز القرار السياسي لا تأخذ مصالحهم في الاعتبار، وكان من السهل، في الوقت نفسه، إقناع هذه الشرائح بأن خسارتها تعود إلى قوى اقتصادية خارجية معادية، مثل الصين، أو إلى أنانية الأوروبيين، أو إلى موجات المهاجرين المتتابعة من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

نجح ترامب في مخاطبة هذه الشرائح من الأمريكيين، وليس الكتل المحافظة فقط، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، التي تعطي صوتها عادة للحزب الجمهوري. توجه ترامب لهؤلاء بخطاب عنصري، قومي، انعزالي، في معظم الأوقات، ووعدهم بالدفاع عن حقوقهم واستعادة الرفاه الذي فقده. والمشكلة أن أغلبية شرائح الخاسرين هذه تصوت تقليدياً للحزب الديمقراطي، وتمثل قطاعاً ملموساً من الناخبين في الولايات الصناعية في شمال وشمال شرق الولايات المتحدة، وأن الديمقراطيين والجمهوريين كليهما، في المدى المنظور، لن يستطيعوا إنقاذهم من عجلة المتغيرات الاقتصادية الكبرى التي تعصف بالمجتمع الأمريكي.

ولأن الانتخابات الأمريكية تدور في العادة حول تحقيق الفوز في ١٠-١٢ ولاية متأرجحة، وحسب، نظراً لأن توجهات معظم الولايات الأخرى معروفة ومستقرة، فقد انتهى مصير هذه الجولة إلى فوارق تصويت ضئيلة نسبياً في عدد صغير من الولايات، مثل: فلوريدا، وميتشيغان، ويسكنسون، وبنسلفانيا، وأريزونا، وأتلانتا، ونيفادا. بهذا المعنى، كانت رئاسة ترامب نوعاً من الانقلاب ضد النخب الجديدة، ضد الطبقة السياسية التقليدية، وضد جهاز الدولة الأمريكية، الذي يعتبر أن وظيفته الأولى الحفاظ على استمرارية العجلة الرأسمالية واستقرار المجتمع الأمريكي. ولكن الرئيس لم يكن يتمتع بصلاية أخلاقية كافية، ولا حافظ على موقع الرئاسة باعتباره مؤسسة تمثل الشعب الأمريكي برمته.

عُرف الرئيس ترامب منذ توليه مقاليد البيت الأبيض بالكذب والتعامل النسبي مع الحقيقة، فروج لخطاب عنصري، وأجج الصراع الإثني والثقافي داخل المجتمع الأمريكي، ولم يكثر بالخبراء والعلماء، لا في كيفية إدارته لشؤون الحكم والدولة، ولا في تعامله مع وباء كوفيد ١٩.

قدم نفسه، وهو الذي يملك مليارات الدولارات، باعتباره ممثل مصالح الخاسرين في المجتمع الأمريكي، والأمين عليها، والمنقلب على التقاليد السياسية، فتمكن من إحكام قبضته على الحزب الجمهوري، وعزز من انقسام المجتمع الأمريكي، وربما دفع نحو ديمومة هذا الانقسام لفترة أخرى من الزمن، قد تطول. ولكن الاضطراب الذي صنعه في واشنطن وفي أركان المجتمع الأمريكي، إضافة إلى هشاشته الأخلاقية، كانا القوة الدافعة خلف انتصار حملة بايدن الانتخابية، بالرغم من أن برنامجه لم يركز سوى إلى أحاديث عامة حول استعادة وحدة المجتمع، والاحترام لموقع الرئاسة، ومواجهة الوباء كما ينبغي.

ادعاء ترامب بأن الانتخابات سُرقت منه، ورفضه الإقرار بالهزيمة وتهنئة منافسه، كما هي تقاليد الحكم الأمريكي، لم يفاقم من الانقسام الأمريكي، وحسب، بل وأوحى بأن ليس في جعبة بايدن الكثير مما سيساعده على احتوائه. كيف سيتعامل بايدن مع هذا الانقسام، بخلاف التوكيد البلاغي على أنه سيكون رئيساً لكل الأمريكيين؟ كيف سيقنع عشرات الملايين من الخاسرين اقتصادياً بأنه سيعمل على إنقاذهم في ظل أعباء الوباء، أو على الأقل إقناعهم بأن ترامب كذب ويكذب عليهم؟ وكيف سيجعلهم أقل شعوراً بالتهميش؟ ليس من الواضح بعد، بل وليس من المتيقن أنه ممكن أصلاً.

ترميم الأحلاف والتصدي للخصوم التقليديين

ليس ثمة جدل كبير حول أولويات بايدن الداخلية، لا سيما والولايات المتحدة لم تزل تشهد تصاعداً حثيثاً في معدلات الإصابة بكوفيد ١٩. ما ستعمل عليه إدارة بايدن بصورة عاجلة، داخلياً، يتعلق بوضع استراتيجية للتعامل مع الوباء ومع آثاره الاقتصادية على قطاع متسع من أبناء الطبقتين، العاملة والوسطى. بخلاف ذلك، سيكون على بايدن محاولة إرضاء يسار الحزب الديمقراطي، الذي اصطف حوله وعمل له بصورة فعالة طوال الحملة الانتخابية، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الصحة والعمل والتعليم، ووضع نهاية لمناخ التمييز العنصري، واستهداف الأفروأمريكيين، والمسلمين، والأمريكيين من أصول لاتينية.

ما ليس واضحاً تماماً هو التغيير الذي سيحدثه بايدن على صعيد السياسة الخارجية، لا سيما في ملفات الشرق الأوسط والعلاقات مع الصين وروسيا.

ليس ثمة شك في أن السياسات القومية والانعزالية لإدارة ترامب تسببت في فجوة واسعة في العلاقات الأمريكية-الأوروبية، وحرب اقتصادية مع الصين، وتوتر في العلاقات مع كندا والمكسيك، اللتين أجبرتا على التفاوض من جديد على الاتفاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة. في المقابل، تحدث بايدن طوال حملته الانتخابية بصورة عامة حول استعادة موقع أمريكا واحترامها في العالم، وحول استعادة العلاقات التعاونية مع الحلفاء، والعودة إلى منظمة الصحة العالمية، وإعادة التزام واشنطن باتفاقية باريس حول المناخ، ومواجهة التوسع الروسي، الذي اتهم ترامب بالتغاضي عنه. كما تحدث الناطقون باسم حملته في الشأن الخارجي، مثل توني بلنكين، حول معارضة بايدن لسياسة مقاطعة إسرائيل، ولكن، أيضاً، حول الضرر الكبير الذي أوقعته سياسة ترامب بتجاهل الفلسطينيين في عملية السلام.

كيف ستتحوّل هذه التوجهات العامة إلى سياسات فعلية ملموسة؟ سيعتمد هذا إلى حد كبير على الشخصيات التي سيختارها الرئيس لمناصب مؤسسات الدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية، وحجم الدور الذي ستلعبه نائبة الرئيس، بالنظر إلى سنّ بايدن المتقدمة، والمفاجآت الطارئة التي ستواجهها إدارة بايدن في عالم سريع التغيير والتحول.

ما يمكن توقعه، ويقدر كبير من الحذر، أن إدارة بايدن ستعيد الدفء إلى العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين، بينما ستكون أكثر صلابة في العلاقات مع حكومة بوريس جونسون في بريطانيا، نظراً لأن بايدن، مثل أوباما، عُرف بمعارضته لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما ستكون إدارة بايدن أكثر صلابة في مواجهة روسيا، سواء في الساحة الأوروبية، أو الشرق الأوسط والبلقان. ولكن ليس من الواضح بعد كيف ستتعاظم إدارة بايدن مع ملف العلاقات التجارية مع الصين، أو مع النزاع حول حقوق الصين في محيطها البحري.

لن تتخلى إدارة بايدن عن إسرائيل بأية صورة من الصور، ولكنها ستعمل بصورة ملموسة من أجل بقاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية على قيد الحياة. والمؤكد، أن موقف إدارة بايدن من ملفات المستوطنات الإسرائيلية وشرعيتها، وما يتعلق بذلك من سياسة الضم الإسرائيلية، ودعم الأونروا، ومستقبل التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ستحدد موقف إدارة بايدن من مجمل المسألة الفلسطينية.

والأرجح أن إدارة بايدن ستسحب من سياسة الغطاء الكامل الذي وفرته إدارة ترامب للديكتاتوريات العربية، وربما تلجأ إلى مقاربة أكثر تشدداً في محاسبة أنظمة، مثل: مصر والسعودية والإمارات على انتهاكاتهما لحقوق الإنسان. وربما سيكون بايدن أقل استعداداً لتجاهل مأساة الحرب في اليمن، ولكن التوقعات بأن إدارة بايدن ستعمل على إبطاء هذه الأنظمة هي بالتأكيد مبالغ فيها. من جهة أخرى، ثمة غياب لأية مؤشرات على أن بايدن سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الأمريكية تجاه سوريا. وحتى في إيران، التي كانت تنتظر هزيمة ترامب

بفارغ الصبر، لا يبدو أن بايدن سيعود إلى الاتفاقية النووية بدون مفاوضات مسبقة على تعديلاتٍ ما فيها“ ولا يبدو أنه سيسارع إلى رفع العقوبات عن إيران قبل التوصل إلى اتفاقية جديدة.

المسألة الأكثر غموضاً تتعلق بلا شك بموقف بايدن من تركيا. فقد كان سبق أن سُرّب شريط صوتي لمقابلة أجراها نهاية العام الماضي، ٢٠١٩، مع محررين من نيويورك تايمز، هاجم خلالها إدارة أردوغان في تركيا، ووعد بالعمل على تغييرها. وبالرغم من أن شكوكاً أحاطت بطبيعة حديث سياسي أمريكي تقليدي مع صحفيين ليبراليين، وما إن كان بايدن يعني بالفعل ما يقول، فمن المؤكد أن بايدن يحمل تصورات حول مستقبل الشرق الأوسط مثيرة لقلق كثيرين في المنطقة، بما في ذلك تركيا. يؤمن بايدن، مثلاً، بأن الفيدرالية الحل الأفضل لقضايا صراع القوميات والطوائف في الشرق الأوسط، ويحمل تعاطفاً معروفاً مع المسألة الكردية. ولكن بايدن الرئيس قد لا يتطابق بالضرورة مع بايدن السيناتور أو الشخصية السياسية العامة“ ما يجعل موقفه من الملف الكردي ومن العلاقات مع تركيا، القوة الرئيسية في معادلة التوازن مع روسيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، مفتوحاً على الاحتمالات.

تركة ترامب الثقيلة

الأرجح، في ضوء النتائج المتتالية لتوجهات الناخبين في الولايات المتأرجحة، أن طريق بايدن للبيت الأبيض لن تشوبه أية عقبات جوهرية. ثمة اعتراضات قانونية على النتائج سترفعها مجموعة ترامب أمام المحاكم، وتوجه لدى بعض الولايات لإعادة فرز الأصوات، ولكن هذه كلها لا يُتوقع أن تحدث تغييراً جوهرياً في النتائج المعلنة حتى مساء السبت ٧ نوفمبر/تشرين الثاني. ربما لم يقدّر ترامب بالاعتراف بهزيمته والترحيب بالرئيس الجديد، كما هي تقاليد السياسة الأمريكية، وقد لا تتعاون إدارته كما يجب مع فريق بايدن لتحقيق انتقال سلس للسلطة، ولكن بايدن، سيحتل، ما لم يحدث أمر استثنائي، موقعه رئيساً للولايات المتحدة في يناير/كانون الثاني المقبل.

بيد أن تولي بايدن سلطاته الرئاسية لن يضع نهاية للترامبية، لأن وجود الأخيرة السياسي يرتبط بصورة وثيقة بانقسام الشعب الأمريكي، الذي يبدو أنه سيستمر لبعض الزمن. وربما سيعود ترامب خلال السنوات الأربع المقبلة شبحاً ثقيل الظل، يلاحق إدارة بايدن في كل صغيرة أو كبيرة من السياسات.

وسيكون على بايدن، إضافة إلى ذلك، أن يحافظ على وحدة الحزب الديمقراطي، أحد عناصر قوة حملته الرئاسية، لا سيما التفاف يسار الحزب حول إدارته، كما عمل كوادره ونشطوه من أجل فوزه طوال الحملة الانتخابية. ويتطلب هذا استعداداً أكبر لمنح يسار الحزب دوراً ملموساً في الإدارة المقبلة، سواء على مستوى فريق الإدارة أو سياساتها الداخلية، وعدد من السياسات الخارجية.

على مستوى السياسة الخارجية، لن يكون صعباً على بايدن استعادة وشائج التحالف مع أوروبا“ ولكن مواجهة روسيا ستكون أصعب وأكثر تعقيداً بكثير. في الشرق الأوسط، ينبغي ملاحظة ما إن كان بايدن على استعداد لاتباع سياسة تشجّع على الاستقرار وتستند إلى أسس من العدالة والنزاهة، لا سيما وهو القادم من أحضان مؤسسة الحكم الأمريكية وعُرف خلال عقود من عمله في واشنطن، في مناسبات عدة، بمساندة سياسات إمبريالية تفتقد إلى السند القانوني، مثل الحرب على العراق.

في المجمل، على أية حال، وبالنسبة لأولئك الذي رأوا سنوات ترامب الأربعة باعتبارها حقبة مظلمة في تاريخ أمريكا والعالم، يبدو انتصار بايدن حدثاً إيجابياً مهماً كانت الشكوك المحيطة بطبيعة سياساته الداخلية والخارجية.

*مركز الجزيرة للدراسات: تأسس مركز الجزيرة للدراسات في أحضان شبكة الجزيرة سنة ٢٠٠٦، وهو مؤسسة بحثية مستقلة تعنى بتعميق مقومات البحث العلمي وإشاعة المعرفة عبر وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، مساهمة منها في الارتقاء بمستوى المعرفة وإغناء المشهد الثقافي والإعلامي وإثراء التفكير الاستراتيجي في العالم العربي.

بايدن سيواجه خيارات وتحديات صعبة في الداخل الخارج

موقع قضائية "الحرّة" الأمريكية:

الهزيمة التي ألحقها جوزف بايدن الرئيس المنتخب السادس والأربعين للولايات المتحدة بالرئيس دونالد ترامب الذي أصبح الرئيس العاشر في تاريخ الولايات المتحدة الذي يفشل بالتجديد لنفسه لولاية ثانية، لا تعني قطعاً هزيمة "الترامبية السياسية" التي جعلها ترامب رديفاً للحزب الجمهوري خلال سنواته الأربعة في البيت الأبيض. الترامبية، ليست حركة سياسية أو أيديولوجية، أكثر مما هي مزاج سياسي أو مجموعة من النزوات التي لخصت نظرة دونالد ترامب للمجتمع الأمريكي وللعالم. ترامب لم يأت ليكمل، بل لينقض، ولذلك دخل في نزاع ملحمي مع المؤسسات والأعراف والتقاليد الديمقراطية الأمريكية وحاول إما الالتفاف عليها أو تفويضها وتحييدها عندما كانت تقاوم مزاجه ونزواته وتهوره.

ترامب اعتمد الموقف ذاته ضد التقاليد التي ورثها واحترمها إلى حد كبير جميع الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي صيانة نظام التحالفات الاستراتيجية والاقتصادية التي أنشأتها واشنطن لتعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية في ظل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول آسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، إضافة إلى المنظمات الدولية التي استخدمتها الولايات المتحدة وحلفائها في مواجهتهم مع الاتحاد السوفياتي وحلفائه ولاحقاً الصين، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها.

وسوف يواجه بايدن تحدياً بعيد المدى، يتمثل في إعادة بناء وتحسين المؤسسات الديمقراطية التي حاول ترامب تعطيلها أو تحييدها، وإعادة الاعتبار إلى الأعراف والتقاليد السياسية الأمريكية، بما في ذلك إقناع شريحة كبيرة من الناخبين الذين صوتوا لترامب، أن المؤسسات السياسية والقضائية والتشريعية تخدم مصالحهم كمواطنين ويجب أن يثقوا بها وبصدقيتها، وبأهمية وجود إعلام أمريكي متيقظ وحر لكي يقوم بمراقبة عمل هذه المؤسسات، وكشف أي تقاعس أو أي فساد فيها.

وجاء في استطلاع لمؤسسة بيو في ٢٠١٩ ان ٧٥ بالمئة من الأمريكيين يقولون إن ثقتهم بالسلطات الفدرالية قد انحسرت. استعادة هذه الثقة لن تكون سهلة، وسوف تستغرق الكثير من الوقت لأن الحروب الثقافية المستعرة في البلاد منذ سنوات عديدة، حول حق المرأة بالإجهاض، وحق اقتناء الأسلحة النارية دون قيود كثيرة، وزواج المثليين، ومعارضة الهجرة، ومخاوف العديد من الأمريكيين من المهاجرين من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والدول ذات الأغلبية المسلمة. هذه المخاوف عمقت الانقسامات والاستقطابات في المجتمع الأمريكي وقللت من ثقة شريحة هامة من الأمريكيين بقدرة، أو حتى برغبة السلطات الفدرالية حل هذه المشاكل.

في الأسابيع العشرة المقبلة قبل تأدية اليمين وتنصيبه في العشرين من يناير المقبل، سوف يعكف الرئيس المنتخب وفريقه المعني بالمرحلة الانتقالية، على مواجهة تحديات أولية قد تكون مؤقتة، ولكن ربما تتحول إلى تحديات مزمنة.

وهذه الاحتمالات تتوقف على سلوك الرئيس ترامب خلال هذه المرحلة الحساسة، وأيضاً على نتائج الانتخابات الفرعية التي ستجري في الخامس من يناير في ولاية جورجيا لانتخاب عضوين لمجلس الشيوخ. وإذا جنحت جورجيا للجمهوريين، عندها سيبقى السناتور ميتش ماكونال، الذي عانى منه الرئيس أوباما ونائبه بايدن لستة سنوات، رئيساً للمجلس، وعقبة مفترضة ضد الرئيس الجديد. أما إذا جنحت جورجيا للديمقراطيين، فإنها ستخلق مجلساً منقسماً سيسيطر عليه الديمقراطيون من خلال صوت نائبة الرئيس كامالا هاريس، التي ستحسم أي تعادل بين الحزبين لصالح الديمقراطيين.

حتى الآن يواصل الرئيس ترامب التشكيك بنزاهة نتائج الانتخابات، ويرفض الاعتراف بشرعية انتخاب بايدن، ويواصل اتهاماته، التي لا يقدم أي دليل على صحتها بان الديمقراطيين قد سرقوا الانتخابات منه.

هذا الموقف سوف يعقد من نجاح العملية الانتخابية لأن ذلك يفترض التعاون بين الإدارة الموجودة في البيت الأبيض والأجهزة الحكومية الأخرى، وفريق الرئيس المنتخب، من أجل تحقيق انتقال مناسب وغير مشوب بالمشاكل بين ترامب وبايدن. وسوف يبقى ترامب خلال أكثر من سبعين يوماً الرئيس الوحيد للولايات المتحدة والذي يتمتع بصلاحياته الكاملة حتى ظهر العشرين من يناير. فهو قادر مثلاً على إصدار العفو عن أي شاهد في السجن أو خارجه يمكن أن يشهد ضده في الدعاوى التي سترفع ضده وضد أولاده وشركاته فور انتهاء ولايته بتهم تتراوح التهرب من دفع الضرائب إلى إساءة استخدام صلاحياته الدستورية.

ولكن الأثر السلبي للترامبية، إن لم نقل خطرهما السلبي على بايدن، يتمثل في حقيقة الرئيس ترامب المهزوم حصل على سبعين مليون ناخب، وهو أعلى رقم يحصل عليه مرشح خاسر في تاريخ الولايات المتحدة. حصول بايدن على حوالي ٧٥ مليون صوت، هو تطور تاريخي، ولكنه لا يقلل من حجم قاعدة ترامب التي توسعت منذ انتخابه.

لا أحد يعلم في هذا الوقت المبكر، إلى أي مدى أو لأي وقت سيواصل ترامب التمتع بمثل هذه الشعبية. ولكن يمكن القول ببعض اليقين إن أنصاره سيواصلون الالتفاف حوله ودعمه والعمل بإرشاداته، ما يعني أنه سيبقى الرئيس الفعلي للحزب الجمهوري، وخاصة في غياب أي شخصية جمهورية يمكن أن تحمل راية الحزب في المستقبل المنظور. ولن يكون من المستغرب أن يقوم ترامب بعد مغادرته للبيت الأبيض (وليس من الواضح في هذا الوقت المبكر ما هي الظروف التي سيخرج فيها ترامب من البيت الأبيض) بمواصلة التواصل مع أنصاره عبر تجمعات مماثلة لمهرجاناته الانتخابية، لتعزيز قاعدته والحفاظ عليها، ولكن أيضاً لاستخدامها ضد الرئيس بايدن، وضد القادة الجمهوريين الذين يعارضونه أو يحاولون خلق مسافة بينهم وبينه.

بقاء مجلس الشيوخ في يد الجمهوريين يعني أن الخطط التشريعية للرئيس بايدن سوف تواجه صعوبات كبيرة بسبب المعارضة المتوقعة من الجمهوريين الذين تعهدوا في ٢٠٠٨ بعد انتخاب باراك أوباما نائبه جوزف بايدن، بعدم التعاون معهما في المجال التشريعي. هذه المرة سوف يمثل ترامب من الخارج ضغطاً قوياً على الجمهوريين في المجلس.

ولهذه الأسباب سيلجأ الرئيس بايدن في بداية ولايته إلى إصدار سلسلة من الأوامر التنفيذية لنقض أو إلغاء الأوامر التنفيذية التي فرضها ترامب مثل إلغاء قرار الانسحاب من مؤتمر باريس للتغير البيئي، والعودة إلى منظمة الصحة العالمية، وإلغاء قرار حظر سفر رعايا عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة إلى الولايات المتحدة، وكذلك إلغاء قرار الانسحاب من منظمة الشراكة الاقتصادية لدول حوض المحيط الهادئ، وكذلك إلغاء قرارات أخرى تتعلق بالهجرة. هذه القرارات لا تتطلب موافقة من الكونغرس ولكنها تبقى محدودة، ولا يمكن استخدامها لإلغاء قرارات وافق عليها الكونغرس مثل قانون تخفيض الضرائب الذي أقره الجمهوريون خلال ولاية ترامب والذي استفاد منه ذوي الدخل العالي والشركات.

انشغال الرئيس الجديد بمعالجة تحدياته الداخلية الضخمة والملحة، بدءاً بمحاولة احتواء الخطر المتزايد لجائحة كورونا، واستعادة العافية للاقتصاد الأمريكي عبر برامج إعانات اقتصادية، تحتم عليه أن يتفق مع مجلسي الكونغرس على إقرارها، وستقلص من قدرته على معالجة التحديات الخارجية باستثناء تلك التي تشكل خطراً لا يمكن تجاهله. الرئيس بايدن، الذي ترعرع في ظل النظام الدولي التي انشأته وأدارته الحكومات الأمريكية من جمهورية وديمقراطية منذ عقود، سوف يسعى إلى تحسين العلاقات مع دول حلف الناتو والدول التي كانت تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، لمحاولة تحصين أوروبا ضد نفوذ وتدخل روسيا الاتحادية في شؤونها الداخلية. وهذا قد يؤدي إلى تأزم العلاقات بين واشنطن وموسكو، لأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، سوف يخسر المناعة التي تمتع بها خلال ولاية ترامب ضد الانتقادات الموجهة لسجله السافر في مجال حقوق الإنسان، ودوره السلبي السياسي والعسكري في دول مثل سوريا وليبيا. بايدن، سوف يتعامل

مع الصين كمنافس اقتصادي كبير للولايات المتحدة، ولكنه سيتفادى شيطنة الصين أو قاداتها، وإن كان عليه أن يتخذ مواقف متشددة أكثر ضد سياسات الصين التوسعية في شرق آسيا من خلال زيادة التعاون مع جيران الصين القلقين من هذا التوسع مثل فيتنام والفلبين. إضافة إلى تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاند.

وسيوافه بايدن في الشرق الأوسط، وهي منطقة زار معظم دولها خلال عضويته في مجلس الشيوخ وسنواته الثمانية كنائب للرئيس أوباما، التحديات القديمة ذاتها، والتي ازدادات تفاقمًا منذ انتهاء ولاية أوباما. بايدن قال إنه يريد فتح القنوات السياسية مع إيران من أجل التوصل إلى تعديل الاتفاق النووي الموقع في ٢٠١٥ بين إيران من جهة والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين من جهة أخرى، والذي ألغاه الرئيس ترامب في ٢٠١٨، ومحاولة إقناع إيران بقبول فترات أطول لتجميد نشاطاتها النووية.

ولكن التوصل إلى أي اتفاق جديد أو تعديل الاتفاق القديم بشكل جذري سوف يكون مهمة شبيهة مستحيلة في ضوء التوتر العميق بين واشنطن وطهران، والإضرار الكبيرة التي ألحقتها سياسة "الضغوط القصوى" بإيران التي فرضتها إدارة ترامب. إعادة إحياء التعاون بين الدول الستة ككتلة تتفاوض مع إيران، هو أيضا مهمة صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة.

كما أنه إذا أراد بايدن التصدي للنفوذ الإيراني التخريبي في العراق وسوريا، ليس من الواضح كيف يمكنه تحقيق ذلك دون المجازفة بمواجهة عسكرية ضد إيران أو حلفائها في العراق. ومنذ عملية قتل قائد فيلق القدس قاسم سليمان في بغداد والتي أمر بها الرئيس ترامب في مطلع السنة الحالية، وإيران تقوم بتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في العراق ومواصلة تحدي الوجود العسكري والديبلوماسي الأمريكي في العراق، الأمر الذي دفع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن في الأشهر الأخيرة إلى مناقشة خيار إغلاق السفارة الأمريكية في بغداد بعد ١٧ سنة من غزو العراق.

ووفقا لمواقف بايدن خلال الحملة الانتخابية، من المتوقع أن تتعرض العلاقات بين واشنطن والرياض للتوتر، لأن الرئيس الجديد تعهد "بإعادة تقويم" العلاقات مع السعودية عقب جريمة اغتيال الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، الذي كان يقيم في الولايات المتحدة وينشر دوريا في صحيفة واشنطن بوست. وكان الرئيس ترامب قد وفر الغطاء السياسي لولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان، الذي اعتبرته الاستخبارات الأمريكية الطرف الذي كان وراء قرار تصفية خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، تركيا قبل أكثر من سنتين. كما انتقد بايدن الحرب التي شنتها السعودية ضد الحوثيين في اليمن وأدت إلى مقتل آلاف المدنيين في الغارات التي قام بها سلاح الجو السعودي. طبعًا، لا يستطيع بايدن شخصيا تفادي المسؤولية الأخلاقية عن هذه الحرب، لأنه كان في السلطة حين وافق الرئيس أوباما على هذه الحرب، لأنه كان بحاجة إلى دعم دول الخليج العربية لاتفاقه النووي مع إيران.

الرئيس المنتخب قال خلال حملته إنه سيسعى إلى إحياء "عملية السلام" بين الفلسطينيين وإسرائيل، وإنه يعارض ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، التي وافقت عليها إدارة ترامب، كما سيعيد فتح القنصلية الأمريكية في القدس التي كانت تخدم مصالح الفلسطينيين، وإعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن الذي أغلقته إدارة ترامب واستئناف المساعدات الإنسانية والاقتصادية التي قطعها ترامب، ولكنه تعهد بإبقاء السفارة الأمريكية في القدس، بعد أن نقلها ترامب من تل أبيب. ولكن بايدن يعرف شخصيا وبشكل مباشر مدى قدرة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو على مقاومة رغبات الرئيس الأمريكي لأنه فعل ذلك بنجاح خلال سنوات باراك أوباما في البيت الأبيض. وليس واضحا في هذا الوقت ما هي الحوافز التي يمكن أن يستخدمها بايدن لإعادة إسرائيل والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات.

ولكن يمكن القول إن بايدن سوف يواصل بشكل عام السياسة التي بدأ أوباما في تطبيقها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أي تخفيض الوجود العسكري في أفغانستان والشرق الأوسط، وأيضا الاهتمام بالديبلوماسي بها، والتركيز في المقابل على منطقة شرق آسيا لصيانة المصالح الاقتصادية الأهم للولايات المتحدة في تلك المنطقة، وللتصدي للنفوذ الصيني فيها.

عبدالمنعم الاعسم:

رئيس في التوقيت الصحيح

صحيفة (الاتحاد) البغدادية ٢٠١٠/١١/١٢:

في ساعة احتباس، ومفترق طرق، تجمعت فيها خطوط الارادات المتنافرة، واغارت عليها ضغوط من كل مكان، وتلملت عنها فتنة نائمة، وعاد خلالها البعض الى اللعب في الساحة الحرام، وبدا ان الطريق الى نقطة الشاطئ ما تزال بعيدة ومحفوفة بالمخاطر، في هذا الوقت، اتكأ العراق على مام جلال، واتكأ الرجل على عصاه، واعلن: ساكون رئيسا للجميع، عابرا خارطة الحجوم والملل والمظنات.

رئاسة جلال طالباني، مرة ثانية، للعراق الجديد، كانت توقيتا سليما لاعلان استئناف الشراكة في الوطن بين العرب والكردي، واعلان العصيان، عصيان العراق، ضد الانكفاء الى خارج خارطة، في وقت ينتظر كثيرون ان ياخذوه مستضعفا، كسيرا، الى متاهات اخرى، وذل الاسر.

مشوار مام جلال في ادارة الأزمات، وخبرته في احتواء الالغام، وبراعته في تصريف الاحتقانات واساءات الظن، كان قد تراكم منذ زمن بعيد، لكن السنوات الاربع الماضية اعطت لمؤرخي المرحلة العراقية العاصفة اشارات وفيرة للاسترشاد الى واحد من اسرار صمود الخطوط الاخيرة من المعركة التاريخية لبقاء العراق، وطنا اتحاديا ومفتوحا على تجربة ديمقراطية دستورية غضة وناشئة، إذ كان مام جلال الرقم الضامن، الحاضر، المحاور، المتفاني، وفي كل مرة كانوا يقولون (او يمنون النفس) انه تعب، وأعيته السنين والمشاكل والتجاذبات، وفي كل مرة يقول لهم: ما زلت هنا، في الموقع الذي تركته في الليلة البارحة.

انتخاب مام جلال، رئيسا للعراق، جرى ضمن التوقيت العراقي المحلي. اقتربت الساعة من الثانية عشرة، وأعدت ورقة اخيرة من التقويم نفسها للسقوط، ومن تحتها شقّ يوم عراقي آخر طريقه الى ساحة المواجهة، من اجل اعادة البناء. الشراكة الحقيقية. المصالحة. دحر الطائفية. الحاق الهزيمة بالارهاب والعنف. الدستور ودولة القانون. حل النزاعات والاستعصاءات المتوارثة. استئناف دورة الخدمات. فرص العمل.. وكانت كلمة الرجل، لدى اعلان انتخابه مجددا، تذكر العراقيين بهذه المفردات، وتحضهم على وجوب إغلاق منافذ الفتنة، والاستقواء على الضعف، وانهاء الانشقاق.

في تطابق عقارب الساعة ليلة امس الاول، على مقربة من الساعة الثانية عشرة، كان توقيت انتخاب جلال طالباني رئيسا للعراق توقيتا عراقيا، محليا، فيما التوقيتات الاخرى تدرجت الى خارج المعادلة الجديدة.

وكلام مفيد

“أذكروني اذا كنت استحق الذكر”.